الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي صالحي أحمد_النّعامة_

معهد الآداب و اللّغات قسم اللّغة و الأدب العربي

مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في اللّغة و الأدب العربي بعنوان:

# تصريف ما لا ينصرف في القرآن الكريم

## دراسة نحويّة تطبيقيّة

ميدان اللّغة و الأدب العربي شعبة الدّراسات اللّغويّة تخصص لسانيات عربيّة


إشراف الأستاذ:

أ/ فريد بوعمامة

إعداد الطّالبتين:

نوال سايح

زينب بن فضل


الموسم الجامعي:

2020-2019م/1441-1442هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤١٨

# إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

ملهمتي في أيّام حيرتي أمي الحبيبة.

إلى أبي الغالي سندي و منبع قوّتي و إصراري.

إلى براءة الطّفولة أخي عماد.

إلى صديقتي العزيزة الّتي قاسمتني عناء هذا البحث: زينب.

إلى كلّ الأهل و الأصدقاء.

و إلى كلّ محبّي اللّغة العربيّة و طلاب العلم.

نوال

# إهداء

إلى روح أبي الغاليّة رحمه اللّه و أسكنه فسيح جنانه.

إلى من دفعت عمرها ثمنا من أجل الوصول بي إلى أعلى المراتب أمي الحبيبة.

إلى أختي العزيزة و الحبيبة لمياء.

إلى من قاسمتني عناء هذا البحث صديقتي العزيزة: نوال.

إلى جميع الأهل و الأحباب و الأصدقاء.

إلى كلّ من يجمعني بهم رباط العلم من أساتذة و طلّاب.

أهدي ثمرة جهدي إليهم جميعا.

زينب

# الشّكر و التّقدير

الشّكر للّه أوّلا و آخرا لقوله تعالى: ﴿ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ﴾

سورة النّمل، الآية 40.

يحسن بنا في هذا المقام أن نوّجه جزيل الشّكر و التّقدير لأستاذنا الفاضل الدّكتور فريد بوعمامة الّذي كان لنا سندا في مسارنا البحثي و الّذي وجّهنا و صحّح مسارنا و دعمنا و الّذي لم يبخل علينا لا بعلمه و لا بوقته، و الشّكر موصول إلى كلّ من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

# مقدمة

يعدّ النّحو العربيّ من أجلّ و أعظم علوم اللّغة العربيّة، فقد جاء خدمة للقرآن الكريم لصون اللّسان من الخطأ و التّحريف بعدما تفشّى اللّحن وسط متكلمي اللّغة العربيّة بسبب اختلاطهم بالأعاجم، فخشيّ العلماء أن يتسرّب اللّحن إلى قراءة القرآن الكريم، فسعوا نحو وضع قواعد تكون بمثابة الضّابط للأعاجم و هذا ما يتجلى في تعريف ابن جني للنّحو إذ يقول:"هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب و غيره؛... ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها و إن لم يكن منهم و إن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها..."[1]، فالنّحو العربي وضع من أجل تصحيح و تصويب لسان الأعاجم لكي لا يقعوا في الزّلل في قراءة القرآن الكريم.

يمثّل القرآن الكريم مصدرا من مصادر الاحتجاج في النّحو العربي، إذ يحمل في طيّاته مسائل عدّة من مسائل النّحو فكثيرا ما نجد شواهد من القرآن الكريم توافق القواعد النّحويّة إلاّ أنّه في بعض الأحيان نجد شواهد من القرآن خالفت قاعدة من قواعد النّحو، و هذا راجع لأسباب مختلفة، و من بين القواعد التي اختلفت عن أصلها في القرآن الكريم قاعدة الممنوع من الصّرف، فقد وردت آيات صرف فيها ما حقّه المنع، و هذا موضوع بحثنا، و لعلّ السّبب الّذي شدّنا إليه و دفعنا للبحث فيه هو جماليّة الموضوع و جدّته و قلّة الدّراسات فيه، و من هنا نطرح الإشكال التّالي: ما علل منع الاسم من الصّرف؟ و ما هي أبرز أسباب صرفه في اللّغة العربيّة عموما و في القرآن الكريم خصوصا؟. و للإجابة عن هذا الإشكال اعتمدنا الخطة الآتيّة: مقدمة و مدخل و فصلين و خاتمة، حيث خصّصنا المدخل للحديث عن قيمة القرآن في الدّراسات اللّغويّة و الأدبيّة و النّقديّة، و أمّا الفصل الأوّل فعنوناه بالممنوع من الصّرف في اللّغة العربيّة و قسّمناه إلى مجموعة من العناصر و هي:

- تعريف الصّرف لغة و اصطلاحا.
- تعريف ما لا ينصرف.

[1] ينظر، الخصائص:أبي الفتح عثمان ابن جنيّ، تحقيق:محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، مصر، د.ط، د.ت،ج1، ص34.

- تعريف ما ينصرف.
- تسميات ما ينصرف و ما لا ينصرف.
- علل منع الصّرف.
- أسباب صرف ما لا ينصرف.

و أمّا الفصل الثّاني فوسمناه بتصريف ما لا ينصرف في القرآن الكريم و تكوّن هو الآخر من عناصر هي:

- تصريف الاسم المنتهي بألف التّأنيث.
- تصريف صيغة منتهى الجموع.
- تصريف العلم المؤنّث.
- تصريف العلم الأعجمي.
- تصريف العلم المعدول .

و اختتمنا هذا البحث بخاتمة استعرضنا فيها أهمّ النتائج المتوصّل إليها، و كان عمدتنا في هذا البحث المنهج الوصفي التّحليلي المناسب لمثل هذه الموضوعات، و أمّا بالنسبة للدّراسات السّابقة في هذا الموضوع فنجد مذكرة ماجيستير موسومة "بصرف الممنوع من الصّرف" للطّالب صالح فليح زعل المذهان، كلّية الآداب، جامعة الشّرق الأوسط للدّراسات العليا، و مقال بعنوان "صرف ما لا ينصرف و منع صرف المنصرف" لابراهيم عبد الله أحمد الزّين في مجلة"جامعة النّاصر"، العدد الثالث بتاريخ يناير 2014م؛أمّا بالنّسبة للمصادر و المراجع فكانت كثيرة و أهم ما اعتمدنا عليه:الكتاب لسيبويه، و كتاب ما ينصرف و ما لا ينصرف لأبي إسحاق الزّجّاج، و النّحو الوافي لحسن عبّاس و غيرها، كما اعتمدنا على تفاسير كثيرة و لعلّ أهمها: اللّباب في علوم الكتاب لابن عادل الدّمشقي، و البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، و المحرّر الوجيز لابن عطيّة الأندلسي و غيرها، بالإضافة إلى كتب إعراب القرآن و كتب القراءات و التي نذكر منها: معاني القرآن و إعرابه لأبي إسحاق الزّجّاج، و إعراب القرآن لأبي جعفر النّحاس، و كتاب السّبع في القراءات

لابن مجاهد و غيرها، و واجهتنا صعوبات في هذا البحث و الّتي تمثلت في صعوبة الموضوع و اتساعه،إضافة إلى جائحة كورونا التي ألمّت بالعالم، و في الأخير نوّجه رسالة شكر و تقدير إلى الأستاذ المشرف فريد بوعمامة على مجهوداته المبذولة و توجيهاته القيّمة في تصويب البحث.

فإن كنّا قد حقّقنا الفائدة المرجوّة من البحث فالله نحمد على توفيقه، و إن كانت الأخرى فحسبنا أن اجتهدنا، و حاولنا الإلمام بشتات هذا الموضوع و نأمل أن يأتي بعدنا باحثون آخرون يثرون الموضوع أكثر.

تيوت في 15 أفريل 2020م.

زينب بن فضل

نوال سايح

# مدخل

## قيمة القرآن الكريم في الدّراسات اللّغويّة و الأدبيّة و النّقديّة

نـزل القـرآن الكـريم و العـرب في ذروة فصـاحتهم، فقـد اعتـادوا على نظـم الشّـعر بـأجزل العبارات و أقوى الأساليب، إلاّ أنّهم وجدوا في القرآن ما لم يجدوه في كلامهم، فقد فاق القرآن الحدود في البلاغة و البيان و الإعجاز فتعلقوا به و جعلوه من مصادر الاحتجاج عندهم، فبه استنارت البصائر، و شرحت الأفئدة، و اعتبروه بذلك مرجعهم و شاهدهم في دراساتهم سواء لغوية كانت أم أدبية أم نقدية، فطبعت بطابع قرآني زادها قيمة و جمالا، و في هذا الصّدد يتسنّى لنا الحديث عن قيمة القرآن و أثره في الدّراسات اللّغويّة و الأدبيّة و النّقديّة.

**تعريف القرآن الكريم:**

لغة: جاء في لسان العرب في مادّة ( قرأ ) القرآن: " التّنزيل العزيز، إنّما قُدِّم على ما هو أبسط منه لشرفه. قَرَأَهُ، يَقْرَؤُهُ، الأخيرة عن الزّجّاج، قَرْءًا و قِرَاءَةً و قُرْآناً، الأولى عن اللّحياني فهو مَقْرُوءٌ. أبو إسحاق النّحوي: يُسمى كلام اللّه تعالى الذي أنزله على نبيّه صلى اللّه عليه و سلّم كتابًا و قرآنًا و فرقانًا، و معنى قرآن معنى الجمع و سُمِيَّ قرآنًا لأنّه يجمع السّور فَيَضُمُّهَا قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [1]. أي: قراءته."[2]

اصطلاحا: "هو كتاب اللّه عزّ و جلّ المنزّل على خاتم أنبيائه محمّد صلى اللّه عليه و سلّم بلفظه و معناه المنقول بالتّواتر المفيد للقطع و اليقين المكتوب في المصاحف من أوّل سورة الفاتحة إلى آخر سورة النّاس، أحكمه اللّه فأتقن إحكامه، و فصلّه فأحسن تفصيله و صدق اللّه: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾﴾ [3] لا يتطرّق إلى ساحته نقص و لا إبطال، و هو المعجزة العظمى و الحجّة البالغة الباقيّة على وجه الدّهر لرسول البشريّة سيّدنا محمّد صلوات اللّه عليه و سلامه عليه تحدى به النّاس كافة و الإنس و الجنّ أن يأتـوا بـمثـله

[1] سورة القيامة: 17.

[2] ينظر، لسان العرب: أبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، ج1، ص128.

[3] سورة هود: 01.

أو ببعضه فباءوا بالعجز و البهر."[1]

**أ. قيمة القرآن الكريم في الدّراسات اللّغويّة:**

بدأت الدّراسة اللّغويّة عند العرب بعد مجيء القرآن إذ لم يؤثر عنهم أيّ نوع من الدّراسات اللّغويّة قبل الإسلام، و قبل أن يهتم العرب بالبحث اللّغوي اهتموا أوّلا بالعلوم الشّرعيّة و الإسلاميّة ثم تفرّغوا إلى العلوم الأخرى. يقول السّيوطي في كتاب تاريخ الخلفاء:" إنّه منذ منتصف القرن الثّاني الهجري بدأ علماء المسلمين يسّجلون الحديث النّبوي و يؤلفون في الفقه الإسلامي و التّفسير الإسلامي، و بعد أن تمَّ تدوين هذه العلوم اتجه العلماء وجهة أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشّرعيّة من بينها اللّغة و النّحو"، و كان دافع البحث في الدّراسات اللّغويّة القرآن الكريم و لم يُقصد لذاته و إنّما خادما للنّص القرآني و من ذلك محاولة ابن عبّاس(ت68ه) جمع الكلمات الغريبة في القرآن و شرحها و كذلك العمل الّذي قام به أبو الأسود الدؤلي لضبط المصحف بالشّكل، و بدأ البحث اللّغوي عند العرب بجمع المادّة اللّغويّة و هو ما يعرف بمتن اللّغة و أن يسبق ذلك الدّرس النّحوي و في هذا الصّدد يقول الأستاذ أحمد أمين: "كان المدوّنون الأوّلون للّغة في هذا العصر يدونون المفردات حيثما اتفق، و كما يتيسّر لهم سماعها فقد يسمعون كلمة في الفرس، و أخرى في الغيث...و هذا فكانوا يقيدون ما سمعوا من غير ترتيب"، و هذا ما يعني أنّ الجمع كان بطريقة المشّافهة و الحفظ دون منهج معين في ترتيب المادّة، بعدها اتجهوا إلى التّبويب و التّصنيف و التّقسيم كلّ حسب طريقته، و منهم من اتجه إلى الشّعر الجاهلي أو الإسلامي يدوّنه و يرويه و يشرح ما صعب منه، و منهم من اتجه إلى تسجيل بعض الظّواهر الخاصة التي لاحظها في بعض القبائل و هكذا توّجت هذه الجهود بظهور المعاجم اللّغويّة المنظّمة الّتي كان رائدها. الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175ه) و ذلك بوضعه معجم العين أمّا البحث النّحوي فقد بدأ متأخرا عن جمع اللّغة لأنّه لا يمكن القيام به بدون مادّة توضع تحت تصرف النّحوي، حيث كان السّبب الأساسي في وضع النّحو تفشي اللّحن عقب

[1] ينظر، المدخل لدراسة القرآن الكريم: محمّد محمّد أبو شهبة، دار اللّواء، السّعودية، ط3، 1987م، ص06.

الفتوحات الإسلاميّة و فساد الألسنة حتى بالنّسبة للعرب نتيجة اختلاطهم بالأعاجم و بذلك يكون القرآن الكريم المحرِّك الأساسي للدّراسات اللّغويّة عند العرب[1]، و لهذه الدّراسات مستويات أربعة هي:

**1 ــ المستوى الصّوتي:** يتناول البحث اللّغوي في هذا المستوى الأصوات الّتي يتكون منها الكلام[2]، و قد استشهدوا في هذا المستوى لمّا عرّفوا بعض المصطلحات الصّوتيّة بآيات قرآنيّة كثيرة، و لعلّ من أبرز ذلك ما نصادفه في تعريف المماثلة الصّوتيّة حيث جاءت:

**تعريف المماثلة الصّوتيّة:** تعني تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض تأثرا يؤدي إلى التّقارب في المخرج أو الصّفة و هذه الظّاهرة اهتم بها النّحاة الأقدمون المعنيّون بالتّجويد خاصة عناية كبيرة و تتصل عندهم بالإدغام الّذي رأو أنّه يتم بهدف تيسير النّطق و تحقيق الانسجام الصّوتي و المماثلة سّماها سيبويه(ت180ه) بالمضارعة.[3] و من مظاهرها نجد: الشدّة و الرّخاوة:

تغير صفة الصّوت من الشدّة إلى الرّخاوة أو العكس كما هو الحال في بعض القراءات الّتي تدغم فيها الدّال في الذّال أو التّاء في الثّاء كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ ﴿١٧٩﴾ ﴾[4] حيث انتقل مخرج الذّال الشّديدة إلى مخرج الدّال الرّخويّة فتّم الإدغام، و كقوله تعالى: ﴿ قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ كَمۡ لَبِثۡتُمۡۖ ﴿١٩﴾ ﴾[5] حيث انتقل مخرج التّاء في ﴿ لبثتم﴾ إلى الأصوات اللّثويّة ليصبح رخوا بعد أن كان شديدا فيتّم الإدغام.[6]

---

[1] ينظر، البحث اللّغوي عند العرب: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص79.

[2] ينظر، العربيّة و علم اللّغة الحديث: محمّد محمّد داود، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2001م، ص102.

[3] المماثلة الصّوتيّة في اللّغة العربيّة: شادي مجلي عيسى، شبكة الألوكة، الأردن، د.ط، د.ت، ص04.

[4] سورة الأعراف: 179.

[5] سورة الكهف: 19.

[6] أثر الانسجام الصّوتي في البنيّة اللّغويّة في القرآن الكريم: فدوى محمّد حسّان، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م، ص70.

2 . المستوى الصّرفي: في هذا المستوى يدرس البحث اللّغوي الكلمة خارج التّركيب، و صيغ الكلمات من حيث بناؤها و التغيّرات التي تطرأ عليها من نقص أو زيادة و أثر ذلك في المعنى. و من مظاهره ظاهرة الإدغام و التي عرّفها الرّضي الأستراباذي(ت688ه) بقوله:" إنّما الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرّك بلا سكتة على الأوّل بحيث يعتمد بها على المخرج اعتمادة واحدة قويّة، و ليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة بل هو إيصاله به من غير أن يفكّ بينهما"[1]، و للإدغام ثلاث حالات: الوجوب و الجواز و الامتناع[2]، و هذه الحالات تتوقف على شكل المتماثلين من حيث التّحرك و السّكون و يمكن عرضها في ثلاث صور:

1 . المتماثلان متحركان: إذا التقى المتماثلان المتحرّكان و ليس أحدهما للإلحاق أو زائدا و جب إدغامهما كما في (شَدَّ )أصلها (شَدَدَ) و (رَدَّ) أصلها (رَدَدَ) و (حَبَّ) أصلها(حَبُبَ) واضح أنّ لصيغة المتماثلين المتحرّكين ثقل لذا يتّم حذف فتحة الصّامت الأوّل من المتماثلين ثم يدغمان بعضهما ببعض فتخف وطأة توالي الصّوتيّن المتماثليّن، و من أمثلته القرآنيّة قوله عزّ و جلّ: ﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ﴿٤٩﴾ ﴾[3].

2 . الأوّل متحرّك و الثّاني ساكن: إذا جاء الفعل الثّلاثي المضّعف متصلا بضمائر الرّفع المتحرّكة فإنّه يمتنع الإدغام فنقول: (مَرَرْتُ) و (مَرَرْنَا) و (مَرَرْنَ)، و منه قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَـٰهَا وَأَلْقَيْنَا رَوَٰسِيَ فِيهَا وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ ﴾[4].

3 . الأوّل ساكن و الثّاني متحرّك: إذا كان الفعل مضّعف العين سواء أ كان في الماضي أم في المضارع أم في الأمر فإنّه يجب فيه الإدغام نحو: سَلَّمَ و يُسَلِّمُ و سَلِّمْ كقوله تعالى: ﴿ وَسُقُوا مَآءً

[1] المدخل إلى علم أصوات العربيّة: غانم قدوري الحمد، دار عمّان، عمّان، ط1، 2004م، ص214.
[2] أثر الانسجام الصّوتي في البنية اللّغويّة في القرآن الكريم: فدوى محمّد حسّان، ص212.
[3] سورة الزّمر: 49.
[4] سورة الحجر: 19.

حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمۡعَآءَهُمۡ ﴿١٥﴾ ﴾[1].

ممّا سبق يظهر أنّ علماء اللّغة و الأصواتيّون قد استعانوا بالقرآن الكريم في مواضع عدّة حتى يشرحوا مصطلحاتهم، و يبيّنوا رؤاهم في مسائل كثيرة ممّا نجده مبثوثا في كتاباتهم.

3. **المستوى الدّلالي:** يتناول البحث اللّغوي في هذا المستوى دراسة المعنى بكلّ جوانبه[2]، و من أبوابه باب الأضداد،و الاشتراك اللّفظي، و التّرادف...

عرّف أبو الطيّب اللّغوي(351ه) الأضداد فقال:" الأضداد جمع ضدّ كلّ شيء ما نفاه نحو: البياض و السّواد، و السّخاء و البخل، و الشّجاعة و الجبن و ليس كلّ ما خالف الشّيء ضاد له؛ ألا ترى أنّ القوّة و الجهل مختلفان، و ليس ضدّين، و إنّما ضدّ القوة الضّعف، و ضدّ الجهل العلم، فالاختلاف أعمّ من التّضاد إذ كان كلّ متضادّين مختلفين و ليس كلّ مختلفين ضدّين".[3]

**الأضداد في القرآن الكريم:** اهتم اللّغويّون بالتّأليف في الأضداد لورودها في القرآن و في ذلك يقول أبو حاتم السّجستاني (ت255ه) في كتابه الأضداد:" حملنا على تأليفه أنّا وجدنا من الأضداد في كلامهم و المقلوب شيئا كثيرا، فأوضحنا ما حضر منه إذ كان يجيء في القرآن الظّن يقينا و شكّا، و الرّجاء خوفا و طمعا، و هو مشهور في كلام العرب..."، و كان الهدف وراء تفسير الأضداد القرآنيّة الرّد على الشّعوبيّين الذين كانوا يزرون بالعرب و يرمونهم بكلّ نقيصة، و من الألفاظ التي قيل بتضادّها في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ﴿١٧﴾ ﴾[4].قال أبو عبيدة:يقال عسعس اللّيل إذا أقبل و إذا أدبر. و قد أنكر أبو حاتم وجود التّضاد في هذا اللّفظ و قال: قد تقلّد أبو عبيدة أمرا عظيما و لا أظنّ ها هنا معنى أكثر من الاسوداد. عسعس: أظلم

[1] سورة محمّد: 15.

[2] ينظر،العربيّة و علم اللّغة الحديث: محمّد محمّد داود،ص107.

[3] علم الدّلالة و النظريات الدّلاليّة الحديثة: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ط1، 2009م، ص198.

[4] سورة التّكوير :17.

و اسوّد في جميع ما ذكر.[1]

نستنتج أنّ العلماء في المستوى الدّلالي استعانوا بالقرآن الكريم و بتفسيره في تآليفهم، و ذلك لأهمّيته الكبرى في مختلف المباحث اللّغويّة .

**4 ـ المستوى النّحوي ( التّركيب):** يهتم البحث اللّغوي في هذا المستوى بدراسة نظام بناء الجملة، و دور كلّ جزء في هذا البناء، و علاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض، و أثر كلّ جزء في الآخر مع العناية بالعلامة الإعرابيّة[2]. و من مواضيعه:

الاسم المقصور: و يسميه سيبويه بالمنقوص لأنّ ألفه تكون مبدلة من واو أو ياء. عرّفه سيبويه بقوله:" فالمنقوص كلّ حرف من بنات اليّاء و الواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح و إنّما نقصانه أن تبدل الألف مكان اليّاء و الواو و لا يدخلها نصب و لا رفع و لا جرّ".[3] و الاسم المقصور لا تظهر على ألفه العلامة الإعرابيّة فنقول في حالة الرّفع: جاء الفتى، و في حالة النّصب: رأيت الفتى، و في حالة الجرّ: مررت بالفتى. و الألف لا تضمّ و لا تكسر لأنّها فتحة ممطولة هي معربة، و لكن لا يتغير آخرها بتغير المعاني الإعرابيّة و ذلك لعلّة صوتيّة، و مثاله من القرآن قوله تعالى: ﴿ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ١٦ وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ١٧ إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ١٨ صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ١٩ ﴾[4]. انتهت الآيات بأسماء مقصورة: الدّنيا، و أبقى، و الأولى، و موسى فلم تظهر فيها العلامات الإعرابيّة. [ الدّنيا، و موسى]: قدرت فيها الفتحة على الألف، [ أبقى]: قدرت فيها الضّمة على الألف.[5]

---

[1] ينظر، علم الدّلالة: أحمد مختار عمر،عالم الكتب، القاهرة، د.ط، د.ت، ص199.

[2] ينظر، العربيّة و علم اللّغة الحديث : محمّد محمّد داود،ص106.

[3] الكتاب: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1992م، ج3، ص536.

[4] سورة الأعلى: 16_19.

[5] أثر الانسجام الصّوتي في البنية اللّغويّة( في القرآن الكريم):فدوى محمّد حسّان، ص286.

و ممّا سبق يتّضح لنا أنّ العلماء في المستوى النّحوي كثيرا ما كانوا يستشهدون بالقرآن الكريم في دراساتهم، و هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على القيمة الكبيرة للقرآن الكريم، و ثرائه الذي لا ينكره إلاّ جاحد.

**2 . قيمة القرآن الكريم في الدّراسات الأدبيّة:**

للقرآن الكريم أثر بالغ في الدّراسات الأدبيّة، فلقد تأثرت به تأثرا كبيرا شأنها في ذلك شأن الدّراسات الأخرى، حيث هذّب القرآن الكريم العبارات و سحر النّاس بألفاظه و تراكيبه و جودة أسلوبه و نجد هذا التّأثير واضحا جليّا في الأدب شعرا و نثرا.

**أثر القرآن الكريم في الأساليب و الألفاظ:** أثّر القرآن الكريم بشكل واضح في الأساليب و الألفاظ، و يظهر ذلك جليّا في النقاط الآتية:

- جدّد القرآن الكريم كثيرا من الألفاظ فنقلها إلى معان إسلاميّة مثل: الإيمان، و الكفر، و النّفاق، و الصّلاة، و الصّيام، و الزكاة، و الرّكوع، و السّجود، و الوضوء، و الغسل، و الحجّ.
- هذّب القرآن الأساليب و الألفاظ، و ذلك بكثرة ترديد المسلمين لآياته على ألسنتهم في الصّلاة و العبادة و طول درسهم له.
- كثرة محاكاة الشّعراء و الكتّاب و الخطباء لعبارات القرآن في ألفاظه و أساليبه و اقتباسهم من آياته فيما يقولون.
- خلّد القرآن صور البيّان الرّائع، و الأساليب البديعة التي استخرجها بعض الأدباء منه، و سموها المحسّنات البديعيّة.[1]

**أثر القرآن الكريم في معاني الأدب:** و ذلك في:

1 . شيوع الدّقة، و العمق و التّرتيب العقلي، و السّمو في معاني الأدب شعره و نثره.

[1] ينظر، الأدب الإسلامي: صباح نوري المرزوك، دار صفاء، الأردن، ط1، 2014م، ص41.

2 . هجر المعاني البدويّة و الوحشيّة، و استعمال الأدب للمعاني الإسلاميّة الجديدة.

3 . ترك المبالغة و الفحش، و التزام الصّدق و الإخلاص في معاني الأدباء الإسلاميّين.[1]

**أثر القرآن الكريم في أغراض الأدب شعره و نثره:** اكتسبت أغراض الأدب رونقا جميلا و أسلوبا راقيّا بفضل القرآن الكريم، و صارت أكثر تهذيبا، و اتّسعت بفضله دائرة الفنون الأدبيّة، و من آثار القرآن ما يلي:[2]

- هجر الأدباء الإسلاميّون الأغراض الجاهليّة من مبالغة في المدح، و الفخر، و الهجاء، و المجون في الغزل، و الدعوة إلى العصبيآت، و الانتقام، و الأخذ بالثّأر.
- أتى القرآن بكثير من القصص المسوّقة للعبرة و الذكرى كقصص الأنبيّاء، و بعض الملوك.
- مثّل أهم الأسّاليب التي حملت المسلمين على درس تاريخ العرب، و الأمم القديمة السّاميّة، و غير السّاميّة، ممّا جعل التّاريخ العربي ذا فنون كثيرة المباحث.
- أحيّا القرآن فنونا أدبيّة جديدة كأدب القصّة، و التّاريخ، و أدب الزّهد، و أدب الحكمة.
- كان سببا في تأليف مادّة الأدب القديم، و ذلك من خلال جمع اللّغة، و شعرها، و أمثالها، و وصاياها، و خطبها.
- رفع القرآن من شأن النّثر بعد أن كان المقام الأوّل للشّعر وحده من بين فنون الأدب.
- اكتسب الشّعراء و الخطباء و الكتّاب من أساليب القرآن، و طرائقه في التّعبير، و مناهجه في صياغة الحجج ما جعلهم يحتذون حذوه، و يتّبعون منهجه و ذلك نحو: قال اللّه تعالى : ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾[3]،نجد حسّان بن ثابت ( ت 50ه) يقتبس هذا الأسلوب

[1] ينظر، نفسه، ص42.

[2] ينظر، الأدب الإسلامي: صباح نوري المرزوك، ص43.

[3] سورة التّوبة: 128.

في قوله: عَزِيزٌ عَلَيْهِ أَنْ يَحِيدُوا عَن الهُدَى حَرِيصٌ عَلَى أَنْ يَسْتَقِيمُوا و يَهْتَدُوا [1]

يبدو أنّ للقرآن الكريم أثر بالغ في الدّراسات الأدبيّة فبه تطوّرت فنون الأدب و ارتقت درجته و تزيّنت ألفاظه بعذب الكلام و صار الشّعراء و الأدباء يقتبسون من آياته نظرا لبلاغته و فصاحته.

**3 . قيمة القرآن الكريم في الدّراسات النّقديّة و البلاغيّة:**

أثّر القرآن الكريم في الدّراسات النّقديّة بشكل كبير، و نجد أثره واضحا في علم البلاغة و في المؤلّفات النّقديّة.

أ . البلاغة: تطوّرت البلاغة بشكل لافت للنّظر منذ أوائل القرن الثّالث الهجري إلى القرن الخّامس، و ذلك لاهتمام العلماء بأسلوب القرآن و بجانبه الإعجازي البلاغي، فأخذت الفنون و الاصطلاحات البلاغيّة تظهر و تسجّل جوانب الجمال في الأسلوب، و تداخلت الدّراسات فيما بينها فكانت دراسة أسلوب القرآن تعتمد على البلاغة و كانت البلاغة تعمد إلى الشّاهد القرآني و من أهم الاصطلاحات البلاغيّة: المجاز، و التّشبيه، و الاستعارة، و التّكرار، و السّجع، و التّجنيس، و الكتابة، و التّعريض، و المبالغة، و قد تعرّض أبو عبيدة و الفرّاء لبعض هذه الفنون في أسلوب القرآن في كتابيهما ( مجاز القرآن) و ( معاني القرآن) كما تعرّض الجاحظ لكثير منها في البيان و التّبيين و الحيوان[2]، و البلاغة وجه من وجوه الإعجاز القرآني و في هذا يقول الشّيخ أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّماني(ت384ه):" فأمّا البلاغة فهي على ثلاث طبقات: منها ما هو في أعلى طبقة و منها ما هو في أدنى طبقة، و منها ما هو في الوسائط بين أعلى طبقة و أدنى طبقة فما كان في أعلاها طبقة فهو معجز، و هو بلاغة القرآن..."[3]، و البلاغة على عشرة أقسام:

[1] ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري: حسّان بن ثابت، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1994م، ص62.

[2] ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (الرّسالة الشّافية ): عبد القاهر الجرجاني،و معه كتاب بيان إعجاز القرآن لإبراهيم الخطّابي، و كتاب النّكت في إعجاز القرآن لعليّ الرّماني،تحقيق: خلف اللّه أحمد،و محمّد زغلول،دار المعارف، مصر،ط3، د.ت،ص161.

[3] ينظر، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ( النّكت في إعجاز القرآن): الرّماني، ص75.

الإيجاز، و التّشبيه، و الاستعارة، و التلاؤم، و الفواصل، و التّجانس، و التّصريف، و التّضمين، و المبالغة، و حسن البيان، و من بين هذه الأقسام نتطرّق إلى باب الإيجاز:

**الإيجاز:** تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، و إذا كان المعنى يمكن أن يعبّر عنه بألفاظ كثيرة، و يمكن أن يعبّر عنه بألفاظ قليلة، فالألفاظ القليلة إيجاز، و الإيجاز على وجهين: حذف و قصر.

**1 . الحذف:** إسقاط كلمة للإجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحو الكلام، و من أمثلته: قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾[1]، و منه قوله تعالى: ﴿ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ ﴾[2] و قوله: ﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[3]، و منه حذف الأجوبة و هو أبلغ من الذّكر كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ ﴾[4] كأنّه قيل: لكان هذا القرآن.

**2 . القصر:** بنية الكلام على تقليل اللّفظ و تكثير المعنى من غير حذف، و الإيجاز بالقصر أغمض من الحذف و إن كان الحذف غامضا _ من أمثلته_ قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾ ﴾[5] و منه قوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ۚ ﴾[6].

**ب . الشّاهد القرآني في المؤلفات النّقديّة:**

برز كثير من النّقاد في مجال النّقد و كانت لهم مؤلفات وضّحت تأثرهم بالقرآن الكريم

---

[1] سورة يوسف: 82.
[2] سورة البقرة:189.
[3] سورة التّوبة: 01.
[4] سورة الرّعد: 31.
[5] سورة البقرة: 179.
[6] سورة المنافقون : 04.

و أهميّته البالغة عندهم و ذلك من خلال توظيفهم الشّواهد القرآنيّة بكثرة، و من بين هذه المؤلفات نتطرّق إلى كتابي ( نقد النّثر) لقدامة بن جعفر، و (الصّناعتين) لأبي هلال العسكري كنماذج نبرز من خلالها هذا التّأثر.

**1 . نقد النّثر لقدامة بن جعفر (ت 337م):**

هو كتاب اهتّم فيه قدامة بنقد النّثر، و تميّز هذا الكتاب بغلبة الشّاهد القرآني، و تطرّق فيه إلى الفنون الّتي ترد مشتركة بين النّثر و الشّعر غير مقتصرة على النّثر وحده، و للدّراسات القرآنيّة أثر واضح في أبواب الكتاب حيث نجده يتطرّق في هذا الكتاب إلى التّشبيه و الكناية و الرّمز، و الاستعارة، و الصّرف، و نأخذ مثالا من باب التّشبيه.و ينقسم هذا الباب إلى قسمين: الأوّل: تشبيه للأشياء في ظواهرها و ألوانها و أقدارها: كما شبهوا اللّون بالحمر، و القدّ بالغصن، و كما شبه اللّه تعالى النّساء في رقة ألوانهنّ بالياقوت، و في نقاء أبشارهن بالبيض قال تعالى: ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيۡضٞ مَّكۡنُونٞ ﴿٤٩﴾ ﴾ [1] . و الثّاني: تشبيه المعاني: كتشبيههم الشّجاع بالأسد، و الجواد بالبحر، و الحسن الوجه بالبدر، و كما شبّه اللّه الّذي لا ينتفع بالموعظة بالأصّم الّذي لا يسمع المخاطب به، و شبّه من ظلّ عن طريق الهدي بالأعمى الّذي لا يبصر ما بين يديه و يختم الباب بقوله: "و هذا كثير في القول و في القرآن و في الشّعر"، و يشير أيضا في هذا الكتاب إلى أنّ السّجع ليس من فنون النّظم فيقول:" لو كان لزوم السّجع في القول و الإعراب فيه هما البلاغة لكان اللّه عزّ و جلّ أولى باستعمالهما في كلامه الّذي هو أفضل الكلام"[2]، و هذا مثال بسيط من كتابه يظهر تأثّره بالقرآن الكريم.[3]

**2 . الصّناعتيّن لأبي هلال العسكري(ت395هـ):**

كان للقرآن أثر مباشر في توجيه أراء أبي هلال النّقديّة، و قد أشار هو نفسه إلى قيمة القرآن

[1] سورة الصّافات: 49.

[2] أثر القرآن في تطوير النّقد العربي إلى آخر القرن الرّابع الهجري: محمّد زغلول سلام، مكتبة الشّباب، المنيرة، ط1، د.ت، ص312.

[3] ينظر، نفسه،ص305.

في دراسات البيان و صلته بعلوم البلاغة في مقدمة الكتاب، و التزم منهجا سار عليه ذلك أنّه يبدأ القول في أبوابه بالتّعريف ثم يأتي بأمثلة من القرآن توضح غرضه و الفن الّذي يريد الإشارة إليه و تركز القارئ فيه، و تتبع الشّواهد القرآنيّة بشواهد أخرى من الشّعر و النّثر للتّطبيق الفنّي عليها .

و قد أكثر قدامة بن جعفر من إيراد شواهد القرآن حتّى غلبت على كثير من أبوابه مثلما في باب الإيجاز إذ يورد مجموعة من الشّواهد القرآنيّة يبلغ عددها أربعة و عشرين شاهدا منها وارد كثيرا في كتب السّابقين كقوله تعالى:﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٧٩ ﴾ [1]، و قوله تعالى: ﴿ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنۡهَا وَلَا يُنزِفُونَ ١٩ ﴾ [2] و بعض هذه الشّواهد نتيجة تأمله الطّويل في دراسته للقرآن.

من خلال ما سبق يظهر لنا جليّا تأثر النّقاد القدامى بالقرآن الكريم، و ذلك من خلال غلبة الشّاهد القرآني في مؤلفاتهم، و أيضا بكثرة ورود الآيات القرآنيّة في تعاريفهم و مصطلحاتهم.

بعد تطرّقنا في هذا المدخل إلى قيمة القرآن الكريم و أثره في الدّراسات اللّغويّة و الأدبيّة و النّقديّة ننتقل إلى الفصل الأوّل الّذي سنتناول فيه تعريف الممنوع من الصّرف مع بيان أحكامه، ثم بعد ذلك نتطرّق إلى الحديث عن تصريف ما لا ينصرف من ناحيّة التّعريف به و بيان أسباب ذلك.

[1] سورة البقرة : 179.

[2] سورة الواقعة: 19.

# الفصل الأوّل

## ما لا ينصرف في اللّغة العربيّة

تطرّقنا في هذا الفصل إلى تّعريف الصّرف و تعريف ما لا ينصرف و تعريف ما ينصرف عند كلّ من القدامى و المحدثين من خلال الكتب النّحويّة بالإضافة إلى الوقوف على أهم تسميات الاسم غير المنصرف عند بعض النّحاة، و كذلك بيان حكم الاسم غير المنصرف و العلل المانعة له من الصّرف ثم ذكرنا أسباب صرف ما لا ينصرف.

**ما لا ينصرف و العلل المانعة للصّرف:**

قبل التّطرّق إلى العلل المانعة للصّرف نقوم بتعريف المصطلحات الآتيّة: الصّرف، و ما لا ينصرف، و ما ينصرف من خلال بعض الكتب النّحويّة القديمة و الحديثة، و كذا تسميات ما لا ينصرف و حكمه.

**1 . تعريف الصّرف:**

أ . لغة: جاء في لسان العرب في مادّة ( صرف) الصّرف: " رَدُّ الشّيء عن وجهه، صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صَرْفًا فانْصَرَفَ، و صَارَفَ نَفْسَه عن الشّيء: صَرَفَهَا عنه. و قوله تعالى:﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ ﴾ [1] أي رَجَعُوا عن المكان الّذي استمعوا فيه، و قيل: انْصَرَفُوا عن العمل بشيء مما سمعوا، صَرَفَ الله قلوبهم أي أضلّهم اللّه مجازاة على فعلهم، و صّرَفْتُ الرّجل عنّي فانْصَرَفَ و المُنْصَرِفُ قد يكون مكانًا، و قد يكون مصدرا، و قوله عزّ و جلّ: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَـٰتِىَ ﴾ [2] أي أجعل جزاءهم الإضلال."[3]

ب . إصطلاحا: جاء تعريف الصّرف عند القدامى و المحدثين على النّحو الآتي:

1 . عند القدامى: عرّفه العكبري(ت616ه) قائلا:"الصّرف هو التّنوين وحده"[4]

---

[1] سورة التّوبة: 127.

[2] سورة الأعراف146.

[3] لسان العرب: ابن منظور، ج9، ص189.

[4] التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين و الكوفيّين: أبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1،1986م،ص164.

و أمّا ابن مالك(ت672ه) فيقول: الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّناً مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا [1]

2 . عند المحدثين: نجد إبراهيم مصطفى(ت1962م) يعرّفه بقوله: " التّنوين الّذي يلحق الاسم المعرب يسمّى صرفا، و الاسم المنوّن مصروفا أو منصرفا و هذا التّنوين يعدّه النّحاة دليلا على تمكن الاسم في باب الاسميّة تمام التّمكن."[2]

نستنتج ممّا سبق أنّ الصّرف يراد به التّنوين و هذا ما كان مشتركا بين النّحاة الثّلاثة غير أنّ العكبري اكتفى بالتّنوين وحده، أمّا ابن مالك فأضاف إلى التّعريف السّابق أنّ الصّرف تنوين أتى ليُبَيِّنَ معنى.

**2 . تعريف ما لا ينصرف:** ورد تعريف ما لا ينصرف عند القدامى و المحدثين على النّحو الآتي:

**أ . عند القدامى:**

تعريفه عند النّحويّين:" غير المنصرف هو ما لا يدخله الخفض و التّنوين." [3]

عرّفه المبرّد(ت285ه) بقوله: "كلّ اسم في أوّله زيادة من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفعل."[4]

عند ابن حاجب(ت646ه):" هو ما فيه علّتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما." [5]

و أمّا ابن مالك(ت672ه) عرّفه بقوله:" هو كلّ اسم معرب شابه الفعل بوجود علّتين من علل تسع أو واحدة تقوم مقامها." [6]

---

[1] متن ألفيّة ابن مالك: ابن مالك، دار الآثار، القاهرة، ط2003،1م،ص60.

[2] إحياء النحو: ابراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي، القاهرة، د.ط، 2012م، ص99.

[3] المقتضب: أبي العباس المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ط2، 1994م، ج3، ص309.

[4] نفسه، ج3، ص309.

[5] شرح كافيّة ابن حاجب: رضي الدين الأستراباذي، قدمه: إميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2007،ج1، ص87.

[6] دليل السّالك إلى ألفيّة ابن مالك: عبد اللّه بن صالح الفوزان ،دار مسلم، د.ب،د.ط، د.ت،ج1،ص71.

**ب . عند المحدثين:**

نجد السيّد أحمد الهاشمي(ت1943م) يعرّفه على أنّه:" الاسم المعرب الممنوع من الصّرف هو ما لا يجوز أن يلحقه الكسر و لا التّنوين كعثمان و عطشان"[1]، و يعرّفه عبده الرّاجحي(ت2010م) على النّحو الآتي:" هو اسم معرب لا يدخله تنوين التّمكين*و يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة إلاّ إذا أضيف أو دخلته(أل) فإنّه يجرّ بالكسرة."[2]

و أمّا ابن أحمد العبدلي المقطري يعرّفه بقوله:" و معنى كونه لا ينصرف، أنّه لا يقبل الصّرف و هو التّنوين، و الاسم الّذي لا ينصرف هو الّذي أشبه الفعل في وجود علّتين فرعيّتين إحداهما ترجع إلى اللّفظ و الأخرى ترجع إلى المعنى أو وجد فيه علّة واحدة تقوم مقام العلّتين." [3]

نستنبط ممّا سبق ذكره أنّ ما لا ينصرف هو الاسم الّذي لا يدخله تنوين و لا جرّ و هذا ما ذكره أغلب النّحويّين القدامى، و ذكره أيضا كلّ من عبده الرّاجحي و السيّد أحمد الهاشمي، و فسّر النّحويّون كون الاسم لا ينصرف لشبهه بالفعل، و هذا ما نجده عند المبرّد و ابن مالك، أمّا ابن حاجب فيرى أنّ ما لا ينصرف هو ما كان فيه علّتان من تسع أو واحدة تقوم مقام العلّتين، و هذا ما ذهب إليه أيضا ابن مالك.

**3 . تعريف ما ينصرف:**

عرّف ابن يعيش(643ه) ما ينصرف بقوله:" المنصرف ما يدخله التّنوين وحده نحو:عصا،

---

[1] القواعد الأساسيّة للّغة العربيّة: السيّد أحمد الهاشمي، دار الفكر، بيروت،د.ط، د.ت، ص354.

*تنوين التّمكين كرجل و قاضٍ، سمي بذلك لأنّه لحق الاسم ليدل على شدّة تمكنه في باب الاسميّة، أي: أنّه لم يشبه الحرف فيبنى و لا الفعل فيمنع من الصّرف. ينظر، كتاب شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط1، 1955م، ج1، ص12. و التّنوين لا يقتصر على تنوين التّمكين فقط، و إنّما وردت أنواع أخرى منها: تنوين التّنكير، و المقابلة، و العوض، و الاضطرار، و الزيادة، و المهموز، و الحكاية، و الترنّم، و الغالي. ينظر، الموضح المبين لأقسام التّنوين، محمّد بن محمّد بن أبي اللّطف العشائر، تحقيق: محمّد عامر أحمد حسن، جامعة المنيا، د.ب، د.ط، 1988م، ص51.

[2] التّطبيق النّحوي: عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ط2، 1998م، ص 389.

[3] الحلل الذّهبيّة على التّحفة السنيّة: ابن أحمد العبدلي المقطري، تقديم: مقبل بن هادي الوادعي، دار الإمام مالك، الجزائر، ط3، 2007م، ص97.

و رحى"[1]، و عرّفه ابن مالك(ت672ه) على أنّه:" المعرب السالم من العلل الجاعلته كالفعل في الفرعيّة و الثّقل، و سميّ منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه من عدم تنوين إلى تنوين، و من وجه من وجوه الإعراب إلى غيره."[2]

نستنتج من خلال ما ذكرناه أنّ ابن يعيش و بن مالك اتفقا على أنّ ما ينصرف هو ما يدخله التّنوين، غير أنّ ابن مالك فصّل في تعريفه أكثر، و بيّن أنّ ما ينصرف هو الاسم الّذي لا تدخله العلل المانعة للصّرف، و هو ما تجوز فيه كلّ الحالات الإعرابيّة.

**4. تسميات ما ينصرف و ما لا ينصرف:** لقد اختلفت تسميات ما ينصرف و ما لا ينصرف عند النّحاة إلاّ أنّ المعنى المقصود لم يختلف، و لعلّ من أهم التّسميات التي أطلقت عليهما ما يلي:

**أ ـ ما ينصرف و ما لا ينصرف:** و هذه التّسمية نجدها عند كلّ من: سيبويه(ت180ه) في الكتاب حيث أفرد بابا سماه: "هذا باب ما ينصرف و ما لا ينصرف"[3]، و أبي إسحاق الزّجّاج(ت311ه) حيث سمى كتابا كاملا بـ :" ما ينصرف و ما لا ينصرف"[4]،و نجد الصّبان (ت1206ه) في حاشيته سار على نهج سابقيه في هذه التّسمية فسمّاه هو الآخر:"ما ينصرف و ما لا ينصرف"[5]،و أمّا ابن هشام الأنصاري(ت761ه) فقد تحدث في كتابه شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى عن ما لا ينصرف بقوله:" و ما لا ينصرف، فيجرّ بالفتحة، نحو: بأَفْضَلَ منه، إلاّ مع (أل)، نحو، بالأَفْضَلِ، أو بالإضافة، نحو: بأَفْضَلِكُم"[6].

و هذا ما نجده عند السّيوطي (911ه) في كتابه همع الهوامع في شرح جمع الجوامع بإفراده

---

[1] شرح المفصّل: موفّق الدّين بن يعيش، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر، د.ط، د.ت، ج1، ص56.

[2] شرح الكافيّة الشافيّة: أبي عبد اللّه جمال الدّين محمّد بن مالك الطّائي اللّجياني الشافعيّ، تحقيق: علي معوض، و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000م، ج2، ص69.

[3] الكتاب: سيبويه، ج3، ص193.

[4] ما ينصرف و ما لا ينصرف: أبو إسحاق الزّجّاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، 1971م.

[5] الممنوع من الصّرف في اللّغة العربيّة: عبد العزيز سفر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2009م، ص16.

[6] ينظر، شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى: ابن هشام الأنصاري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط4، 2004م، ص63.

بابا سماه:" ما لا ينصرف".[1]

ب ـ المنصرف و غير المنصرف: و هذه التّسمية نجدها عند ابن يعيش (ت643ه) في شرح المفصّل و ذلك بقوله:"...الاسم المعرب على ضربين منصرف و غير منصرف فالمنصرف ما دخلته الحركات الثّلاث مع التّنوين...، غير المنصرف و هو ما يشابه الفعل من وجهين فلم يدخله جرّ و لا تنوين و يكون آخره في الجرّ مفتوحا..."[2]، و هذا ما ذهب إليه السيوطي(ت911ه) في كتابه الأشباه و النظائر بعقده بابا عنونه بـ :"باب المنصرف و غير المنصرف"[3]. فالسيوطي نجده يستعمل تارة تسمية ما لا ينصرف، و تارة أخرى غير المنصرف.

ج ـ ما يجري و ما لا يجري: و هذه التّسمية استعملها المبرّد(ت285ه) في المقتضب حيث خصّص بابا سمّاه:" هذا باب ما يجري و ما لا يجري"[4].

د . الّذي ينعت و لا ينعت به: هذه التّسمية نجدها عند ابن عصفور الإشبيلي(ت669ه)، و هذا ما يظهر في قوله:" و اعلم أنّ الأسماء تنقسم ثلاثة أقسام...و الّذي ينعت و لا ينعت به، الأسماء، الأعلام نحو: زيد، و عمرو، و مكة، و عثمان..."[5]

**5 . حكم ما لا ينصرف:**

و حكمه أن يوافق ما ينصرف في أمرين و هما أنّه يرفع بالضّمّة و ينصب بالفتحة، و يخالفه في أمرين و هما: أنّه لا ينوّن، و أنّه يجرّ بالفتحة نحو: جاءني أَفْضَلُ منه، و رأيت أَفْضَلَ منه، و مررت بأَفْضَلَ منه، و قال تعالى في سورة النّساء:﴿... فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ... ﴿٨٦﴾﴾ ، فواضح أنّ

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمان أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت،ط1، 1998م، ج1، ص85.

[2] ينظر، شرح المفصل: موفق الدّين ابن يعيش، ج1، ص57.

[3] الأشباه و النظائر في النحو: جلال الدين السّيوطي، تحقيق: غازي مختار طليمات، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، دمشق، د.ط، د.ت، ج2، ص65.

[4] المقتضب: أبي العباس المبرّد،ج3، ص309.

[5] ينظر، شرح جمل الزّجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.د، د.ب، د.ط، د.ت،ج2، ص206.

( أَحْسَنَ) قد منعت الصّرف هنا."[1]

**6 . علل منع الصّرف:**

يمنع الاسم من الصّرف إمّا لوجود علّتين أو علّة واحدة تقوم مقام العلّتين، و هذا ما ذكره عبّاس حسن في قوله:" العلامة الدّالة على منع الاسم من الصّرف قد تكون واحدة و قد تكون اثنتين معا لهذا كانت الأسماء الممنوعة من الصّرف نوعان: نوع يمنع صرفه في كلّ استعمالاته حين توجد فيه هذه العلامة الواحدة، و نوع يمنع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معا من بين علامات تسع، و مجموع النّوعين أحد عشر شيئا."[2]

**أ . ما يمنع لعلّة واحدة:**

و يمنع الاسم من الصّرف لعلّة واحدة لوجود أحد الأمرين: ألفا التّأنيث (المقصورة و الممدودة)، و صيغة منتهى الجموع.

**1 . ألفا التّأنيث:**

و تتمثل في ألف التّأنيث المقصورة و ألف التّأنيث الممدودة. يقول ابن يعيش:" فأمّا ألف التّأنيث المقصورةّ و الممدودة نحو: حُبْلَى، و بُشْرَى، و سَكْرَى، و حَمْرَاء، و صَفْرَاء فإنّ كلّ واحدة منها مانعة من الصّرف بإنفرادها من غير احتياج إلى سبب آخر فلا ينوّن شيء من ذلك في النّكرة فإذا لم ينصرف في النّكرة فأحرى أن لا ينصرف في المعرفة لأنّ المانع باقٍ بعد التّعريف و التّعريف ممّا يزيده ثقلا و إنّما كان هذا التّأنيث وحده كافيّا في منع الصّرف."[3]

يظهر جليّا من خلال قول ابن يعيش أنّ ألف التّأنيث كافيّة وحدها لمنع الاسم من الصّرف دون الحاجة لوجود علّة أخرى مصاحبّة لها.

---

[1] ينظر، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 2010م، ص25.

[2] النّحو الوافي: حسن عبّاس، دار المعارف، مصر، ط3، د.ت، ص204.

[3] شرح المفصّل: موفق الدّين بن يعيش، ج1، ص59.

**ألف التّأنيث المقصورة:**

يقول في هذا سيبويه: " أمّا ما لا ينصرف فنحو: حُبْلَى، و حُبَارَى، و جَمْزَى، و دَفْلَى، و شَرْوَى، و غَضْبَى، و ذاك أنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين الألف الّتي تكون بدلا من الحرف الّذي هو من نفس الكلمة و الألف الّتي تلحق [ما كان من] بنات الثّلاثة ببنات الأربعة، و بين هذه الألف الّتي تجيء للتّأنيث."[1]

فالمقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه، و مثلها الممدودة إلاّ أنّ الممدودة لا بد أن يسبقها مباشرة ألف زائدة للمدّ فتنقلب ألف التّأنيث همزة و من أمثلة المقصورة: ذِكْرَى: مصدر نكرة للفعل ذكر بمعنى تذّكر، و رَضْوَى: علم على جبل بالحجاز بالمدينة، و جَرْحَى: جمع جريح، و حُبْلَى: وصف للمرأة الحامل، و عند إعراب هذه الكلمات تقول في حالة الرّفع إنّما مرفوعة بضمّة مقدّرة على الألف، و في حالة النّصب منصوبة بفتحة مقدّرة على الألف، و في حالة الجرّ إنّما مجرورة بفتحة مقدّرة على الألف نيابة عن الكسرة، و التّنوين ممتنع في كلّ الحالات، و إنّما تجرّ هذه الأسماء و أشباهها بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلوّ الاسم من (أل) و من الإضافة و إلاّ وجب جرّه بالكسرة.[2]

**أوزان ألف التّأنيث المقصورة:**

و لألف التّأنيث المقصورة اثنا عشر وزنا سماعيّا كالآتي:[3]

1. فُعَلَى: كشُعَبَى: "مَوضع."[4]
2. فُعْلَى: مثل: بُهْمَى. و البُهْمَى:"نبت."[5]

---

[1] الكتاب: سيبويه، ج3، ص210.

[2] النّحو الوافي: حسن عبّاس، ص205.

[3] ينظر،نفسه، ص600.

[4] ينظر، مقاييس اللّغة: أبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الفكر، د.ب، د.ط، 1979م، ج3، ص192.

[5] ينظر، نفسه، ج1، ص311.

3. فَعَلَى: مثل: بَرَدَى: "نهر بدمشق."[1]
4. فَعْلَى: جمعاً كقَتْلَى، و جَرْحَى، أو مصدرًا كدَعْوَى، أو وصفا كسَكْرَى.
5. فُعَالَى: مثل: حُبَارَى: "طائر و الجمع حُبَارَيَات."[2]
6. فُعَّالَى: مثل: سُمَّهَى:"الباطل و الكذب."[3]
7. فِعَلَّى: مثل: دِفَقَّى:"من الإبل: السّريع."[4]
8. فِعْلَى: جمعًا كحِجْلَى، أو مصدرا كذِكْرَى، و نقول: "حَجَلَ الطّائر يَحْجِلُ و جمعها حَجْلَى."[5]
9. فِعَّيْلَى: كحِثَّيْثَى.
10. فُعُلَّى: بُذُرَّى.
11. فُعَّيْلَى: خُلَّيْطَى.
12. فُعَّالَى: شُقَّارَى.

**ألف التّأنيث الممدودة:**

يقول سيبويه:" هذا باب ما لحقته ألف التّأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النّكرة و المعرفة و ذلك نحو: حَمْرَاءَ، و صَفْرَاءَ، و خَضْرَاءَ، و صَحْرَاءَ، و طَرْفَاءَ، و نَفْسَاءَ، و عَشْرَاءَ، و قُوبَاءُ، و فُقَهَاءُ، و سَابِيَاء، و حَاوِيَاء، و كِبْرِيَاءُ، و مثله أيضا: عَاشُورَاءُ، و منه أيضا: أَصْدِقَاءُ، و أَصْفِيَاءُ، و منه رِمِكَاءُ، و بَرُوكَاءُ، و بَرَكَاءُ، و دَبُوقَاء، و خَنْفَسَاءُ، و عُنِطُبَاءُ، و عُقْرَبَاءُ، و زَكَرِيَاء."[6]

و قال الزّجّاج في أصل (حَمْرَاء): "فإنّما الأصل في[حَمْرَاء] أنّ الثّانيّة الّتي قد أبدلت همزة لحقت بعد الألف، فالتقى ساكنان، فلم يجز حذف الأولى، لأنّك لو حذفت من[ حمراء] لبقى

[1] ينظر، لسان العرب: ابن منظور، ج3، ص88.
[2] ينظر، نفسه، ج4، ص160.
[3] ينظر، نفسه، ج13، ص500.
[4] ينظر، مقاييس اللّغة: ابن فارس، ج2، ص233.
[5] ينظر، مختار الصّحاح: محمّد بن أبي بكر الرّازي، مكتبة لبنان، لبنان، د.ط، 1986م، ص53.
[6] الكتاب: سيبويه، ج3، ص213.

[حَمْرَى] مثل: [ سَكْرَى] فلم يكن بين الممدود و المقصور فرق فَأَبْدَلْتَ من الألف الثّانيّة همزة."[1]

**أوزان ألف التّأنيث الممدودة:**

لألف التّأنيث الممدودة حوالي سبعة عشر و زنا قياسيّا كالآتي:[2]

1. فَعْلَاء: كصَحْرَاء، و حَمْرَاء.
2. 3. 4. أَفْعُلَاَء، أَفْعِلَاَء، أَفْعَلَاَء: بفتح الهمزة و تثليث العين كـ : أَرْبُعَاء، و أَرْبِعَاء، و أَرْبَعَاء.
5. فَعْلَلَاَء: بفتح، فسكون، ففتح مثل: عَقْرَبَاء:" أرض و هي أنثى العقارب."[3]
6. فِعَالَاَء: بكسر، بفتح مثل: قِصَاصَاء:" القَوَدُ و هو: القتل بالقتل أو الجرح بالجرح."[4]
7. فُعْلُلَاَء: بضم، فسكون، فضم. مثل: قُرْفُصَاء:" و هو أن يقعد الرّجل قعدة المُحْتبي ثم يضع يديه على ساقيه كأنّه محتبٍ بهما و يقال قَرْفَصْتُ الرّجل: شددته."[5]
8. فَاعُولَاَء: مثل: عَاشُورَاء. اسم لليوم العاشر من محرّم.
9. فَاعِلَاَء: قَاصِعَاء:"جُحْرٌ يحفره اليربوع."[6]
10. فِعْلِيَاء: كِبْرِيَاء اسم للتّكبر.
11. مَفْعُولَاَء: مَشْيُوخَاء:"جمع شيخ بالمدّ و سكون الشّين و المرأة شيخة."[7]

---

[1] ما ينصرف و ما لا ينصرف: أبو إسحاق الزّجّاج، ص32.

[2] ينظر،ما لا ينصرف في القرآن الكريم: محمّد عليّ عبد الحليم، كليّة اللّغة العربيّة، جامعة أم درمان الإسلاميّة، 2002م، ص24.

[3] ينظر، القاموس المحيط: مجد الدين محمّد يعقوب الفيروزأبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرّسالة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط8، 2005م، ص118.

[4] ينظر، لسان العرب: ابن منظور، ج7، ص76.

[5] ينظر، مقاييس اللّغة: ابن فارس، ج 5، ص118.

[6] ينظر، لسان العرب: ابن منظور، ج8، ص275.

[7] ينظر، مختار الصّحاح: الرّازي، ص148.

12. فَعَالاَء: نحو:"بَرَاسَاء:"النّاس."[1]

13. فَعِيلاَء: فَرِيثَاء، و كَرِيثَاء نوعان من البسر.

14. فَعُولاَء: نحو: جَلُولاَء: بلدة بالعراق.

15. فَعَلاَء: جَنَفَاء:"اسم موضع."[2]

16. فِعَلاَء: نحو: سِيَرَاء:"ثوبٌ مسيّرٌ فيه خطوط تعمل من القزّ كالسّيور."[3]

17. فُعَلاَء: كخُيَلاَء.

**2 . صيغة منتهى الجموع:**

و هي أن يكون الاسم على وزن(مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) أو ما يشبهها أي ليس شرطا أن يكون الاسم على هذا الوزن الصّرفي؛ فكلمة (سَوَاعِد) مَثَلاً ليست على وزن(مَفَاعِل) و إنّما هي على وزن يشبهها و هو(فَوَاعِل)، و لذلك قالوا عن صيغة منتهى الجموع إنّها كلّ جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف، يشترط أن يكون الحرف الأوسط من هذه الثّلاثة ساكنا، فنقول : هذه مَسَاجِدُ، و دخلت مَسَاجِدَ، و مررت بمَسَاجِدَ.[4]

**ب . ما يمنع لعلّتين معا:**

يمنع الاسم من الصّرف لوجود علّتين فيه كما يتّضح في قول حسن عبّاس:" لا بدّ أن تكون إحدى العلّتين المجتمعتين معنويّة، و الأخرى لفظيّة، و تنحصر العلّة المعنوّية في: الوصفيّة و في العلميَّة،و ينضم لكلّ واحدة منهما علّة أخرى لفظيّة لا بد أن تكون من بين العلّل السّبع الآتيّة دون غيرها و هي: زيادة الألف و النّون، و وزن الفعل و العدل، و التّركيب، و التّأنيث،

[1] ينظر، لسان العرب: ابن منظور، ج6، ص25.
[2] ينظر، نفسه، ج9، ص34.
[3] ينظر، نفسه، ج4، ص390.
[4] التّطبيق النّحوي: عبده الرّاجحي، ص389.

و العجمة، و ألف الإلحاق."[1]

يظهر من خلال القول أنّ الاسم يمنع من الصّرف لاجتماع علّتين معا الأولى لعلّة معنويّة و الثّانية علّة لفظيّة مصاحبة لها، و من هنا يمكن تقسيم العلل إلى قسمين القسم الأوّل يتعلق بالوصفيّة و العلل المصاحبة لها، و القسم الثّاني يتعلق بالعلميَّة و العلل المصاحبة لها.

**1. الوصفيّة و العلل المصاحبة:**

و يقصد بالوصف:" النّعت و هو أيضا الصّفة كما أطلقها ثعلب و قد قيل إنّ هناك فرق بين الوصف و الصّفة من ناحية و بينهما و النّعت من ناحية أخرى يتلخّص في أنّ النّعت خاص بما يتغير مثل: قَائِم و ضَارِب و هما لا يختصان بالمتغيّر بل يشملهما و يشمل الثّابت كذلك"[2]، و يمنع الوصف من الصّرف في ثلاث حالات و هي:[3]

- إذا كان على وزن (فَعْلاَن).
- إذا كان على وزن الفعل.
- إذا كان معدولا.

**أ. الوصف الّذي على وزن (فعلان):** يمنع من الصّرف بشرطين:[4]

الشّرط الأوّل: أن تكون وصفيته أصلية، أي غير طارئة، فإن كانت غير أصلية صرف، نحو كلمة(صَفْوَان) في قولك: (بئس رجل صَفْوَانٌ قلبه) أي قاس قلبه، و الصّفوان: الحجر.

الشّرط الثّاني: أن لا يؤنث بالتّاء إمّا لكونه لا مؤنّث له أصلا، نحو: (لَحْيَانٌ) لكبير اللِّحيَة، و أمّا لأنّ مؤنّثه الشّائع(فَعْلَى) نحو: (عَطْشَان)، و (غَضْبَان)، و (سَكْرَان) فإنّ مؤنثاتها الشّائعة(عَطْشَى)، و (غَضْبَى)، و (سَكْرَى)، و منع صرف (فَعْلَان) هو رأي جمهور النّحاة.

---

[1] النّحو الوافي : حسن عبّاس، ص216.

[2] ينظر، معجم المصطلحات النحويّة و الصّرفيّة: محمّد سمير نجيب اللّبدي، دار الفرقان، الأردن، ط1، 1985م، ص241.

[3] ينظر، الممنوع من الصّرف بين مذاهب النّحاة و الواقع اللّغوي: إميل يعقوب، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م، ص85.

[4] ينظر، نفسه: ص86.

ب . الوصف الّذي على وزن الفعل:

يمنع الاسم من الصّرف إذا كان على وزن الفعل. يقول المبرّد في باب (أَفْعَل):"اعلم أنّ ما كان من ( أَفْعَلَ) نعتا فغير منصرف في معرفة و لا نكرة، و ذلك: أَحْمَرَ، و أَخْضَرَ، و أَسْوَدَ"[1]، و مثاله أيضا مع وزن الفعل:" أَكْرَمُ، و أَفْضَلُ، و أَجْمَلُ."[2] و يرى عبّاس حسن:" أنّ الاسم يمنع من الصّرف للوصفيّة مع وزن الفعل بالشّرطين السّالفين و هما: ألاّ يكون مؤنّثه الشّائع بالتّاء. نحو: أَرْمَل في قولنا: عَطَفْتُ عَلَى رَجُلٍ أَرْمَلٍ أي فَقِيرٍ لأنّ مؤنّثه أرملة، و ألّا تكون وصفيّة طارئة غير أصليّة. نحو: أَرْنَب في قولنا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَرْنَبٍ أي جبان، فالوصف منصرف بالرّغم من أنّ مؤنّثه لا يكون بالتّاء في أغلبه لأنّ وصفيّته طارئة، سبقتها الاسميّة الأصليّة للحيوان المعروف، و يتحقق الشّرطان في الوصف الّذي على وزن( أَفْعَل) و مؤنثه( فَعْلاَء) أو (فَعْلَى)؛ نحو: أَحْمَرَ و حَمْرَاءَ، أَبْيَضَ و بَيْضَاءَ، أَجْمَلَ و جَمْلاَءَ،و نحو: أَفْضَل و فُضْلَى، و أَحْسَنُ و حُسْنَى، و أَدْنَى و دُنْيَا...فهذه الألفاظ و أشباهها ممنوعة من الصّرف لتحقق الشّرطين."[3] نستنبط من خلال قول عبّاس حسن أنّ الاسم يمنع من الصّرف مع وزن الفعل بتوفّر الشّرطين السّابق ذكرهما.

و ممّا فقد الشّرطين معًا كلمة: أربع في مثل: قَضَيْتُ في النزهة ساعات أربعًا، لأنّ مؤنّثها يكون بالتّاء، فنقول: سافرت أيّامًا أربعةً؛ و لأنّ وصفيّتها طارئة عارضة.[4]

ج . الوصف المعدول:

يمنع الاسم من الصّرف إذا لحقته علّة الوصفيّة و علّة العدل معا، و العدل في تعريف ابن يعيش هو:"اشتقاق اسم من اسم على طريق التّغيير له"[5]، أو هو:"أن تريد لفظا ثم تعدل عنه

[1] المقتضب: أبو عبّاس المبرّد، ج3، ص311.

[2] التّحفة السّنية بشرح المقدمة الأجروميّة: محمّد محي الدّين عبد الحميد، إدارة الشؤون الإسلاميّة، قطر، د.ط، 2007م، ص52.

[3] ينظر، النّحو الوافي: حسن عبّاس، ص218.

[4] نفسه، ص219.

[5] شرح المفصّل: ابن يعيش، ج1، ص61.

إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظا و المراد غيره، و لا يكون العدل في المعنى إنّما في اللّفظ"[1]، و مثاله مع الصّفة ( أُحَادَ)، و ( مَوْحَدَ)، و ( ثَنَاءَ)، و ( مَثْنَى)، و ( ثَلاَثَ )، و ( مَثْلَثُ)، و ( رُبَاعَ)، و ( مَرْبَعُ ) فإنّها معدولة عن واحد واحد، و اثنين اثنين، و ثلاثة ثلاثة، و أربعة أربعة. قال تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١ ﴾[2]. فهذه الكلمات الثّلاثة مخفوضة لأنّها صفة (لأجنحة) ممنوعة من الصّرف، لأنّها معدولة عمّا ذكرناه فلهذا كان خفضها بالفتحة و لم يظهر ذلك في ( مَثْنَى ) لأنّه مقصور و ظهر في (ثُلَاث )و (رُبَاع)لأنّهما اسمان صحيحا الآخر، و من ذلك ( أُخَرُ ) في نحو قوله تعالى: ﴿... فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ خَيۡرًا... ١٨٤ ﴾[3].فـ(أُخَرُ)صفة لأيّام و هي معدولة عن (آخَر)بفتح الهمزة و الخاء و بينهما ألف لأنّها جمع (أُخْرَى)أنثى (أَخَرَ)بالفتح.[4]

نلاحظ ممّا سبق أنّ العلّة المعنويّة التي هي الوصفيّة اتّصلت مع علل لفظيّة و هي: وزن فعلان، و وزن الفعل، و العدل، و بهذا شكّلت علّة من علل منع الصّرف و لا بدّ من اشتراك العلّتين المعنّويّة و اللّفظيّة ليمنع الاسم من الصّرف.

**2 . العَلَميَّة و العلل المصاحبة:**

يمنع الاسم العلم من الصّرف إذا لحقته علّة من العلل السّبع و هي: التّركيب المزجيّ، و زيادة الألف و النون، و وزن الفعل، و العدل، و التّأنيث، و العجمة، و ألف الإلحاق.

**أ . العَلَميَّة و التّركيب المزجيّ:** و يراد بالعَلَميَّة: " كون اللّفظ علما على شيء معيّن و هي علّة معنويّة

---

[1] الممنوع من الصّرف بين مذاهب النّحاة و الواقع اللّغوي: إميل بديع يعقوب، ص102.

[2] سورة فاطر : 01.

[3] سورة البقرة : 184.

[4] شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، ص236.

تمنع الأسماء من الصّرف إذا ما ضمّت إليها علّة لفظيّة أخرى" [1]، أمّا التّركيب المزجيّ فهو: "كلّ كلمتّين امتزجتا ( أي اختلطتا ) بأن اتّصلت ثانيتهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة"[2]، و التّركيب المزجيّ المقصود هنا هو الّذي لم يختم بـ ( ويه ) مثل: سيبويه، و عمرويه، بل التّركيب الّذي مثل: بعلبك، و حضرموت، و معديكرب.[3]

ب ـ العَلَمْيَّة و زيادة الألف و النّون: و يراد به ما كان مختوما بألف و نون مزيدتّين مثل: (شَعْبَان)، و (رَمَضَان)، و( قَحْطَان). مثل : رَمَضَانُ شَهْرُ القرآن، صُمْتُ رَمَضَانَ، أُنْزِلَ القُرْآن في شَهْرِ رَمَضَانَ.[4]

ج . العَلَمِيَّةُ و وزن الفعل: يمنع الاسم من الصّرف للعَلَمِيَّةِ فيه مع وزن الفعل في حالتين و هما:[5]

1 ــ إذا كان على وزن يخصّ الفعل، أي: ما لا يوجد في غيره إلاّ ندورًا، و ذلك ( كَفَعَّلَ )، و ( فُعِلَ )؛ فلو سمّيت رجلا بـ ( ضُرِبَ ) أو ( كَلَّمَ ) منعته من الصّرف فتقول: هذا ضُرِبُ، أو كَلَّمُ، و رأيت ضُرِبَ أو كَلَّمَ، و مررت بضُرِبَ أو كَلَّمَ.

2 ــ إذا كان يغلب فيه: و المراد به أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيرا، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل و لا تدلّ على معنى في الاسم؛ ( كإِثْمَد )، و ( إِصْبَع ) فإنّ هاتين الصّيغتيّن يكثران في الفعل دون الاسم ( كاضْرِب ) و ( اسْمَع )؛ فلو سمّيت بـ ( إِثمَدْ ) و ( إِصْبَع ) منعته من الصّرف للعَلَمِيَّة و وزن الفعل؛ فتقول: هذا اِثْمَدُ، و رأيت إثمَدَ، و مررت بإثمَدَ.

د ـ العَلَمِيَّة و العدل: يمتنع العدل مع العَلَمِيَّة في نحو: (عُمَرُ) و هو معدول من( عَامِر)، العلم المنقول من الصّفة، و نحو: ( ثَعل ) معدول عن ( أَثْعَلَ )، فإن ورد فعل مصروفا، و هو علم علمنا أنّه ليس معدول...، فأمّا ( جُمَعُ )،و ( كُتَعُ )، و( بُصَعُ )،و( بُتَعُ ) فيمنع من الصّرف للعدل و شبه

[1] ينظر،معجم المصطلحات النّحويّة و الصّرفيّة: محمّد سمير نجيب اللّبدي، ص159.
[2] ينظر، النّحو الوافي: عبّاس حسن، ص227.
[3] ينظر، شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى: ابن هشام الأنصاري، ص294.
[4] التّطبيق النّحوي: عبده الرّاجحي، ص391.
[5] شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: ابن عقيل، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط5، 2007م، ج2، ص 122.

العَلَمِيَّةِ فعدلها عن (فُعْلُ)، و(فَعَالِي)، أو ( فَعْلاَوَاتُ).[1]

هـ. العَلَمِيَّة و التّأنيث: و يمنع الاسم في هذه الحالة من الصّرف على النّحو الآتي:[2]

1 ـ يمنع من الصّرف و جوبا إذا كان مختوما بتاء التّأنيث سواء أ كان مؤنّثا أم مذكرا، مثل: مُعَاوِية، و فَاطِمَةَ.

2 ــ يمنع من الصّرف وجوبا إذا كان غير مختوم بالتّاء، و لكن يزيد على ثلاثة أحرف مثل: زينب، و سعاد.

3 ــ يمنع وجوبا إذا كان غير مختوم بالتّاء، و كان ثلاثيّا مُحَرَكَ الوسط مثل: أَمَل، و قَمَر، و سَحَر، أسماء أعلام لنساء.

4 ـ يمنع جوازا إذا كان ثلاثيّا ساكن الوسط مثل: هند، و مَيّ، و دَعْد. فنقول: حضرت هِنْدُ أو هندٌ، رأيت هِنْدَ أو هِنْدًا، مررت بِهِنْدَ أو بِهِنْدٍ.

و. العَلَمِيَّة و العجمة:

يمنع الاسم العلم من الصّرف إذا لحقته العجمة، و المقصود بها: "كون اللّفظ من غير أوزان العرب. بل من لغة الأعاجم و وضعهم و أوزان ألفاظهم"[3]، و المقصود بهذا أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجميّة كإبراهيم، و إسماعيل، و إسحاق، و يعقوب، و جميع أسماء الأنبياء أعجميّة إلاّ أربعة: محمّد صلى اللّه عليه و سلّم، و صالح، و شعيب، و هود صلوات اللّه و سلامه عليهم أجمعين. و يشترط لاعتبار العجمة أمران:[4]

أحدهما: أن تكون الكلمة علما في لغة العجم كما مثّلنا، فلو كانت عندهم اسم جنس، ثم

---

[1] ينظر، ارتشاف الضّرب من لسان العرب: أبي حيّان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، ص868.

[2] التّطبيق النّحوي: عبده الرّاجحي، ص 392.

[3] ينظر، معجم المصطلحات النّحويّة و الصّرفيّة: محمّد سمير نجيب اللّبدي، ص144.

[4] ينظر، شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى: ابن هشام الأنصاري، ص294.

جعلناها علما، وجب صرفها، و ذلك بأن تسمّي رجُلاً ( بلجام )، أو ( ديباج ).

الثّاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف؛ فلهذا انصرف نوح و لوط، قال اللّه تعالى: ﴿ ... إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ۖ نَّجَّيۡنَٰهُم ... ﴿٣٤﴾ ﴾[1]، و قال اللّه تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ ... ﴿١﴾ ﴾[2] .

**ز. العَلَمِيَّة و ألف الإلحاق:**

يمنع صرف الاسم للعَلَمِيَّة و ألف الإلحاق* المقصورة كـ( عَلْقَى ) و ( أرطى ) فتقول فيهما علمين: ( هذا عَلْقَى )، و ( رأيت عَلْقَى )، و ( مررت بعَلْقَى ) فتمنعه من الصّرف للعَلَمْيَّة و شبه ألف الإلحاق بألف التّأنيث، من جهة أنّ ما هي فيه، و كونه علما لا يقبل تاء التّأنيث، فلا تقول في من اسمه ( عَلْقَى ) علقاة، كما لا تقول في ( حُبْلَى ) حُبْلاَةٌ فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كـ ( عَلْقَى )، و ( أَرْطَى )_قبل التسميّة بهما_ صرفته، لأنّها و الحالة هذه لا تشبه ألف التّأنيث، و كذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة كـ ( عِلْبَاء )، فإنّك تصرف ما هي فيه: علما كان، أو نكرة.[3]

يظهر لنا ممّا سبق أنّ العلل اللّفظيّة المصاحبة للعَلَمِيَّة أكثر عددا مقارنة بالعلل المصاحبّة للوصفيّة، كما نلاحظ أنّ علّة التّأنيث في حالة كون الاسم ثلاثيّا ساكن الوسط يجوز فيه الأمران بمعنى صرفه و منع صرفه.

بعد حديثنا في هذه الصّفحات عن ما لا ينصرف و علله يتسنّى لنا بعد ذلك الحديث عن تصريف ما لا ينصرف و أسبابه.

---

[1] سورة القمر: 34.

[2] سورة نوح: 01.

*الإلحاق: هو زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنوي بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجري الكلمة الملحقة في تصريفها على ما تجري عليه الكلمة الملحق بها. ينظر، معجم المصطلحات النّحويّة و الصّرفيّة، محمّد سمير نجيب اللّبدي، ص201.

[3] ينظر، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، ج2، ص123.

**تصريف ما لا ينصرف:**

يمنع الاسم من الصّرف إذا لحقته علّة واحدة أو علّتين من العلل التّسع،إلاّ أنّه قد ينصرف لأسباب،حيث اختلف في هذه الأسباب فنجد من صرفه لسببيّن،و من زاد على ذلك، و هناك من اقتصر على سبب واحد.

**أسباب صرف ما لا ينصرف:** يمكن أن نوجز أسباب صرف ما لا ينصرف في الآتي:

**أوّلا: من صرفه لسببيّن:** نجد كثيرا من العلماء قد صرفوه للمناسبة و الضّرورة و من بينهم:

أ . ابن مالك (ت672ه) حيث قال في ألفيّته:

وَلاضْطِرَارٍ أَوتَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ و المَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ[1]

ب . ابن الحاجب (ت 686ه) يقول:" و يجوز صرفه للضّرورة أو للتّناسب"[2]

ج . السّيوطي (ت911) يقول في هذا الباب: " يجوز صرف ما لا ينصرف للتّناسب أو الضّرورة"[3]

من خلال هذه الأقوال يظهر جليّا اتفاق العلماء الثّلاثة في أسباب صرف ما لا ينصرف حيث أرجعوها للضّرورة و التّناسب و في هذا المقام يتسنّى لنا التّعريف بهذين السّببيّن كلّ على حدى مع ذكر شواهد لهما .

أ . **التّناسب:** تطرّقنا في هذا العنصر إلى التّعريف بالتّناسب و نشأته و ذكر شواهد عنه.

يقول السّيوطي: " ألفّ الشّيخ شمس الدّين الصّائغ الحنفي كتابا سمّاه ( إحكام الرّأي في أحكام الآي) قال فيه: اعلم أنّ المناسبة أمر مطلوب في اللّغة العربيّة يُرتَكب لها أمور من مخالفة الأصول. قال : و قد تتبعت الأحكام الّتي وقعت في آخر الآّي مراعاة للمناسبة فعثرت منها على نيّف

[1] متن ألفيّة ابن مالك: ابن مالك ، ص62.

[2] شرح كافيّة ابن الحاجب: رضيّ الدّين الأستراباذي، ص92.

[3] . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السّيوطي، ج1 ، ص120

عن الأربعين حكما من بينهم: صرف ما لا ينصرف."[1]من خلال قول السّيوطي نستنتج أنّ المناسبة حكم يتعلق بآخر الأّي و للمناسبة أحكام منها تصريف ما لا ينصرف

يقول الزّركشي(ت794ه): " و اعلم أنّ إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطّرد متأكد جدا و مؤثر في اعتدال نسق الكلام و حسن موقعه من النّفس تأثيرا عظيما و لذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع من بينها: صرف ما لا ينصرف."[2]

**تعريف المناسبة:** سنتطرّق في هذا العنصر إلى تعريف المناسبة لغة و اصطلاحا.

**لغة :** جاء في مقاييس اللّغة لابن فارس(ت395ه) في مادّة (نسب): " النّون و السّين و الباء كلمة واحدة قياسها اتصال شيء بشيء، منه: النّسب يسمّى لاتصاله و الاتصال به. تقول : نسبُ، أَنْسَب_ و هو نَسِيبُ فلان_ و منه النّسيب في الشّعر إلى المرأة، كأنّه ذكر يتصل بها، و لا يكون إلاّ في النّساء. تقول منه: نَسَبْتُ أَنْسَبُ و النّسيب الطّريق المستقيم لاتصاله بعضه من بعضه"[3]

**اصطلاحا:** هي الرّابط بين شيئيّن بأيّ وجه من الوجوه، و في كتاب اللّه تعني ارتباط السّورة بما قبلها و ما بعدها و في الآيات تعني: وجه الارتباط في كلّ آية بما قبلها و ما بعدها.[4] و هذا ما سيتّضح لنا من خلال عرضنا لشواهد و أمثلة حول المناسبة.

**نشأة علم المناسبة:**

تعود الجذور الأولى لعلم المناسبات إلى زمن متقدّم فلقد انتبه له العرب و ذلك من خلال سليقتهم و سجيّتهم و معرفتهم و تمكنهم من أساليب اللّغة العربيّة،فكانت بدايته على شكل: " تنبيهات بلاغيّة تنبّه لها بعض الأعراب من خلال ربطهم بين سياق الآية و ما يتناوله مقطعها

---

[1] ينظر، الإتقان في علوم القرآن: السّيوطي، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنيّة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة، د.ط، د.ت، ج5،ص1794 .

[2] ينظر، البرهان في علوم القرآن : الزّركشي، د.د، د.ب، د.ط، د.ت ،ج 1، ص60.

[3] معجم مقاييس اللّغة: ابن فارس، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الفكر،د.ب، د.ط، 1979،ج 5،ص 423.

[4] المختار من المناسبات بين السّور و الآيات: ابتسام عمر العمودي، مركز التّدبر للاستشارات التّربويّة و التّعليميّة، الرّياض، ط1، 2015م، ص10.

و علاقته بخاتمتها من حيث الدّلالة"[1] و مثال ذلك ما رواه مسلم بن يسار* عن أبيه أنّه كان يقول: " إذا حدثت عن اللّه حديثا فقف حتى تنظر ما قبله"[2]،و يروى عن ابن مسعود أنّه كان يقول: " إذا سأل أحدكم صاحبه كيف يقرأ آية كذا و كذا فليسأله عما قبله"[3]. و هذه التّنبيهات لم تكن في بدايتها علما قائما بذاته بل كانت عبارة عن إشارات بسيطة. أمّا أوّل من أظهر هذا العلم فهو أمر مختلف عليه، فالزّركشيّ أشار إلى أوّل من أظهر هذا العلم من خلال قول الشّيخ أبو الحسن الشّهرباني: " أول من أظهر ببغداد علم المناسبة ولم نكن سمعناه من غيره، هو الشّيخ الإمام أبو بكر النّيسابوري"[4] .بينما يرى آخرون أنّ أوّل من ألفّ فيه هو أبو بكر العربي (ت354ه) واضع كتاب ترتيب آي القرآن الذي قال في كتابه: سراج المريدين: "ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متّسقة المعاني منتظمة المباني،علم عظيم لم يتعرض له إلاّ عالم واحد عمل فيه سورة البقرة ثم فتح اللّه عزّ و جلّ لنا فيه فلّما لم نجد له حملة و رأينا الخلق بأوصاف البطلة* ختمنا عليه و جعلناه بيننا و بين اللّه و رددناه إليه[5]، و في معرض الحديث عن مصطلح المناسبة فإنّه لا يعرف واضعه لكّن أوّل من استعمله هو الرّازي( ت606ه) عند تفسيره لآخر سورة المائدة حينما أشار إلى وجه التّناسب بين خاتمة السّورة و افتتاحها بقوله:" فما أحسن المناسبة بين ذلك المفتتح و المختتم"[6]، يتبيّن من خلال القول أنّ الرّازي أوّل من استعمله.

ممّا سبق يظهر أنّ علم المناسبة مترسّخ منذ القدم عند العرب فقد عرف بفضل سليقتهم.

---

[1] أثر المناسبة في توجيه المعنى في النّص القرآني: محمّد عامر محمّد، كلّيّة الآداب، جامعة الكوفة، 2011م، ص 13.

*مسلم بن يسار القدوة، الفقيه، الزاهد، أبو عبد اللّه البصري، مولى بني أميّة، توفيّ 100ه . ينظر، سيّر أعلام النّبلاء: الإمام أبي عبد اللّه شمس الدين محمّد قايماز الذّهبي، بيت الأفكار الدوليّة، لبنان، د.ط، 2004م، ج1، ص3852.

[2] التّناسب و دوره في الإعجاز القرآني: إقبال وافي نجم، كليّة الفقه، جامعة الكوفة، 2009م، ص15.

[3] نفسه،ص15.

[4] البرهان في علوم القرآن :الزّركشي، ج 1، ص36.

*البطلة: اتباع اللّهو و الجهالة. ينظر،الإتقان في علوم القرآن: السّيوطي، ج5، ص1837.

[5] نفسه، ج5، ص 1837.

[6] ينظر، التّناسب و دوره في الأعجاز القرآني: إقبال وافي نجم، ص14.

**شواهد حول المناسبة:**

شواهد صرف ما لا ينصرف للمناسبة كثيرة في القرآن الكريم نذكر منها ما يلي:

1 . قال تعالى:﴿ قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَاْ ﴾ [1] صرف الأوّل لأنّه آخر الآية و الآخر الثّاني بالمدّ فحَسُنَ جعله منوّنا ليقلب تنوينه ألفا، فيتناسب مع بقيّة الآيّ كقوله تعالى: ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلاً ﴾ [2] فإنّ ﴿ سلاسلا﴾ لمّا انظّم إلى﴿ وَأَغۡلَٰلاً وَسَعِيرًا ﴾ [3] صرف ونوّن للتّناسب، و بقي ﴿قواريرا﴾ الثّاني فإنّه و إن لم يكن آخر الآية جاز صرفه، لأنّه لمّا نوّن ﴿قواريرا﴾ الأوّل ناسب أن ينوّن ﴿قواريرا﴾ الثّاني ليتناسب، و لأجل هذا لم ينوّن﴿قواريرا﴾ الثّانيّة إلاّ أن ينوّن ﴿قواريرا﴾ الأوّل، و زعم إمام الحرمين في "البرهان" أنّ من ذلك صرف ما كان جمعا في القرآن ليناسب رؤوس الآي كقوله تعالى: ﴿ سلاسلا و أغلالا﴾ و هذا مردود لأنّ ﴿سلاسلا﴾ ليس رأس الأية و لا ﴿ قواريرا﴾ الثّانيّة و إنّما صرف للتّناسب و اجتماعه مع غيره من المنصرفات فيردّ إلى الأصل ليتناسب معه.[4]

2 . قال تعالى: ﴿ ٱلظُّنُونَاْ ﴾[5]، ﴿ سَلَٰسَبِيلاً ﴾[6] ، ﴿ ٱلرَّسُولَاْ ﴾[7]. و إنّما صرف لتناسب أواخر الآي في هذه السّورة لأنّ أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها و تجانسها و كذا كلّ كلام مسجع ألاّ ترى إلى قوله عليه الصّلاة و السّلام: " خَيْرُ المَالِ سِكّةٌ مَأْبُورَةٌ و فَرَسٌ مَأْمُورَةٌ " أي: مُؤَمّرَةٌ ، يعني: كثيرة

[1] سورة الإنسان : 15.
[2] سورة الإنسان :04.
[3] سورة الإنسان :04
[4] البرهان في علوم القرآن : الزّركشي، ج1، ص66.
[5] سورة الأحزاب: 10.
[6] سورة الإنسان: 18.
[7] سورة الأحزاب : 66.

النّتاج[1]، قال تعالى: ﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ﴾[2] ثم قال: ﴿ يَسۡرِ ﴾[3] و يمال ﴿سَجَىٰ﴾[4] لموافقته ﴿ قَلَىٰ ﴾[5].

3 . يقول السّيوطي:" صرف ما لا ينصرف نحو قوله تعالى:﴿ وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ ﴾[6] ، و قوله تعالى:﴿ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرًا ﴿٢٣﴾ ﴾[7] و هذا كلّه صرف."[8]

من خلال الشّواهد القرآنيّة نستنتج أنّ المناسبة تختصّ بالقرآن الكريم فهي من خلال ربط الآية بما قبلها و ما بعدها أو ربط الآية بما قبلها و ما بعدها تؤدّي إلى ظهور أحكام جديدة من بينها صرف ما لا ينصرف.

و السّبب الثّاني لصرف ما لا ينصرف تمثّل في: الضّرورة.

ب . **الضّرورة:** نتطرّق في هذا العنصر إلى تعريف الضّرورة و إيراد بعض آراء العلماء فيها و بعض الشّواهد عليها.

**تعريف الضّرورة:**

**لغة:** جاء في مادّة( ضَرَرَ) و الضّرورة كالضّرّة و الضّرار المضّارة؛ و ليس عليك ضرر و لا ضرورة ولا ضرّة و لا ضارورة و لا تضرّة. و رجل ذو ضرورةٌ و ضرورة أي: ذو حاجة، و قد اضطرّ إلى الشّيء أي: ألجئ إليه[9].

---

[1] شرح كافيّة ابن الحاجب: رضي الدين الأستراباذي، ص94.

[2] سورة الفجر: 01.

[3] سورة الفجر: 04.

[4] سورة الضحى: 02.

[5] سورة الضحى : 03.

[6] سورة النّمل: 22.

[7] سورة نوح: 23.

[8] ينظر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السّيوطي، ج1، ص120.

[9] لسان العرب : ابن منظور، ج4 ، ص 483.

**اصطلاحا:** هي الخروج عن القاعدة النّحويّة و الصّرفيّة في الشّعر خاصة لإقامة الوزن و تسويّة القافية فلا مُعدّى إذن من التّعرض للقاعدة من حيث المراحل الّتي تمّر بها و هي الاستقراء و التّقسيم و التّجريد و التّقعيد.[1]

**عند النّحاة:** اصطلح جمهور النّحاة على أنّها ما وقع في الشّعر ممّا لا يجوز نظيره في النّثر سواء كان للشّاعر عنه مندوحة* أم لا.[2]

تختصّ الضّرورة بالشّعر فيستعملها الشّاعر عند اضطراره فتتغيّر بسببها القواعد الصّرفيّة و النّحويّة، فالشّاعر يجوز له ما لا يجوز لغيره و في هذا الصّدد يقول سيبويه:" هذا باب ما يحتمل الشّعر اعلم أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف لأنّها أسماء كما أنّها أسماء[3]، و يقول القزاز القزويني (ت 412ه): " اعلم أنّ كلّ اسم كان حقّه في الإعراب أن يكون منصرفا، و لكن منعت من الصّرف أسماء لعلل فيها، فإذا اضطر شاعر جاز له صرف ما لا ينصرف، أنّه يردّه إلى أصله".[4]

من خلال القولين نخلص إلى أنّ صرف ما لا ينصرف من الأسماء في الشّعر يصرف للضّرورة باعتبار إرجاعه إلى أصله فالأصل في الأسماء الصّرف.

**آراء العلماء في الضّرورة:** من العلماء الّذين تحدثوا عن الضّرورة نجد: سيبويه و بن مالك و بن جنّي و الأخفش و غيرهم.

**1. رأي سيبويه و بن مالك في الضّرورة:** لم يصّرح سيبويه بتعريف محدّد للضّرورة و لم يذكره في كتابه بل كان يكتفي بتعبير يؤدّي إلى معناه دون التّصريح بهذا اللّفظ بعينه و قد فهم

---

[1] ينظر،لغة الشّعر دراسة في الضّرورة الشّعريّة: محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار الشّروق، بيروت ، ط1، 1996م، ص 10.

*مندوحة: جاء في لسان العرب في مادّة( ندح) و المندوحة هي السّعة و الفسحة.ينظر، لسان العرب: ابن منظور،ج6،ص 161.

[2] مصطلح الضّرورة الشّعريّة: عبد الحميد عثمان زرموح، مجلة كليّة الآداب، مصراتة، العدد 3،يونيو، 2015م.، ص140.

[3] الكتاب: سيبويه، ج 1، ص 26.

[4] ما يجوز للشّاعر في الضّرورة: القزاز القزويني، تحقيق: رمضان عبد التّواب، دار العروبة، الكويت ، د.ط، د.ت، ص 155.

بعض شرّاح سيبويه و دارسيه في الضّرورة من خلال تناوله لبعض المسائل في كتابه و من خلال الباب الّذي عقده في أوّل كتابه[ باب ما يحتمل الشّعر] ثم تناول بعض أنواع الضّرورة بعد ذلك في [باب ما رخّمت الشّعراء في غير النّداء لاضطرار] و [باب ما يجوز في الشّعر من إيّا و لا يجوز في الكلام]، و لم يتناول سيبويه ضرورة الشّعر منفصلة في غير هذه المواضع الثّلاثة من كتابه، و لكن هناك بعض المواضع الأخرى التّي تحدّد موقفه من ضرورة الشّعر كقوله: " و لا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنيّا على الاسم و لا تذكر علامة إضمار الأوّل حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأوّل، و من حال بناء الاسم عليه، و تشغله بغير الأوّل حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، و لكنّه قد يجوز في الشّعر و هو ضعيف في الكلام، قال ابو النّجم العجلي (ت 130هـ ):

قَدْ أَصْبَحَتْ أمَّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ.[1]

فهذا ضعيف و هو بمنزل في غير الشّعر؛ إلّا أنّ النّصب لا يكسر البيت و لا يخلّ به ترك إظهار الهاء و كأنّه قال: كلّ غير مصنوع ."

حدّد العلماء رأي سيبويه في ضرورة الشّعر فيعدّه الصفّار الفقيه في شرحه للكتاب ممّن جعل الضّرورة أن يجوز للشّاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطرّ إلى ذلك و لا يجد منه بدّان في ذلك ردّ فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز، و قد فهمها إمّام النّحاة الثّاني ابن مالك بهذا الفهم نفسه؛ إذ الضّرورة عنده هي ما لا مندوحة للشّاعر عنه.[2]

2. <u>رأي ابن جنّي و الجمهور</u>: يرى ابن جنّي(392هـ) و الجمهور أنّ الضّرورة ما وقع في الشّعر سواء كان للشّاعر عنه فسحة أم لا، و لم يشترطوا أن يضطرّ الشّاعر إلى ذلك في شعر بل جوّزوا له في الشّعر ما لا يجوز في الكلام و إن لم يضطرّ لأنّه موضع قد ألفت فيه الضّرائر، بل لقد ذهب ابن عصفور إلى أنّ الشّعر بنفسه ضرورة و إن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى و لذلك

[1] ديوان أبي النّجم العجلي:الفضل بن قدامة،تحقيق: محمّد أديب جمران،مجمع اللّغة العربيّة،دمشق،د.ط، 200م،ص256.
[2] ينظر، لغة الشّعر دراسة في الضّرورة الشّعريّة: محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص 90.

جوّز للشّاعر ما لا يجوز في الكلام اضطرّ لذلك أو لم يضطرّ.[1]

**3 . رأي الأخفش:** يرى الأخفش أنّ الشّعراء طبقة مختلفة عن غيرهم و ينبغي أن يباح لهم ما لا يباح لغيرهم و اعترف أنّهم يؤثّرون في الكلام العادي و يؤثّرون في غيرهم و قال:" أنّ الشّاعر يجوز له في الشّعر ما لا يجوز لغير الشّاعر في كلامه لأنّ لسان الشّاعر قد اعتاد الضّرائر"، و قد وجد الأخفش في هذا منفذا لإجازة كثير ممّا لا يجوز عند غيره و مذهب الأخفش على هذا النّحو يقلّل من وجود ما سمّاه بالضّرورة لأنّه يتيح للشّعراء في كلامهم العادي ما لا يجوز عند غيرهم إلّا في الاضطرار و ذلك لأنّ ألسنتهم اعتادت الضّرائر ممّا يؤدّي إلى انتشار هذه الظّاهرة في النّثر و الشّعر على السّواء."[2]

من خلال عرض الآراء السّالف ذكرها نلاحظ أنّ سيبويه لم يستخدم مصطلح الضّرورة بعينه إلّا أنّه توافق رأيه مع ابن مالك في الضّرورة، و يشترط اضطرار الشّاعر إليها في شعره بينما رأي ابن جنّي و الجمهور جوّز الضّرورة للشّاعر في شعره سواء اضطرّ أم لا بينما الأخفش جوّز الضّرورة للشّعراء حتى في كلامهم العادي و ذلك أنّه يجوز للشّاعر ما لا يجوز لغيره.

**شواهد حول الضّرورة:** شواهد الشّعر حول الضّرورة كثيرة نذكر منها ما يلي:

**1 . قال امرؤ القيس:** وَ يَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاَتُ أنَّكَ مُرْجِلِي[3]

فصرفت عنيزةِ بالتّنوين. قال الدّماميني: " ينبغي أن يحمل التّنوين في أمثال ذلك على أنّه يجوز للمضطرّ أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصّورة باعتبار إدخال التّنوين عليه،و لا يكون هذا التّنوين تنوين الصّرف لمنافاته لوجود العلّتين المحقّقتين و إنّما يكون تنوينه ضرورة". فعنيزة هنا نوّنت للضّرورة.[4]

---

[1] ينظر، نفسه، ص 98.

[2] ينظر، نفسه، ص 105.

[3] ديوان أمرئ القيس: امرؤ القيس ، دار نوبليس ، بيروت ، ط1، 2004م ، ج1 ، ص 10.

[4] ينظر، الضّرائر و ما يسوغ للشّاعر دون النّاثر: الألوسي، المكتبة العربيّة، بغداد ، د.ط ، د.ت، ص 133.

**2 . قال الفرزدق(ت114ه):** هَذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ،إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ، بِجَدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا[1]

الشّاهد في ذلك كلمة(فاطمةٍ) حيث صرفه الشّاعر مع كونه غير منصرف للعَلَمِيَّة و التّأنيث.[2]

**3.قال امرؤ القيس:** تَبَصَّرْ خَلِيلِي،هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ[3]

الشّاهد هو كلمة (ظعائنٍ) حيث صرفه الشّاعر فجرّه بالكسرة و نوّنه مع أنّه غير منصرف؛ لأنّه على صيغة منتهى الجموع و صرفه ضرورة.[4]

**4.قال أميّة بن أبي الصّلت(ت8ه)** فَأَتَاهَا أَحَيْمِرٌ كَأَخِي السَّهْـ مِ بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرَا[5]

الشّاهد(أحيمرٌ) حيث نوّنه مع أنّه يستحق المنّع و ذلك لأجل الضّرورة.[6]

من خلال الشّواهد المذكورة نلاحظ أنّ الاسم الممنوع من الصّرف صرف لاضطرار الشّعراء إلى ذلك رغم أنّ أصله المنع.

**ثانيا: من العلماء مَن زاد على السّببين أسباب أخرى:** و من الأسباب المذكورة عندهم ما يلي:

**أ . التّصغير:** يقول السّيوطي في هذا الباب:" إذا صغّر ما لا ينصرف صرّف لزوال سبب المنع بالتّصغير كزوال العدل في ( عُمَيْرُ) و الألف المقصورة في( عُلَيْقَ )تصغير ( عَلْقَى )، و الألف و النّون في ( سريحين ) تصغير ( سرحان )، و الوزن في ( شمَيّر)و صيغة الجمع في ( جنيدل ) تصغير

---

[1] ديوان الفرزدق: الفرزدق،دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1987م،ص511.

[2] صرف ما لا ينصرف و منع صرف المنصرف: إبراهيم عبد اللّه أحمد الزّين، مجلة جامعة النّاصر، مكتب البحوث و النّشر بجامعة النّاصر، السّودان، العدد 3، يناير، 2014م، ص 50.

[3] ديوان إمرئ القيس: امرؤ القيس، ج1، ص31.

[4] نفسه، ص49.

[5] ديوان أميّة بن أبي الصّلت: أميّة بن أبي الصّلت، تحقيق: جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998، ص76.

[6] المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية المشهورة بشرح الشّواهد الكبرى: بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أحمد محمّد توفيق السوداني، دار السّلام ، القاهرة، ط 1، 2010م، ج4، ص 1854.

( جنادل ) و يستثنى من ذلك المؤنّث و العجميّ و المركّب المزجيّ و شبه (فعلى) و هو باب (سكران) و شبه الفعل المضارع (كثغلب)، و (يشكر) فإنّها تبقى على المنع بعد التّصغير لبقاء السّبب"[1]

يرى السّيوطي أنّ الاسم الممنوع من الصّرف يصرف عند تصغيره و ذلك لزوال علّة المنع فيه بسبب التّصغير إلّا أنّه يستثني من ذلك المؤنّث، و العجميّ، و المرّكب المزجيّ ،و شبه فعلى، و شبه الفعل المضارع ،و ذلك لبقاء علّة منعه حتى بعد التّصغير فمن خلال هذا يظهر أنّ صرف الممنوع من الصّرف للتّصغير مرتبط بمسألة إزالة العلّة أو بقائها.

ب . الوصف: الوصف المسمّى رجل كـ (أحمر) علما على شخص ثم نكرة، و في هذا يبيّن النّحاة أنّ فيه أربعة آراء و هي:

1. منع الصّرف رجوعا إلى أصله " الوصفيّة" و هو مذهب الجمهور و سيبويه.
2. الصّرف و هو مذهب المبرّد و الأخفش في أحد قوليه.
3. إذا سميّ بـ(أحمر) رجل أحمر لم ينصرف بعد التّنكير،و إن سمّي به أسود و نحوه انصرف و هو مذهب الفرّاء و ابن الأنباري.
4. أنّه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسيّ في كتبه.[2]

ج. الجمع الّذي لا نظير له: من النّحويين من زادوا سببا آخر و هو الجمع الّذي لا نظير له و جمعهم له جمع سلامة مثل: صواحبات لشبهه بالمفرد، كما في قول بعض الرّجاز:

وَ ذَلِكَ فِي الجَمْعِ أَتَى كَثِيرَا حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيرَا [3]

يعني بذلك: أنّ صرف هذا الجمع أتى كثيرا باعتبار التّناسب المذكور حتى ظنّ بعضهم أنّ

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السّيوطي، ج1، ص 120.
[2] الممنوع من الصّرف في اللّغة العربيّة : عبد العزيز سفر، ص 715.
[3] ينظرّ البحر المحيط، أبي حيّان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، د.ط، 2010م، ج 10، ص 360.

الصّرف فيه جائز مطلقا.[1]

**ثالثا: صرف ما لا ينصرف لسبب واحد:** يرى فريق من النّحاة و الباحثين أنّ صرف الممنوع من الصّرف لغة قوم، إلاّ أنّهم اختلفوا في ردّها إلى قبيلة معيّنة فمنهم من نسبها إلى إحدى القبائل و منهم من لم يربطها بأيّ قبيلة. و هذا ما سيظهر من خلال الآراء الّتي سنعرضها كالآتي:

فممّن نسبها إلى قبائل معيّنة نجد: ابن منظور ينسبها إلى بني أسد بقوله في مادّة( سكر ) : "... و من قال هذا وجب عليه أن يصرف سكران في النّكرة. الجوهري : لغة بني أسد سكرانة."[2]، و وافقه في ذلك إبراهيم أنيس بقوله: " بنو أسد يصرفون ما لا ينصرف و يقع منهم ذلك فيما علّة منعه الوصفيّة و زيادة الألف و النوّن فيقولون: لست بسكران"[3]. و يظهر من خلال هذين القوليّن أنّ قبيلة بني أسد كانت تصرف ما كان علّته الوصفيّة و زيادة الألف و النّون.

و هناك من نسبها إلى القبائل التي كانت تسكن وسط الجزيرة العربيّة فهي قبائل كانت تصرف الممنوع من الصّرف مطلقا[4] ، و نجد منهم من ذهب مذهبا مغايرا و نسبها إلى قبائل عدنانيّة و أخرى قحطانيّة و يمكن إدراج هذه القبائل على النّحو الآتي:[5]

**أ . القبائل العدنانيّة:**

- شعراء مضر: ذو الرّمة،و ورقة بن نوفل القرشيّ...
- شعراء ثغلب: عمرو بن كلثوم، و الأخطل...
- شعراء كنانة: عامر بن ثعلبة، و سويد اليشكري.
- شعراء تميم: جرير، و الفرزدق.

[1] صرف ما لا ينصرف و منع صرف المنصرف: إبراهيم عبد اللّه أحمد الزّين ، ص 43.

[2] ينظر، لسان العرب: ابن منظور، ج4، ص372.

[3] في اللّهجات العربيّة: إبراهيم أنيس، مكتبة الآنجلو المصريّة، القاهرة، ط 8، 1992م، ص 83.

[4] صرف الممنوع من الصّرف: صالح فليح زعل المذهان ، كليّة الآداب، جامعة الشّرق الأوسط، 2010م ، ص 135.

[5] ينظر، نفسه ، ص 134.

- شعراء غطفان: الشّماخ،و الحطيئة.
- شعراء ربيعة: لبيد بن ربيعة، و عوف بن الأحوص.

**ب . القبائل القحطانيّة:**

- شعراء حمير: وضّاح اليمن.
- شعراء زبيد: عمرو بن معدي كرب.

يرجّح الباحث صالح فليح زعل المذهان أنّ هذين الشّاعرين قد تأثرا باللّغة العدنانيّة و هذا التّرجيح مبنيّ على أساس دراسته لأشعار هاتين القبيلتين، كما استنبط أنّ صرف ما لا ينصرف لغة عدنانيّة أو قحطانيّة.

كما نجد من الباحثين الّذين اهتموا بالقراءات أنّهم يرجعون صرف ما لا ينصرف إلى كونه لهجة من اللّهجات فمن خلال ما ورد في اختلاف القراءات تتّضح لنا بعض القبائل الّتي صرفته و ذلك من خلال الأمثلة الآتيّة:[1]

1 . قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلاً وَسَعِيرًا ۝٤ ﴾[2] فقرأ ابن كثير و أبو عمروا بن عامر و حمزة فقرأ ابن كثير و أبو عمروا بن عامر و حمزة ﴿ سَلَاسِلَ﴾ ممنوع من الصّرف، و قرأ نافع و عاصم و الكسائي ﴿سَلَاسِلاً﴾ منوّنة.

2 . اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ ﴾ [3] فقرأ أبو جعفر و نافع و ابن كثير و الكسائي بالتّنوين، و قرأ الباقون بغير تنوين.

---

[1] ينظر، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة : عبده الرّاجحي، دار المسيرة، عمّان، ط 1، 2008م، ص 185.

[2] سورة الإنسان:04.

[3] سورة الإنسان: 15.

3 . قرأ الأعمش قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ [1] بالصّرف.

و واضح من هذه القراءات أنّ القرّاء الّذين قرأوا بصرف الممنوع منهم من هو من البيئة الحجازيّة كأبي جعفر و نافع و ابن كثير و منهم من هو من بيئة الكوفة كعاصم و الكسائي، و ممّا يرجح أنّ صرف الممنوع كان لهجة ما تذكره كتب النّحو من أنّ صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة[2]، و بعضهم الآخر اقتصر على ذكر أنّها لغة قوم دون أن يعيّن اسم القوم أو القبيلة على حدّ تعبير ابن مالك حيث يقول: " زعم قوم أنّ صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة و الأعرف قصر ذلك على نحو: ﴿ سلاسل و قواريرا﴾."[3]، و نجد الأخفش يجيز صرف ما لم ينصرف مطلقا دون التّقيّد بضرورة الوزن فللمتكلم في غير الشّعر أن يصرف الممنوع من الصّرف و قد تابعه في ذلك بعض النّحاة زاعمين أنّ هذا لغة لبعض العرب حكاها الأخفش، و يقول الأخفش في تفسير هذه اللّغة: "و كأنّ هذه لغة الشّعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشّعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"، كما أشار عبده الرّاجحي إلى أنّ ما لا ينصرف لهجة عربيّة فصيحة.[4]

يبرز من خلال ما ورد ذكره أنّ ما لا ينصرف قد ينصرف لتّناسب أو لضّرورة أو لأحكام نحويّة أخرى أو لكونه لغة قوم فنجد من العلماء من اقتصر على سببين المناسبة و الضّرورة كابن مالك و ابن الحاجب و السّيوطي و هناك من أضاف عليها أسباب أخرى، و آخرون لم يعتبروا هذه الأسباب و ذهبوا إلى أنّها لغة قوم مطلقا، فمن خلال ما تطرّقنا إليه في هذا الفصل عن الاسم الّذي لا ينصرف و تصريفه يتسنّى لنا في الفصل الثّاني أن ندرس ما تيسّر لنا من صرف ما لا ينصرف في القرآن الكريم.

---

[1] سورة نوح: 23.

[2] اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة: عبده الرّاجحي، دار المسيرة، عمّان، ط1، 2008م، ص185.

[3] تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد: ابن مالك، ص62.

[4] ينظر، لغة الشّعر دراسة في الضرورة الشّعريّة: محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص105.

# الفصل الثّاني

## تصريف ما لا ينصرف في القرآن الكريم

سنتطرّق في هذا الفّصل إلى تصريف ما لا ينصرف في القرآن الكريم حيث وردت فيه آيات تتضمن كلمات من حقها أن تمنع من الصّرف و لكنّها وردت مصروفة، معتمدين في تحليلنا النّحوي و تبياننا للجوانب الدّلاليّة المعاجم ،و التّفاسير، و كتب إعراب القرآن بالإضافة إلى الاستعانة بكتب النّحو و اللّغة، و من الآيات الّتي صرف فيها ما لا ينصرف نذكر ما يلي:

1 . تصريف الاسم المنتهي بألف التّأنيث:

قال اللّه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾[1]

الشّاهد في هذه الآية هو: فُرَادى.

جاء في لسان العرب في مادّة (فَرد):"... و جاءوا فرادى و فرادى أي واحدا بعد واحد.أبو زيد عن الكلّابين: جئتمونا فرادى و هم فرادٌ و أزواج نوّنوا. قال: و أمّا قوله تعالى: ﴿ و لقد جئتمونا فرادى﴾ ؛ فإنّ الفرّاء قال فرادى جمع. قال: و العرب تقول قوم فرادى، و فرادى يا هذا فلا يجرّونها، شبهت بثلاث و رباع. قال: و فرادى واحدها فَرَدٌ و فَرِيدٌ و فَرْدٌ و فَرْدانٌ، و لا يجوز فرد في هذا المعنى...، و قال اللّيث: الفرد ما كان وحده،يقال:فَرَدَ يَفْرُدُ و أفْرَدْتُهُ جعلته واحدا، و يقال: جاء القوم فُرَادًا و فُرَادَى منوّنًا و غير منوّن أي واحدًا واحدًا."[2] و جاء في مختار الصّحاح في مادّة(فرد):"[الفرد] الوترُ و الجمع أفراد و (فرادى) بالضّم على غير قياس كأنّه جمع فردان."[3]

بعدما تطرّقنا إلى بيان معنى (فرادى) في المعجم تبيّن أنّها جمع، و لكن اختلف العلماء حول مفردها فكل واحد أرجعها إلى لفظ معيّن فتباينت آراؤهم في هذا، و هي على النّحو الآتي:

---

[1] سورة الأنعام: 94.

[2] ينظر، لسان العرب:ابن منظور،ج3،ص332.

[3] مختار الصّحاح: محمّد بن أبي بكر عبد القادر الرّازي، ص208.

يقول ابن عطيّة (ت 546ه):"﴿ فرادى ﴾ قيل هو جمع فَرَدَ بفتح الرّاء، و قيل جمع فَرْدٍ بإسكان الرّاء." [1] و هذا ما أشار إليه أيضا ابن عادل.[2]

قال الفرّاء( ت 207ه):"فرادى جمع فرد و فريد و فَرَدَ و فَرْدًا فيجوز أن تكون جمعا لهذه الأشياء"[3]،و أمّا ابن قتيبة (ت286ه) فجعله جمعا لفردان كسَكْرَانَ و سُكَارَى و عَجْلاَن و عُجَالَى، [4] فقد اقتصر هذا الأخير على أن يكون جمعا لفردان فقط، و قال قوم:" هو جمع فريد كرديف و رُدافى، و أَسِيرٍ و أُسَارَى "،[5] كما أشار ابن عادل إلى أنّ فرادى:" اسم جمع لأنّ (فَرْد) لا يجمع على فُرَادَى فَرْدٌ أَفْرَادٌ، فإذا قلت: جاء القوم فُرَادَى فمعناه واحداً واحدَ".[6]

نلاحظ من خلال ما أوردناه أنّ (فُرَادى) قد يكون جمعا لعدّة كلمات و هي: فَرَدَ،فَرْدٌ، و فَرِيدٌ و فَرْدانَ، كما أنّه قد يكون اسم جمع.

منعت كلمة فُرادى من الصّرف بسبب ألف التّأنيث المقصورة إلاّ أنّها صرفت في القرآن الكريم.

يقول ابن عطيّة:" و قرأ أبو حيوة (فُرادًى) منوّنا على وزن (فُعالَ )و هي لغة تميم"،[7] و هذا ما أشار إليه ابن عادل أيضا بقوله:" و يقال في فُرَادَى (فُرَادَ) على زنة (فُعَالَ) فينصرف و هي لغة تميم، و بها قرأ عيسى بن عمر، و أبو حيوة،﴿و لقد جئتمونا فرادًا﴾، و قال أبو البقاء : و قرئ بالشّاذ بالتّنوين على أنّه اسم صحيح فقال في الرّفع( فُرَادٌ) مثل (تُؤَام )و (دُخَال) و هو جمع

---

[1] المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: القاضي أبي محمّد عبد الحق بن غالب بن عطيّة الأندلسي، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2001م، ج2، ص324.

[2] ينظر،اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م،ج 14، ص217.

[3] نفسه،ج20، ص13.

[4] ينظر، نفسه، ج8،ص292.

[5] ينظر، نفسه، ج8، ص292.

[6] نفسه، ج8، ص292.

[7] المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطيّة الأندلسي، ج2، ص324.

قليل"[1]، و هذا ما أشار إليه كلّ من القرطبي[2] ، و ابن أبي طالب القيسي[3] ، و غيرهما.

ممّا تقدّم نخلص إلى أنّ كلمة (فُرَادى) انصرفت عند بعضهم لأنّها لغة قوم ، و هي لغة تميم، و يرى بعضهم الآخر أنّها لم تصرف في هذه الآية. يقول النّحاس:"فُرادى في موضع نصب على الحال، و لم ينصرف لأنّ فيه ألف التّأنيث... و حكى أحمد بن يحي (فُرادُ )بلا تنوين مثل: ثلاث و رباع."[4] و هذا ما أشار إليه القرطبي أيضا[5] ، كما يقول ابن عادل:" و يقال أيضا: جاء القوم فُرادَ غير منصرف، فهو كأحاد و رباع في كونه معدولا صفة، و هو قراءة شاذة هنا."[6] كما أشار أيضا أبي عمرو كليهما أنّهما قرأ (فُرادى) مثل (سُكارى) اعتبارا بتأنيث الجماعة كقوله تعالى:﴿... تَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ۝٢﴾[7] و بهذا منعت الصّرف[8] ، و يقول بهجت عبد الواحد صالح:"فُرادى حال منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتّعذر بمعنى منفردين و لم تنوّن فُرادى لأنّها ممنوعة من الصّرف _ التّنوين_ بسبب الألف المقصورة للتّأنيث."[9] .

يتّضح من خلال ما عرضناه سالفا أنّ في(فرادى) قراءتين قراءة بالتّنوين و قراءة من غير تنوين فأمّا من نوّنها فباعتبار لغة تميم، بمعنى أي عدّها من لغة قوم، و هناك من نوّنها باعتبارها اسما صحيحا و هذه قراءة شاذّة، و أمّا من لم ينوّنها فلأنّها ممنوعة من الصّرف لعلّة ألف التّأنيث أو باعتبارها مثل: أُحَادَ، و ثُلاَثَ، و رُبَاعَ بمعنى معدولا.

---

[1] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج8، ص293.

[2] ينظر، الجامع لأحكام القرآن و المبين لما تضّمنه من السّنة و آي الفرقان: أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد اللّه بن عبد المحسن التّركي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط1، 2006م، ج8، ص462.

[3] ينظر، مشكل إعراب القرآن: ابن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1984م، ص261.

[4] ينظر،إعراب القرآن:أبي جعفر أحمد بن محمّد بن اسماعيل النّحاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2008م،ص45.

[5] ينظر، الجامع لأحكام القرآن: أحمد بن أبي بكر القرطبي، ج8، ص462.

[6] اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج8، ص293.

[7] سورة الحج: 02.

[8] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج8،ص293.

[9] الإعراب المفصّل لكتاب اللّه المرتّل: بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، عمّان، ط1، 1993م،ج3،ص280.

قال اللّه تعالى:﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ۖ كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ۚ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ ۚ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [1]

الشّاهد في هذه الآية هو: تَتْرًا.

جاء في لسان العرب في مادّة(وتر):"الوِترُ و الوَترُ الفرد أو ما لم يتشفّع من العدد...، الجوهري:تترى فيها لغتان تنوّن و لا تنوّن مثل: علقى، فمن ترك صرفها في المعرفة جعل ألفها ألف تأنيث و هو أجود و أصلها وترى من الوِتر و هو الفرد، و تترى أي واحدا بعد واحد، و من نوّنها جعلها ملحقة."[2] و جاء في معجم اللّغة العربيّة المعاصرة:" تترى [مفرد]: متواترون متتابعون واحدٌ بعد واحدٍ، و بين الجائي و سابقه فترة و مهلة (جاء القوم تترى)﴿ ثمّ أرسلنا رسلنا تترا﴾ أي واحدا تلو الآخر."[3]

اختلفوا في تنوين قوله﴿ تترا﴾ ، فقرأ ابن كثير و أبو عمرو،﴿تَتْرًا﴾منوّنة، و الوقف بالألف لمن نوّن، و قرأ نافع و عاصم و ابن عامر و حمزة و الكسائي: ﴿ تترَا﴾ بلا تنوين و الوقف في قراءة عاصم و نافع و ابن عامر بالألف و في قراءة همزة و الكسائي باليّاء، و روى هبيرة عن حفص عن عاصم أنّه يقف باليّاء.[4]

كما اختلفوا في أصل( تترى) أ هي مصدر أو اسم جمع أو فعل. يقول ابن عادل(ت بعد سنة 880ه):" اختلفوا فيها هل هي مصدر ك (دعوى)، و(ذكرى) أو اسم جمع ك (أسرى)، و(شتَى)؟ كذا قاله أبو حيّان و فيه نظر: إذ المشهور أنّ(أسرى)، و (شتَى) جمعا تكسير لا اسما جمع."[5]

---

[1] سورة المؤمنون : 44.

[2] ينظر،لسان العرب:ابن منظور،ج5،ص255.

[3] ينظر،معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008،ج3،ص 2395.

[4] كتاب السّبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت، ص446.

[5] اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج14، ص219.

و أمّا القرطبي(ت 671ه) في تفسيره يشير إلى أنّها مصدر، إذ حيث يقول:" قرأ ابن كثير و أبو عمرو( تترًى) بالتّنوين على أنّها مصدر"[1]، و أمّا الطّبري(ت 310ه)فقد جعل( تترى ) اسم لجمع، مثل: شي،[2] كما نجد بهجت عبد الواحد يعرب (تترى) : "فعل مضارع مرفوع بالضّمّة المقدرة على الألف للتّعذر و الفاعل ضمير مستتر تقديره هي لأنّ الألف ألف تأنيث، و قد أنّث الفعل على معنى المفعول ( الرّسل) لأنّ الرّسل جماعة و الجملة الفعليّة في محل نصب حال أي واحد بعد الآخر أو يتوالون الواحد بعد الآخر إلى تلك الأمم و أصلها وترى من الوتر و هو الفرد و ألفها للتّأنيث لأنّها معرفة غير مصروفة"[3] ، و ابن عطيّة ينفي كون تترى فعل حيث يقول: "( تترا) مصدر بمنزلة فَعلى مثل: الدّعوى و العدوى و نحوها، و ليست ( تترى ) بفعل و إنّما هو مصدر من تواتر الشّيء."[4]

أشرنا سالفا إلى أنّ ( تترى ) فيها قراءتين قراءة بالتّنوين و قراءة من غير تنوين، فمن نوّن فله وجهان:

أوّلهما: أنّ وزن الكلمة ( فَعْلٌ) كـ(فَلْسٌ) فقوله:( تَتْرًى) كقولك: نَصَرْتُهُ نَصْرًا؛ و وزنه في قراءتهم (فَعْلاً)، و قد ردّ هذا الوجه، بأنّه لم يحفظ جريان حركات الإعراب على رائه، فيقال: هذا تَتْرُ، و رأيت تَتْرَا، و مررت بتَتْرٍ، نحو:هذا نَصْرٌ، و رأيت نَصْرَا، و مررت بنَصْرٍ، فلمّا لم يحفظ ذلك بطل أن يكون وزنه(فَعْلاً).

و ثّانيهما: أنّ ألفه للإلحاق بـ(جعفر) كهي في( أرطى) و (علقى)، فلمّا نوّن ذهبت لالتقاء السّاكنين و هذا أقرب ممّا قبله، و لكنّه يلزم منه وجود ألف الإلحاق في المصادر، و هو نادر.

ومن لم ينوّن، فله فيه ثلاثة أوجه:

---

[1] ينظر، الجامع لأحكام القرآن و المبيّن لما تضمنه من السنّة و آي الفرقان: أحمد بن أبي بكر القرطبي ،ج16، ص72.

[2] ينظر، تفسير الطّبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمّد بن جرير الطّبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 2001، ج17، ص48.

[3] الإعراب المفصّل لكتاب اللّه المرتّل: بهجت عبد الواحد صالح، ج7، ص391.

[4] المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:ابن عطيّة الأندلسي، ج4، ص144.

أوّلهما: أنّ الألف بدل من التّنوين في حالة الوقف، و ثانيهما: أنّها للإلحاق كـ (أرطى) و (علقى)، و ثالثهما: أنّها للتّأنيث كـ (دعوى) و هي واضحة.[1]

و في هذا الصّدد يقول سيبويه(ت180ه):" أمّا ذفرى* فقد اختلفت فيها العرب، فيقولون هذه ذفرَى أسيلة، و يقول بعضهم: هذه ذفرَى أسيلة، و هي أفلّهما، جعلوها تلحق بنات الثّلاثة ببنات الأربعة، كما أنّ واو جَدْوَلَ بتلك المنزلة، و كذلك: تَتْرَى فيها لغتان"[2]، و يوافقه في هذا الرّأي الزّجّاج(ت311ه) إذ يقول: "و من هذا الباب( تَتْرَى ) فيها لغتان: بعض العرب لا ينوّنها، و بعضهم ينوّنها فيقول: ﴿ ثم أرسلنا رسلنا تَتْرًى﴾ فمن لم ينوّن جعل ألفها للتّأنيث، و من نوّنها جعل ألفها تلحق الثّلاثة بالأربعة."[3]

و نجد النّحاس(ت338ه) يقول: " قال أبو جعفر: من قرأ تَتْرَى بلا تنوين و جعلها فعلى مثل سكرى و من نوّن جعل الألف للنّصب كما تقول: رأيت زيدًا يا هذا، و التّاء في القراءتين جمعا مبدلة من واو كما يقال تاللّه واللّه. و هو من واترت، و اشتقاقه من الوَتر و الوِتر."[4]

أمّا بالنسبة للقراءة الأجود من بين القراءتين فنجد الطّبري يرجح القراءة من غير تنوين حيث يقول:" و القول في ذلك أنّهما قراءتان مشهورتان و لغتان معروفتان في كلام العرب، بمعنى واحد، فبأيّتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أنّي مع ذلك أختار القراءة بغير تنوين؛ لأنّها أفصح اللّغتيّن و أشهرهما."[5]

من خلال ما ذكرناه آنفا يتّضح أنّ في( تَتْرَى ) قراءتين قراءة بالتّنوين و قراءة بغير تنوين، و نلاحظ أنّ من قرأ بالتّنوين أي الصّرف لم يذكر علّة صرفها، كما لاحظنا اختلاف المفسّرين في

---

[1] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدمشقي، ج4، ص218.

* ذفرى أسيلة؛..و هي مأخوذة من ذَفَرِ العَرَقِ لأنّها أوّل ما تعرق من البعير.ينظر،لسان العرب،ابن منظور،ج4، ص307.

[2] الكتاب: سيبويه، ج3، ص211.

[3] ينظر، ما ينصرف و ما لا ينصرف: أبي إسحاق الزّجّاج، ص28.

[4] إعراب القرآن: أبي جعفر النّحاس، ص636.

[5] تفسير الطّبري : ابن جرير الطبري، ج17، ص50.

أصل( تترى ) أ هي مصدر أم اسم أم جمع أم فعل كما تقدّم معنا.

**2 . تصريف صيغة منتهى الجموع:**

قال اللّه تعالى: ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٤١﴾ ﴾ [1]

الشّاهد في هذه الآية هو: غواشٍ.

جاء في القاموس المحيط:" غُشِيَ على كعُنِيَ، غَشْيًا و غَشَيَانًا: أُغْمِيَ، فهو مَغْشِيٌّ عليه، و الاسم: و الغشية ﴿ و من فوقهم غواشٍ ﴾ ، أي: أغماء، و على بصره و قلبه غشوة و غشاوةٌ، مُثَلَّثَتَيْن، و غَاشِيَةً، و غُشْيَةٌ و غُشَايَةٌ، مُضْمَر مَتِينٍ، غِشَايَةٌ، غِطَاءٌ."[2] و جاء في معجم الرّائد:" الغاشيّة: ج: غواشٍ. 1. م الغاشي. 2 . الغطاء. 3 . غلاف القلب. 4 . المصيبة. 5 . القيامة. 6 . نار جهنّم. 7 . داء في الجوف. 8 . الخدم. 9 . الزوّار و الأصدقاء الذين يأتونا. 10 . سورة من سور القرآن."[3]

في الآية الكريمة وردت كلمة ﴿ غواشٍ ﴾مصروفة و هي على وزن (فَوَاعِل) صيغة منتهى الجموع وهي كما أوردنا سالفا أنّها من حقها أن تمنع من الصّرف.

يقول ابن عادل:" غواشي جمع غاشية و للنّحاة في الجمع الّذي على فواعل إذا كان منقوصا بقياس خلاف هل هو منصرف أو غير منصرف؟ فبعضهم قال: هو منصرف؛ أنّه قد زال[منه] صيغة منتهى الجموع، فصار وزنه وزن جَنَاحٍ و قَذَالٍ فانصرف، و قال الجمهور: هو ممنوع من الصّرف، و التّنوين تنوين عوض*؛ و اختلف في المعوّض عنه ماذا؟ فالجمهور على أنّه

---

[1] سورة الأعراف: 41.

[2] ينظر، القاموس المحيط: الفيروزأبادي، ص475.

[3] الرّائد: جبران مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1992م، ص572.

*تنوين العوض: و هو الّذي يأتي عوضًا من حرف محذوف،أو من كلمة محذوفة، أو من جملة محذوفة، فممّا يكون عوضا عن حرف معين محذوف فلا يأتي إلاّ في حالتين فقط: الجرّ و الرّفع،و يبقى هذا الحرف في حالة النّصب،و تظهر عليه الفتحة من غير تنوين، من ذلك حذف الياء من كلمة(قاضي)و في المثل:(جاء قاضٍ)و في المثل(مررت بقاضٍ)،ينظر،المفصّل في النّحو العربي، عزيزة فوّال بابتي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1992م، ج1، ص379.

عوض من اليّاء المحذوفة، و ذهب المبرّد إلى أنّه عوض من حركتها، و الكسر ليس كسر إعراب، و هذا حَوَارٍ و مَوَالٍ و بعضهم يجرّه بالفتحة، قال الفرزدق:

لَـوْ كَـانَ عَبْـدُ اللَّـه مَـوْلَى هَجَوْتُـهُ وَ لَكِـنَّ عَبْـدَ اللَّـه مَـوْلَى موالِيَـا[1]

و هذا الحكم ليس مختّصا بصيغة(مَفَاعِلَ) بل كلّ غير منصرف إذا كان منقوصا، فحكمه ما تقدّم نحو: يُعَيْلَ تصغير يَعْلَى و يَرْمَ اسم رجل. و عليه قوله: و من يُعَيْلِيَا، و بعض العرب يعرب ( غواش ) و نحوه بالحركات على الحرف الذي قبل اليّاء المحذوفة، فيقول:هؤلاء جوارٍ."[2] و هذا ما أشار إليه أبو حيّان الأندلسي(ت745هـ).[3]

و أصل ( غَوَاشٍ ) لا تنصرف لأنّها على فواعل جمع غاشيّة إلاّ أنّ التّنوين دخلها عوضا من اليّاء و قيل: عوضًا من ذهاب حركة اليّاء و هو أصّح فلما التقى ساكنان اليّاء ساكنة و التّنوين ساكن حذفت اليّاء لالتقاء السّاكنيّن فصار التّنوين تابعا للكسرة التي كانت قبل اليّاء المحذوفة، و قيل: بل حذفت اليّاء حذفا فلّما نقص البناء عن( فواعل )دخله التّنوين فصار (فَوَاعٍ) مثل: جَوَارٍ. فهذا إعرابه في الرّفع و الخفض و إذا كان منصوبا تبثت اليّاء منصوبة بغير تنوين كقولك: رأيت جواري غير منصرف.[4]

يقول الأخفش الأوسط(ت215هـ):"إنّما انكسر قوله: (غَوَاشٍ)؛ لأنّ هذه(الشّين) في موضع(عين) فواعل؛ فهي مكسورة، و أمّا موضع (اللّام) منه فـ(اليّاء )؛ و(اليّاء) و(الواو) إذا كانتا بعد كسرة؛ و هما في موضع تحرّك برّفع أو جرّ؛ صارتا(ياء)ساكنة في الرّفع و الجرّ و نصبا في النّصب فلّما صارتا ( ياء ) ساكنة أدخلت عليها التّنوين و هو ساكن، ذهبت ( اليّاء ) لاجتماع

[1] خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البّغدادي، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.4،1998م، ج1، ص235.

[2] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج9،ص115.

[3] ينظر، البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج10،ص52.

[4] ينظر، مشكل إعراب القرآن: ابن أبي طالب القيسيّ، ص290.

السّاكنين"[1]، و قال الزّجّاج في (غواش): " زعم سيبويه و الخليل جمعا أنّ النّون ها هنا عوضا من اليّاء لأنّ (غواشيّ ) لا تنصرف،و الأصل فيها (غَوَاشِيْ)؛ بإسكان اليّاء، فإذا ذهبت الضّمّة أدخلت التّنوين عوضا منها،كذلك فسّر أصحاب سيبويه و كان سيبويه يذهب إلى أنّ التّنوين عوض من ذهاب حركة اليّاء و اليّاء سقطت لسكونها و سكون التّنوين فإذا وقفت فالاختيار أن تقف بغير (ياء)، فتقول: (غَوَاشٍ)، لتدلّ أنّ اليّاء كانت تحذف في الوصل، و بعض العرب إذا وقف قال (غواشي)، بإثبات اليّاء، و لا أرى ذلك في القرآن لأنّ اليّاء محذوفة في المصحف، و الكتاب على الوقف"[2]، و يؤكد الزّجاجي(ت337ه) أنّ( غواشي) لا تنصرف لو لم ينقص البناء فيها حيث يقول: " لولا أنّ التّنوين عوض من نقصان البناء؛ لما دخله التّنوين، لأنّ هذا المثال لا ينصرف على حال في معرفة و لا نكرة إذا لم يكن معتلّ اللّام."[3]

نجد أنّ (غَوَاشٍ) قد قرئت بالضّم (غَوَاشٌ) و هذا ما ذكره أبو حيّان الأندلسي في قوله: "و قرئ (غَوَاشٌ) بالرّفع كقراءة عبد اللّه ﴿ و له الجوارُ المنشآت﴾ و لهذا قرئت بالرّفع."[4] و هذا ما أشار إليه الزّمخشري(ت538ه)[5].

يبدو ممّا سبق أنّ(غَوَاشٍ) تنصرف و لا تنصرف، فمن صرفها صرفها لنقص في البناء و ذلك لزوال صيغة منتهى الجموع( فَوَاعِل ) فصار وزنها على وزن (فَعَال) بفتح الفاء و العين مثل: جَنَاح، و من العرب من يعرب مثل: ( غَوَاشٍ ) بالحركات على الحرف الّذي قبل اليّاء المحذوفة مثل: جوار، و أمّا من لم يصرفها فهذا رأي الجمهور فالتّنوين فيها تنوين عوض لا تنوين تمكين، و هذا رأي سيبويه و الخليل أيضا، فهي لا تنصرف لأنّها على وزن (فَوَاعِل) فدخلها التّنوين عوضا

[1] معاني القرآن: أبي الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م، ج1، ص325.

[2] معاني القرآن و إعرابه: أبي إسحاق إبراهيم بن السّدي الزّجّاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م، ج2، ص338.

[3] ينظر، الإيضاح في علل النّحو: أبي القاسم الزّجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط3، 1979م،ص337.

[4] ينظر، البحر المحيط : أبي حيّان الأندلسي ،ج5، ص52.

[5] ينظر، الكشّاف: أبي القاسم جار اللّه الزّمخشري، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009م، ص363.

من اليّاء أو من ذهاب حركة اليّاء و هذا أصحّ، فأمّا بالنّسبة لحذف اليّاء في( غواشي) فحذفت لالتقاء السّاكنين و الوقف فإذا وقفت حذفت اليّاء.

قال اللّه تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلاً وَسَعِيرًا ۝٤ ﴾ [1]

الشّاهد في هذه الآية هو: سَلاَسِلاً.

يقول ابن منظور(ت711ه )في مادّة (سلسل): " و السّلسلة: معروفة، دائرة من حديد و نحوه من الجواهر، مشتّق من ذلك، و في الحديث: عجب ربّك من أقوام يُقادون إلى الجنّة بالسّلاسِل... و السّلاسل: رمل يتعقّد بعضه على بعض و ينقاد."[2]

و يقول أبو حيّان الأندلسي(ت745ه) في تفسير هذه الآية: " قرأ طلحة و عمرو بن عبيد و ابن كثير و أبو عمرو و حمزة: ﴿ سلاسلَ﴾ ممنوع الصّرف و قفا و وصلاً. و قيل عن حمزة و أبي عمر: الوقف بالألف، و قرأ حفص و ابن ذكوان بمنع الصّرف، و اختلف عنهم في الوقف، و كذا عن البزيّ. و قرأ باقي السّبعة بالتّنوين وصلا و بالألف المبدلة منه وقفا، وهي قراءة الأعمش، قيل: و هذا على ما حكاه الأخفش من لغة من يصرف كلّ ما لا ينصرف إلاّ أفعل من و هي لغة الشّعراء، ثم كثر حتّى جرى في كلامهم، و علّل ذلك بأنّ هذا الجمع لمّا كان يجمع فقالوا: صواحبات يوسف و نواكسي الأبصار، أشبه المفرد فجرى فيه الصّرف ...، و الصّرف ثابت في مصاحف المدينة و الكوفة و البصرة، و في مصحف أبيّ و عبد اللّه و كذا قوارير، و روى هشام عن ابن عامر: سلاسل في الوصل، و سلاسلا بالألف دون تنوين في الوقف، و روى أنّ من العرب من يقول رأيت عمرًا بالألف في الوقف"[3]،و الرأيّ نفسه نجده عند كلّ من القرطبي[4]،وابن عطيّة[5]،

[1] سورة الإنسان :04.

[2] ينظر، لسان العرب: ابن منظور، ج11، ص345.

[3] البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج10، ص360.

[4] ينظر،الجامع لأحكام القرآن :أبي بكر القرطبي، ج21، ص 450.

[5] ينظر، المحرّر الوجيز: ابن عطيّة، ج5، ص409.

و نجده في كتب إعراب القرآن و معانيه عند كلّ من النّحاس[1]،و ابن أبي طالب القيسي[2]،و من المفسّرين من أضاف على هذه الأسباب سببا آخر للصّرف و هو التّناسب، و ذلك عند كلّ من ابن عادل الدّمشقي في تفسيره إذ يقول:" فأمّا التّنوين في سلاسل فذكروا له أوجها: منها: أنّه قصد بذلك التّناسب؛ لأنّ ما قبله و ما بعده منوّن منصوب..."[3]،و وافقه في هذا الرّأي أحمد بن يوسف في تفسيره[4]، و قال الزّمخشري في تفسيره:" قرئ (سَلاَسِلَ) غير منوّن و(سَلاَسِلاً)بالتّنوين. و فيه وجهان: أحدهما أن تكون هذه النّون بدلا من حرف الإطلاق و يجري الوصل مجرى الوقف، و الثّاني أن يكون صاحب القراءة به ممن ضرى برواية الشّعر و مرّن لسانه على صرف غير المنصرف."[5]

ممّا تقدّم معنا نلاحظ أنّ للآية قراءتيّن قراءة بمنع الصّرف و قراءة بالصّرف، فمن صرفه جعله لغة لكلّ من يصرف ما لا ينصرف، و هذا ما اتّفقت عليه التّفاسير.

قال اللّه تعالى:﴿ وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ ١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرٗا ١٦﴾[6]

الشّاهد في هذه الآية هو: قَوَارِيرًا.

جاء في لسان العرب:" و القارورة: واحدة القوارير من الزّجّاج و العرب تسمّي المرأة القارورة و تكنّي عنها بها و القارورة: ما قرّ فيه الشّراب و غيره، و قيل: لا يكون إلاّ من الزّجّاج خاصّة و قوله

[1] ينظر، إعراب القرآن: أبي جعفر النّحاس، ص1239.

[2] ينظر،مشكل إعراب القرآن: ابن أبي طالب القيسي، ص783.

[3] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج20، ص13.

[4] ينظر، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت، ج10، ص597.

[5] الكشّاف :جار اللّه الزّمخشري، ص1164.

[6] سورة الإنسان: 16.

تعالى: ﴿ قَوَارِيرَا قَوَارِيرَ مِنْ فِضَةٍ ﴾. قال بعض أهل العلم معناه: أواني زجاج في بياض الفضّة و صفاء القوارير.[1]

و نجده عند الرّازي(ت بعد 666ه) في معجمه مختار الصّحاح على النّحو التّالي: " و القارورة واحدة القوارير من الزّجّاج."[2]

يقول ابن عادل الدّمشقي في تفسير هذه الآية: " ... اختلف القرّاء في هذين الحرفيّن بالنّسبة إلى التّنوين و عدمه و في الوقوف بالألف و عدمها، كما تقدّم خلافهم في (سلاسل) و اعلم أنّ القرّاء فيها على خمس مراتب: إحداها: تنوينهما معا و الوقف عليهما بالألف لنافع و الكسائي و أبي بكرو، الثّانية: مقابله هذه، و هي عدم تنوينهما و عدم الوقف عليهما بالألف لحمزة وحده، الثّالثة: عدم تنوينهما و الوقف عليهما بالألف و على الثّاني بدونها لهشام وحده، و الرّابعة: تنوين الأوّل دون الثّاني و الوقف على الأوّل بالألف، و على الثّاني بدونها لابن كثير وحده، و الخّامسة: عدم تنوينهما معا و الوقف على الأوّل بالألف، و على الثّاني بدونها لأبي عمرو و ابن ذكوان و حفص، فأمّا من نوّنهما فكما مرّ في تنوين (سَلاَسِلَ) لأنّها صيغة منتهى الجموع، ذاك على مفاعل و ذا على مفاعيل، و الوقف بالألف التي هي بدل من التّنوين، و فيه موافقة للمصاحف المرسومة فإنّهما مرسومان فيهما بالألف على ما نقل أبو عبيد"[3]، و الرّأي نفسه تطرّق إليه أحمد بن يوسف(ت756ه)في تفسيره[4] ، و قال أبو حيّان الأندلسي:"قرأ نافع و الكسائي ﴿ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ بتنوينهما وصلا و إبداله ألفا وقفا؛ و ابن عامر و حمزة و أبو عمرو و حفص، بمنع صرفهما؛ و ابن كثير: بصرف الأوّل و منع الصّرف في الثّاني"[5]،و هذا ما نجده أيضا عند ابن عطيّة

[1] لسان العرب: ابن منظور، ج 5، ص87.
[2] ينظر، مختار الصّحاح: ابن أبي بكر الرّازي، ص221.
[3] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدمشقي، ج20، ص33.
[4] ينظر، الدّر المصون: أحمد بن يوسف، ج10، ص608.
[5] البحر المحيط : أبي حيّان الأندلسي، ج10، ص363.

في تفسيره[1].

و قال الزّجّاج(ت311ه) في تفسير هذه الآية:" قرئت غير مصروفة و هذا الاختيار عند النّحويين البصريّين لأنّ كلّ جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف...و من قرأ( قَوَارِيرًا ) فصرف الأوّل فلأنّه رأس آية، و ترك صرف الثّاني لأنّه ليس بآخر آية، و من صرف الثّاني اتّبع اللّفظ اللّفظ، لأنّ العرب ربما قلبت إعراب الشّيء ليتبع اللّفظ اللّفظ، فيقولون: هذا جحر ضبّ خربٍ، و إنّما الخرب من نعت الجحر، فكيف بما يترك صرفه، و جميع ما يترك صرفه يجوز صرفة في الشّعر"[2]،و أشار إبراهيم بن عمر البقاعي(ت 885ه) إلى بلاغة الآية فقال:" قراءة من نوّن الاثنين صارفا ما من حقّه المنع مشيرة إلى عظمتها و امتداد كثرتها و علوّها في الفضل و الشّرف و قراءة ابن كثير في الاقتصار على تنوين الأوّل لتثنية على أنّه رأس آية، و الثّاني أوّل التي بعدها مع إفهام العظمة لأنّ الثّاني إعادّة للأوّل لما تقدّم من الإفادة، فكأنّه منوّن، و وقف أبو عمرو على الأوّل بالألف مع المنع من الصّرف لأنّ ذلك كاف في الدّلالة على أنّه رأس آية."[3]

جاءت لفظة( قواريرا) على ثلاث قراءات بالصّرف، و بمنع الصّرف، و بصرف الأوّل و ترك الثّاني، و من صرفها جعلها رأس آية و لكونها على صيغة منتهى الجموع، و من ترك صرف الثّاني لأنّه ليس بآخر آية.

**3. تصريف العلم المؤنّث:**

قال اللّه تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ

[1]ينظر، المحرّر الوجيز: ابن عطيّة، ج5، ص412.

[2]معاني القرآن و إعرابه: أبي إسحاق الزّجّاج، ج5، ص260.

[3]نظم الدّرر في تناسب الآيات و السّور: إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ط، د.ت، ج21، ص145.

بِٱلَّذِى هُوَ خَيۡرٌۚ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴿٦١﴾[1]

الشّاهد في هذه الآية: مِصْرًا.

جاء في لسان العرب في مادّة( مصر): "قال الجوهري: مصر هي المدينة المعروفة تذّكر و تأنّث؛ عن ابن السّرّاج، و المَصْرُ: واحد الأمصار، و المِصْرُ: الكورة، و الجمع. أمصار، و مَصَّرُوا الموضع؛ جعلوه مِصْرًا، و تَمَصَّرَ المكان: صار مِصْرًا، و مِصْرُ: مدينة بعينها، سميّت بذلك لتمصّرها، و قد زعموا أنّ الذّي بناها إنّما هو المِصْرُ بن نوح، عليه السلام...، و قال اللّيث: المصر في كلام العرب كلّ كورة تقام فيها الحدود و يقسم فيها الفيء و الصّدقات من غير مؤامرة للخليفة.و كان عمر رضي اللّه عنه مَصَّرَ الأمصار منها البصرة و الكوفة"[2]، و هذا ما أشار إليه الفيروزأبادي(ت817ه) في قاموسه أيضا.[3]

الظّاهر أنّ كلمة( مِصْرًا) في الآية مصروفة إلاّ أنّ هناك من لم يصرفها فقد انقسموا في هذا إلى فريقين من صرفها و علّل ذلك بأسباب، و من لم يصرفها فله أسباب أيضا، و سيأتي ذكر الآراء على النّحو التّالي:

**أوّلا: من صرفها:**

يقول أبو حيّان الأندلسي:"... و الجمهور على صرف مصر هنا...فأمّا من صرف فإنّه يعني

[1] سورة البقرة:61.

[2] ينظر، لسان العرب: ابن منظور، ج5، ص176.

[3] ينظر، القاموس المحيط: الفيروزأبادي، ص475.

مصرا من الأمصار غير معيّن"[1]،و ممّن وافقه في هذا نذكر ابن عطيّة[2]،و الطّبري[3] و غيرهما.

كما يجيز بعضهم الآخر أن تكون مصر هذه المنوّنة هي الاسم العلم و المراد بقوله: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴿٨٧﴾﴾[4]، قالوا: و صرف _ و إن كان فيه العلميّة و التّأنيث_ كما صرف (هِنْد) و (دَعْد ) لمعادلة أحد السّببين لخفّة الاسم لسكون وسطه و هذا قاله الأخفش، أو صرف لأنّه ذهب باللّفظ مذهب المكان فذكره فبقي فيه سبب واحد فانصرف"[5]، و هذا ما أشار إليه أيضا البيضاوي (ت691ه) في تفسيره[6]، و يقول القرطبي:" قال الأخفش و الكسائي لخفّتها و شبهها بهنْد و دعْد، و أنشد سيبويه:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَ لَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ*

فجمع بين اللّغتين و سيبويه و الخليل و الفرّاء لا يجيزون هذا لأنّك لو سمّيت امرأة بزيد لم تصرف."[7]

و يقول أيضا الكسائي(ت189ه) في هذا:" يجوز أن تصرف مصر و هي معرفة لأنّ العرب تصرف كلّ ما لا ينصرف في الكلام إلاّ أفعل منك"[8]،أمّا الأخفش الأوسط فقد أشار إلى أنّ من

---

[1] ينظر، البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج1، ص378.

[2] ينظر، المحرّر الوجيز: ابن عطيّة الأندلسي، ج1، ص154.

[3] ينظر، تفسير الطّبري : ابن جرير الطّبري، ج2، ص21.

[4] سورة يونس: 87.

[5] ينظر، نفسه، ج1، ص379.

[6] ينظر، أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل : بن محمّد الشّيرازي الشّافعي البيضاوي، دار إحياء التّراث، بيروت، ط6، د.ت، ج1، ص84.

*البيت منسوب إلى جرير(ت114ه)،و إلى عبيد اللّه بن قيس الرقيات(ت75ه)،و هو من شواهد سيبويه...،و الشّاهد:(دَعْدٌ) علم مؤنّث ثلاثيّ ساكن الوسط غير أعجمي..يجوز صرفه و عدمه... ينظر، شرح الشّواهد الشّعرية في أمّات الكتب النّحوية: محمّد محمّد حسن شرّاب،مؤسّسة الرّسالة،بيروت،ط1، 2007م،ج1،ص111.

[7] الجامع لأحكام القرآن و المبين لما تضمّنه من السّنة و آي الفرقان: ابن أبي بكر القرطبي، ج2، ض153.

[8] إعراب القرآن: أبي جعفر النّحاس، ص45.

العرب من يصرف ما كان على نحو: هِنْد و جُمْل، و منهم من لا يصرفه.[1]

و في هذا الصّدد يشير الطّبري إلى أنّ (مصرًا) يمكن أن تكون مثل قراءة(قواريرا) قائلا:" وقد يجوز أن يكون بعض من قرأ ذلك بالإجراء و التّنوين، كان تأويل الكلام عنده: اهبطوا مصرا البلدة الّتي تعرف بهذا الاسم، و هي مصر التي خرجوا عنها غير أنّه أجراها و نوّنها إتباعا منه خط المصحف؛ لأنّ في المصحف ألفا ثابتة في (مصرَ) فيكون سبيل قراءته ذلك بالإجراء و التّنوين سبيل قراءة من قرأ: ﴿كانت قواريرا قواريرا من فضة﴾منوّنة إتباعا منه خط المصحف"[2]، و هناك من يرجعها إلى أنّها نكرة و هذا سبب صرفها.[3]

**ثانيّا: من منعها من الصّرف:**

يقول أبو حيّان الأندلسي:" قرأ الحسن و طلحة و الأعمش و أبان بن ثغلب بغير تنوين، و هي كذلك في مصحف أبي بن كعب، و مصحف عبد اللّه، و بعض مصاحف عثمان" [4]، و هذا ما ذكره كلّ من ابن عطيّة[5]، و القرطبي إلا أنّه أضاف قراءة ابن مسعود[6] و غيرهما،و أشار ابن عادل أيضا إلى أنّ مصر لا تنوّن فقال:" و قرأ الحسن: مصر بغير تنوين، و قال الألف زائدة من الكاتب و كذلك في بعض مصاحف عثمان و مصحف أُبيّ، و ابن مسعود كأنّهم عنوا مكانا بعينه، و هو بلد فرعون و هو مرويّ عن أبي العاليّة"[7]، و يرجع عدم صرف ( مصر ) إلى أنّ المقصود بها مصر بعينها، و ليست سائر البلدان، و هذا ما أشار إليه أيضا الطّبري بقوله : " و أمّا الّذي لم ينوّن (مصر) فإنّه لا شكّ أنّه عنى ( مصر ) الّتي تعرف بهذا الاسم بعينها دون سائر البلدان

[1] ينظر، معاني القرآن: الأخفش الأوسط، ج1، ص106.
[2] ينظر، تفسير الطّبري: ابن جرير الطّبري، ج2، ص21.
[3] مشكل إعراب القرآن: ابن أبي طالب القبسي، ص96.
[4] ينظر، البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج1، ص378.
[5] ينظر، المحرّر الوجيز: ابن عطيّة، ج1، ص 154.
[6] ينظر،الجامع لأحكام القرآن: ابن أبي بكر القرطبي، ج2، ص153.
[7] اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج2، ص 20.

غيرها."[1]

يبرز ممّا سبق أنّ في الآية قراءتين قراءة نوّنت فيها (مِصْرًا) ،و قراءة لم تنوّن فيها علما أنّ مصر ممنوعة من الصّرف لوجود علّتين و هما: العَلَمِيَّةُ و التّأنيث، فمن نوّن (مصرًا) قصد بها مصرا من الأمصار غير معيّن و صرفها لشبهها بهِنْد و دَعْد و خفّتها لسكون وسطها هذا أجازه الأخفش و الكسائي، و لم يجزه سيبويه و الخليل و الفرّاء، كما نوّنت إتباعا لخط المصحف، و نجد الكسائي يجيز أيضا صرفها لكون العرب تصرف كلّ ما لا ينصرف إلاّ أفعل منك، أمّا من لم يصرف مصر فقصد مصر بعينها و ليس سائر البلاد، أو اعتبروا الألف في مصر زائدة من الكاتب.

قال اللّه تعالى:﴿ كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿١٧٦﴾ ﴾[2]

الشّاهد في هذه الآية هو: ليكة.

ورد في معجم لسان العرب في مادّة(أيك):"الأيكة: الشّجر الكثير الملتّف، و قيل: هي الغيضة تنبت السّدر و الأراك و نحوهما من ناعم الشّجر؛ و خصّ بعضهم به منبت الأثل و مجتمعه، و قيل: الأيكة جماعة الآراك، و قال أبو حنيفة قد تكون الأيكة الجماعة من كلّ الشّجر حتى من النّخل قال: و الأوّل أعرف، و الجمع أيكة"[3]، و وردت في معجم مختار الصّحاح على النّحو الآتي: " الأيكة الشّجر الكثير الملتّف، الواحدة (أيكة) فمن قرأ ﴿ أصحاب الأيكة﴾ فهي الغيضة و من قرأ أصحاب ليكة فهي اسم القرية و قيل ههنا مثل بكّة و مكّة."[4]

قال ابن عادل الدّمشقي في تفسير هذه الآية: " قرأ نافع و ابن كثير و ابن عامر: ﴿ ليكة﴾

[1] تفسير الطّبري: ابن جرير الطّبري، ج2، ص22.
[2] سورة الشّعراء :176.
[3] لسان العرب: ابن منظور، ج10، ص394.
[4] مختار الصّحاح: ابن أبي بكر الرّازي، ص14.

**بلام** واحدة و فتح التّاء، جعلوه اسما غير معرّف بـ (أل) مضافا إليه (أصحاب هنا) و في ﴿ص﴾ خاصّة. و الباقون: الأيكة معرّفا بـ (أل) موافقة لما أجمع عليه في﴿الحجر﴾ و في ﴿ق﴾ و قد اضطربت أقوال النّاس في القراءات الأولى وتجرأ بعضهم على قارئها. و وجهها على ما قال أبو عبيد: أنّ (ليكة) اسم للقرية الّتي كانوا فيها و (الأيكة) اسم البلد كلّه...، قال سيبويه: و اعلم أنّ كلّ ما لا ينصرف إذا دخلته الألف و اللاّم أو أضفته انصرف ، و لا نعلم أحدا خالف سيبويه في هذا، و قال المبرّد: في كتابه الخطّ: كتبوا في بعض المواضع. ﴿كذب أصحاب ليكة﴾ بغير ألف، لأنّ الألف تذهب في الوصل و لذلك غلط القارئ بالفتح فتوهّم أنّ (ليكة) اسم شيء و أنّ اللاّم أصل فقرأ: ﴿أصحاب ليكة﴾ و قال الفرّاء: "نرى و الله أعلم أنّها كتبت في هذين الموضعين بترك الهمز فسقطت الألف لتحريك اللاّم. قال مكيّ: تعقّب ابن قتيبة على أبي عبيدة فاختار الأيكة بالألف و الهمزة و الخفض، و قال إنّما كتبت بغير ألف على تخفيف الهمز قال: قد أجمع النّاس على ذلك...قال أبو إسحاق: القراءة بجرّ (ليكة) و أنت تريد (الأيكة) أجود من أن تجعلها (ليكة) وتفتحها لأنّها لا تنصرف لأنّ (ليكة) لا تعرف "[1]، و وافقه في هذا الرّأي أحمد بن يوسف في تفسيره[2]، و وافقه القرطبي أيضا بقوله:"...من احتج بقراءة من قرأ في هذين الموضعين بالفتح لأنّه في الشّواذ (ليكة) فلا حجّة له؛ و القول فيه أنّ أصله(الأيكة)ثمّ خفّفت الهمزة فألقيت حركتها على اللاّم فسقطت واستغنيت عن ألف الوصل لأنّ اللاّم قد تحرّكت فلا يجوز على هذا إلّا الخفض"[3]، و الرّأي نفسه ذهب إليه الزّمخشري(ت538ه) في تفسيره حيث يرى أنّ: " الأيكة بالهمزة و بتخفيفها و بالجرّ على الإضافة هي القراءة الصّحيحة "[4]، و نفس الرّأي نجده عند

[1] اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي،ج15، ص72.
[2] ينظر، الدّر المصون : أحمد بن يوسف، ج8، ص564.
[3] ينظر، الجامع لأحكام القرآن :ابن أبي بكر القرطبي،ج16،ص72.
[4] ينظر، الكشّاف: جار اللّه الزّمخشري، ص786.

النّحاس في كتابه[1]، و عند الزّجّاج أيضا[2]، و خلافا لما سبق أورد أبو بكر جابر الجزائري(ت1439ه) في تفسيره :" الأيكة و ليكة بمعنى واحد كمكّة و بكّة و قيل: الأيكة: الشّجر الملتّف أي الغليظة و ليكة: وهي قراءة نافع اسم للبلدة و منعها من الصّرف و من قرأ الأيكة صرفها و الرّاجح أنّها بمعنى واحد و عدم الصّرف لانعدام(أل) لا غير".[3]

نلاحظ أنّ للآية قراءتين: قراءة بالصّرف و حقّها منع الصّرف لأنّها علم مؤنّث، و صرفت لدخول الألف و اللّام عليها كما قال سيبويه (الأيكة)، و قراءة بمنع الصّرف على من قرأ (ليكة).

قال الله تعالى: ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾[4]

الشّاهد في هذه الآية هو: سبأ.

ذكر ابن منظور أنّ سبأ :"اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن و يصرف على إرادة الحيّ و بترك صرفه على إرادة القبيلة".[5] و قال أبو بكر الرّازي:"سبأ اسم رجل يصرف و لا يصرف."[6] و هي عند ابن الجوزي(ت597ه): أرض باليمن.[7]

قال ابن جرير الطّبري في تفسير هذه الآية:" و اختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿ من سبأ ﴾ فقرأ ذلك عامة قرأة المدينة و الكوفة: ﴿ من سبإٍ﴾ بالإجراء،لمعنى أنّه رجل اسمه سبأٌ و قرأه بعض

[1] ينظر، إعراب القرآن: أبي جعفر النّحاس، ص686.
[2] ينظر، معاني القرآن و إعرابه: أبي إسحاق الزّجّاج، ج4، ص98.
[3] أيسر التّفاسير لكلام العليّ الكبير: أبي بكر جابر الجزائري، راسم للدّعاية والإعلام، جدّة،ط3، 1990م، ج3، ص679.
[4] سورة النّمل،22.
[5] لسان العرب: ابن منظور، ج1، ص94.
[6] مختار الصّحاح: ابن أبي بكر الرّازي، ص119.
[7] تذكرة الأريب في تفسير الغريب: عليّ بن محمّد ابن الجوزي،تحقيق: طارق فتحي السّيد،دار الكتب العلميّة، بيروت،ط1، 2004م، ص274.

قرأةِ أهل مكّة و البصرة(من سبأ) بترك الإجراء، لمعنى أنّه رجل اسمه سبأ. و قرأه أهل مكّة و البصرة (من سبأ) بترك الإجراء، على أنّه اسم قبيلة، أو لامرأة و الصّواب من القول في ذلك: أن يقال:إنّهما قراءتان مشهورتان. قد قرأ بكلّ واحدة منها علماء من القرأة، فبأيّتهما قرأ القارئ فمصيب والإجراء في (سبأ) و غير الإجراء صواب؛لأنّ سبأ إن كان رجلا كما جاء به الأثر،فإذا أريد به اسم الرّجل أُجري، و إن أريد به اسم القبيلة لم يُجْرَ".[1]

يرى الطّبري أنّ كلتا القراءتين صحيحتان، إذ قرأ بهما علماء مشهورون. و ذكر أبي حيّان كلتا القراءتين في تفسيره فقال: "و قرأ الجمهور(من سبأ) مصروفا، هذا و في﴿لقد كان سبأ﴾ و ابن كثير وأبو عمرو: بفتح الهمزة غير مصروف فيهما و قُنبل من طريق النّبال: بإسكانها فيهما. فمن صرفه جعله اسما للحيّ أو الموضع أو للأب كما في حديث فروة بن مسيك و غيره، عن رسول اللّه صلى اللّه عليه و سلّم:أنّه اسْمُ رَجُلٍ وَلَدَ عَشْرَةً مِنَ الوَلَدِ،تَيَامَنَ مِنْهُم سِتَّةٌ، و تَشَاءَمَ أَرْبَعَةٌ. و السِّتَةُ:حِمْيَرُ و كِنْدَهُ و الأَزْدُ وأَشْعَرُ، و خَثْعَمُ و بَجِيلَةُ؛ و الأَرْبَعَةُ: لَخْمٌ، و جُذَامٌ، و عَامِلَةٌ و غَسَّانَ. و كَانَ سَبَأٌ رَجُلًا مِنْ قَحْطَانَ اسْمُهُ عَبْدُ شَمْسٍ و قِيلَ: عَامِر،و سُمِيَّ سَبَأ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَبَأَ. و من منعه الصّرف جعله اسما للقبيلة أو البقعة"[2]، و الرّأي نفسه عند ابن عادل[3]، و كذا عند الزّجّاج[4]، و وافقه صاحب كتاب الحجّة في القراءات السّبع إذ يقول:" قوله تعالى:﴿من سبأ بنبأ يقين﴾ يقرأ بالإجراء و التّنوين، و بترك الإجراء... فالحجّة لمن أجراه أنّه جعله اسم جبل أو اسم أب للقبيلة، و الحجّة لمن لم يُجره: أنّه جعله اسم أرض أو امرأة فثقل بالتّعريف و التّأنيث".[5]

و على خلاف هذا نجد البيضاوي في تفسيره يكتفي بقراءة من قرأ بمنع الصّرف بقوله:"... و قرأ ابن كثير برواية البزّي و أبو عمرو غير مصروف على تأويل القبيلة أو البلدة و القوّاس بهمزة

[1] تفسير الطّبري: ابن جرير الطّبري، ج18، ص38.

[2] البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج8، ص226.

[3] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج15، ص137.

[4] ينظر، معاني القرآن و إعرابه: أبي إسحاق الزّجّاج، ج4، ص114.

[5] ينظر، الحجّة في القراءات السّبع: ابن خالويه ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم،دار الشّروق،بيروت،ط3،1979م،ص270.

ساكنة".[1]

من خلال تفسير الآية و ممّا سبق نخلص إلى أنّ للفظة سبأ قراءتين بالصّرف على من جعل سبأ اسما للحيّ أو اسم رجل، و قراءة بمنع الصّرف على من جعله اسما للقبيلة.

قال اللّه تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ ﴿٣٨﴾﴾[2]

الشّاهد في هذه الآية هو: بكرة.

جاء في معجم لسان العرب في مادّة (بكر):"البكرة: الغُدوة. قال سيبويه: من العرب من يقول أتيتك بُكرة،نكرة منوّن و هو يريد في يومه أو غده،و في التّنزيل العزيز: ﴿ و لهم رزقهم فيها بكرة وعشيّا﴾. التّهذيب: و البكرة من الغد، و يجمع بكرا و أبكاراً و قوله تعالى:﴿ و لقد صبّحهم بُكرةً عذاب مستقّر﴾؛ بكرة و غدوة إذا كانتا نكرتين نوّنتا وصرفتا،و إذا أرادوا بهما بكرة يومك و غداة يومك لم تصرفهما فبكرة ههنا نكرة"[3]،و جاء عند الرّازي في مختار الصّحاح في مادّة(بكر):" و أتيته بُكرة أي: باكرا فإن أردت بكرة يوم بعينه قلت أتيتك بكرة."[4]

قال ابن عادل الدّمشقي في تفسير هذه الآية:" انصرف بكرة لأنّه نكرة و لو قصد به وقت بعينه امتنع الصّرف للتّأنيث و التّعريف و منعها زيد ابن عليّ من الصّرف ذهب بها إلى وقت معيّن"[5]،و الرّأي نفسه نجده عند أبي حيّان الأندلسي[6]، و عند الزّمخشري[7]،و عند أحمد بن

[1] ينظر،أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل:ابن محمّد الشيرازي الشّافعي البيضاوي،دار إحياء الثرات،بيروت،ط5،د.ت،ج4،ص158.
[2] سورة القمر : 38.
[3] لسان العرب: ابن منظور،ج4،ص76.
[4] مختار الصّحاح: ابن أبي بكر الرّازي، ص25.
[5] اللّباب في علوم الكتاب:ابن عادل الدّمشقي،ج18، ص272.
[6] ينظر، البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج10، ص46.
[7] ينظر، الكشّاف: الزّمخشري، ص1067.

يوسف[1]،و النّحاس[2]، و كذا الزّجّاج[3]، و نجد الفرّاء في معاني القرآن يقول:" العرب تجري غدوة، و بكرة، و لا تجريهما و أكثر الكلام في غدوة ترك الإجراء و أكثره في بكرة أن تجري"[4]، و بذلك هم متوافقون.

نلاحظ أنّ كلّ هذه التّفاسير اتّفقت في تفسير لفظة (بكرة )حيث صرفت لأنّها نكرة، ومنعت الصّرف لأنّها معرفة عند من جعلها تختصّ بوقت معيّن.

قال الله تعالى:﴿ عَيۡنٗا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلۡسَبِيلٗا ١٨ ﴾ [5]

الشّاهد في هذه الآية هو: سَلْسَبِيلاً.

ورد في لسان العرب:"و السّلسبيل: السّهل المدخل في الحلق و يقال: شرابٌ سلسلٌ و سلسالٌ و سلسبيل. قال ابن الأعرابي لم أسمع سلسبيل إلّا في القرآن و قال الزّجّاج: سلسبيل اسم العين و هو في اللّغة لما كان في غاية السّلالة فكأنّ العين سميّت لصفتها؛ غيره سلسبيل اسم عين في الجنّة"[6]، و جاءت لفظة سلسبيل في مختار الصّحاح في مادّة( سبل): " و سلسبيل اسم عين في الجنّة"[7]، أمّا في كتاب تفسير غريب القرآن فوردت على النّحو الآتي:" سلسبيلا أي سلسلة ليّنة سائغة."[8]

قال ابن عطيّة في تفسير هذه الآية:" سلسبيلا صفة لقوله:﴿ عينا ﴾ و تسمّى بمعنى توصف

[1] ينظر، الدّر المصون: أحمد بن يوسف، ج10، ص43.
[2] ينظر، إعراب القرآن : أبي جعفر النّحاس، ص1069.
[3] ينظر، معاني القرآن و إعرابه: أبي إسحاق الزّجّاج، ج5، ص91.
[4] معاني القرآن: الفرّاء، ج3، ص109.
[5] سورة الإنسان، 18.
[6] لسان العرب: ابن منظور، ج11، ص344.
[7] مختار الصّحاح: ابن أبي بكر الرّازي، ص120.
[8] تفسير غريب القرآن: محمّد بن إسماعيل الأمير الصّنعاني، تحقيق: صبحي بن حسين حلّاف، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2000م، ص191.

و تشهر. و كونه مصروفا ممّا يؤكّد كونه صفة للعين لا اسما."[1]

يرى ابن عطيّة أنّ لفظة (سلسبيلا) جاءت مصروفة لأنّها صفة للعين فلو كانت اسما لمنعت من الصّرف،و وافقه في هذا الرّأي أبو حيّان الأندلسي بقوله:"...فإن كان علمًا فوجه قراءة الجمهور بالتّنوين المناسبة للفواصل كما قال ذلك بعضهم في( سلاسلا ) و (قواريرا)..."[2]، و هذا ما نجده أيضا عند الفرّاء في قوله: " ذكروا أنّ السّلسبيل اسم للعين، و ذُكر أنّه صفة للماء...، و نرى أنّه لو كان اسمًا للعين لكان ترك الإجراء فيه أكثر."[3]

كما أنّ بعض التّفاسير قرأت بالصّرف و عدمه مثل: تفسير أحمد بن يوسف[4]، و تفسير ابن عادل الدّمشقي[5]. إلّا أنّ الخلاف الحاصل بين هذه التّفاسير راجع إلى سبب صرف ما لا ينصرف أي (سلسبيلا) فقد اختلفت الأسباب من تفسير لآخر فنجد أبي حيّان الأندلسي يرجع سبب صرف سلسبيل إلى:" أنّه لغة العرب أي أنّ أكثر العرب تصرف ما لا ينصرف"[6]، و أمّا أحمد بن يوسف فيقول:" بأنّها صرفت في قراءة العامّة على جهة الإطلاق المجرّد أو يكون من باب تنوين سلاسل و قوارير"[7]، و نفس القول نجده عند ابن عادل الدّمشقي[8]، و أمّا القرطبي فقال:" صرف سلسبيل لأنّه رأس آية"[9]، و وافقه في ذلك الزّجّاج[10].

أمّا قراءة من قرأ بمنع الصّرف فهذا الزّمخشري يقول في تفسيره:" قرئ سلسبيل على منع الصّرف لاجتماع العَلَمِيَّة و التّأنيث، و قد عزوا إلى عليّ بن أبي طالب رضي اللّه عنه أنّ معناه

---

[1] المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطيّة الأندلسي، ج5، ص413.
[2] ينظر، البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج10، ص365.
[3] ينظر، معاني القرآن: يحيى بن زياد الفرّاء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، ج3، ص217.
[4] ينظر، الدّر المصون: أحمد بن يوسف، ج10، ص612.
[5] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج20، ص38.
[6] ينظر، البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج10، ص365.
[7] ينظر، الدّر المصون: أحمد بن يوسف، ج10، ص612.
[8] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج20، ص38.
[9] ينظر، الجامع لأحكام القرآن: ابن أبي بكر القرطبي، ج21، ص479.
[10] ينظر، معاني القرآن و إعرابه: أبي إسحاق الزّجّاج، ج5، ص261.

(سل سبيلا) إليها، و هذا غير مستقيم على ظاهره إلاّ أن يراد أنّ جملة قول القائل: سل سبيلا جعلت علمًا للعين كما قيل: تأبط شرًّا، و ذرى حبًّا، و سميّت بذلك لأنّه لا يشرب منها إلاّ من سأل إليها سبيلا بالعمل الصّالح." [1]

قرئت لفظة (سلسبيلا) في الآية قراءتين: قراءة بصرفها، و أخرى بمنع صرفها إلاّ أنّ المفسّرين اختلفوا في سبب صرفها كما تقدّم معنا.

**4. تصريف العلم الأعجمي:**

قال اللّه تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٣٠ ﴾ [2]

الشّاهد في هذه الآية هو: عُزَيْرُ.

جاء في مختار الصّحاح في مادّة(عزر):" التّعزيرُ التّوقيرُ و التّعظيم، و هو أيضا التّأديب و منه التّعزير الذي هو الضّرب دون الحدّ، و(عزير)اسم ينصرف لخفّته و إن كان أعجميّا كنوح و لوط لأنّه تصغير عَزْرٍ"[3]، و جاء في القاموس المحيط:"العَزْرُ اللّوم عَزَّرَهُ يَعزِرُهُ عَزَّرَهُ...، عُزَيْرٌ ينصرف لخفّته."[4]

اختلفت قراءة كلمة (عزير) فمن القرّاء من نوّنها، و منهم من لم ينوّنها. يقول القرطبي:"قرأ عاصم و الكسائي ﴿عزيرٌ ابن اللّه﴾ بتنوين(عزيرٌ)...و قرأ ابن كثير و نافع و أبو عمرو و ابن عامر(عزيرُ) بترك التّنوين"[5]، و هذا ما أشار إليه ابن عادل بقوله:" قرأ عاصم و الكسائي بتنوين

[1] الكشّاف: الزّمخشري، ص1166.
[2] سورة التّوبة: 30.
[3] مختار الصّحاح: ابن أبي بكر الرّازي، ص180.
[4] ينظر، القاموس المحيط: الفيروزأبادي، ص439.
[5] ينظر، الجامع لأحكام القرآن: ابن أبي بكر القرطبي، ج10، ص172.

(عزير) و الباقون من غير تنوين"[1]، و نجد هذا عند كلّ من البيضاوي[2]، و أبو بكر جابر الجزائري[3] و غيرهما، و من خلال القولين يظهر جليّا أنّ هناك قراءتين:

أ. قراءة "عزير" بالتّنوين: يوجد من القرّاء من نوّن كلمة ( عزير ) و هذا لسببين و هما:

1. لأنّه اسم عربيّ مبتدأ:

يقول ابن عادل:" فأمّا القراءة الأولى فيحتمل أن يكون اسما عربيّا مبتدأ، و ابن خبره، فتنوينه على الأصل"[4]، و يقول الزّمخشري:" و من نوّن فقد جعله عربيّا"[5]، و أمّا ابن عطيّة فيقول:"و قرأ عاصم و الكسائي﴿عزيرٌ ابن اللّه﴾ بتنوين (عزير)، و المعنى أنّ ابنًا على هذا خبر ابتداء عن عزير،و هذا هو أصحّ المذاهب لأنّ هذا هو المعنى المنفيُّ عليهم، و(عزير)و نحوه ينصرف عجميّا كان أو عربيًّا"[6]، و يشير إلى هذا البيضاوي قائلا:" و قرأ عاصم و الكسائي و يعقوب (عُزَيْرٌ) بالتّنوين على أنّه عربيّ مخبر عنه بابن غير موصوف به"[7]، و هذا ما أشار إليه أيضا النّحاس[8]، و ابن أبي طالب القيسي[9]، و ابن عطيّة[10] و القرطبي[11] و غيرهم.

2. لأنّه اسم أعجميّ لكنّه خفيف اللّفظ:

يقول ابن عادل:" يحتمل أن يكون أعجميًّا، و لكنّه خفيف اللّفظ، كـ(نوح)، و (لوط) فَصُرِفَ لخفّة لفظه، و هذا قول أبي عبيد يعني: أنّه تصغير(عَزَرَ) فحكمه حكم مُكَبّره، و قال: هذا

---

[1] اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج10، ص68.
[2] ينظر، أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل: البيضاوي، ج3، ص78.
[3] ينظر، أيسر التّفاسير لكلام العليّ الكبير: أبي بكر جابر الجزائري، ج2، ص359.
[4] اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج10، ص68.
[5] الكشّاف: الزّمخشري، ص430.
[6] المحرّر الوجيز: ابن عطيّة الأندلسي، ج3، ص23.
[7] أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل: البيضاوي، ج3، ص78.
[8] ينظر، إعراب القرآن: أبي جعفر النّحاس،ص364.
[9] ينظر، مشكل إعراب القرآن: ابن أبي طالب القيسي، ص326.
[10] ينظر، المحرّر الوجيز: ابن عطيّة الأندلسي، ج3، ص23.
[11] ينظر، الجامع لأحكام القرآن: محمّد بن أبي بكر القرطبي، ج10، ص172.

ليس منسوبا إلى أبيه، إنّما هو كقولك: زيد ابن الأمير، و زيد ابن أخينا، و(عزيرٌ) مبتدأ و ما بعده و ردّ هذا بأنّه ليس بتصغير،إنّما هو أعجميّ جاء على هيئة التّصغير في لسان العرب كسليمان جاء على مثال:عثيمان،و عميران"[1]،و يقول الطّبري:" هو اسم مُجْرًى و إن كان أعجميًّا لخفّته."[2] كما نجد أبو عبيدة يقول:"هو أعجميٌّ خفيف فانصرف،ك : نوح و لوط و هود".[3]

يظهر جليّا من خلال هذه الأقوال أنّ (عزير) انصرف لكونه أعجميٌّ خفيف اللّفظ و لأنّه مصغّر أيضا.

ب ـ قراءة "عزير" دون تنوين: و قراءة (عزير) غير منوّن لها ثلاثة أسباب حسب ما ذكره ابن عادل و هي:

الأوّل: أنّه حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين على حدّ قراءة﴿ قل هو اللّه أحد اللّه الصّمد﴾[4]، قال الفرّاء نون التّنوين في (عزير) ساكنة، و اليّاء في قوله: ﴿ابن اللّه﴾ ساكنة، فالتقى ساكنان، فحذف نون التّنوين للتّخفيف...، و هو اسم منصرف مرفوع بالابتداء، و (ابن) خبره،[5] و أشار إلى هذا كلّ من الزّمخشري[6]، و القرطبي[7]، و الطّبري[8]، و النّحاس[9]، و هذا ما أشار إليه الزّجّاج أيضا[10] و غيرهم.

---

[1] اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج10، ص68.
[2] تفسير الطّبري: ابن جرير الطّبري، ج11، ص412.
[3] البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج5، ص402.
[4] سورة الإخلاص : 01.
[5] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج10، ص69.
[6] ينظر، الكشّاف: الزّمخشري، ص430.
[7] ينظر، الجامع لأحكام القرآن: ابن أبي بكر القرطبي، ج10، ص 172.
[8] ينظر، تفسير الطّبري: ابن جرير الطّبري، ج11، ص412.
[9] ينظر، إعراب القرآن: أبي جعفر النّحاس، ص364.
[10] ينظر، معاني القرآن و إعرابه: ابن أبي إسحاق الزّجّاج، ج2، ص442.

الثّاني: أنّ تنوينه حذف، لوقوع( الابن )صفة له، فإنّه مرفوع بالابتداء، و (ابن) صفته، و الخبر محذوف، أي: عُزَيْرُ ابن اللّه نبيّنا، أو إمامنا، أو رسولنا، و قد تقدّم أنّه متى وقع(الابن) صفة بين عاملين غير مفصول بينه و بين موصوفه، حذفت ألفه خطًّا، و تنوينه لفظًا، و لا تثبت إلاّ ضرورة، و تقدّم الاستشهاد عليه في آخر المائدة، و يجوز أن يكون ( عزير) خبر مبتدأ مضمر، أي: نبيّنا (عزير)، و (ابن) صفة له، أو بدل، أو عطف بيان[1]، و في هذا يقول الطّبري:" العرب لا تنوّن الأسماء إذا كان الابن نعتا للاسم".[2]

الثّالث: أنّه حذف، لكونه ممنوعا من الصّرف للتّعريف و العجمة، و لم يرسم في المصحف إلاّ بإثبات الألف، و هي تنصر من يجعله خبرا، و قال الزّمخشري: (عزير ابن) مبتدأ و خبره، كقوله: (المسيح ابن اللّه) و ( عُزَيْرٌ) اسم أعجمّي، كـ (عزرائيل و عيزار)، و لعجمته و تعريفه امتنع صرفه و من صرفه جعله عربيًّا"[3]، و في هذه الآية يرجّحون إثبات التّنوين حيث يقول الزّجّاج:" و لا اختلاف بين النّحويين أنّ إثبات التّنوين أجود."[4]

نستنبط ممّا سبق أنّ في (عزير) قراءتين: قراءة بالتّنوين، و قراءة من غير تنوين، فمن نوّن (عزير) فنوّنه لسببين إمّا لكونه اسما عربيًّا مبتدأ، أو اسما أعجميّا خفيف اللّفظ، و هناك من أشار إلى أنّ (عزير)، و مثله ينصرف عربيّا أو أعجميّا، كما انصرف لأنّه مصغّر من (عَزَرَ)، و أمّا من لم ينوّنه فذلك لالتقاء السّاكنين فحذفت نون التّنوين للتّخفيف، أو حذف التّنوين لوقوع(الابن) صفة (لعزير) فلم ينوّن لأنّ العرب لا تنون الاسم إذا كان (الابن) نعتا للاسم، أو لأنّه ممنوع من الصّرف لوجود علّتين و هما التّعريف و العجمة.

---

[1] اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج10، ص69.

[2] تفسير الطّبري: ابن جرير الطّبري، ج11، ص412.

[3] اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج10، ص69.

[4] معاني القرآن و إعرابه: أبي إسحاق الزّجّاج، ج2، ص442.

قال اللّه تعالى:﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ﴿٢٣﴾﴾[1]

الشّاهد في هذه الآية هو: يغوث و يعوق.

الباحث في معجم لسان العرب و مختار الصّحاح لا يجد ذكرا أو شرحا لـ : (يغوث) و (يعوق) و لا حتّى في مادّتي (يَغَثَ)، و(يَعَقَ)فهي مفقودة فيهما.

قال ابن أبي طالب القيسي(ت437ه) في تفسير هذه الآية: "يغوث و يعوق و نسرا أولاد من أولاد آدم ماتوا فأضّل إبليس قومهم من بعدهم، و صوّرهم في محاريبهم فعبدوهم من دون اللّه، و قيل: هم أسماء أصنام."[2]

و جاء في تفسير البيضاوي: "...قيل هي أسماء رجال صالحين كانوا بين آدم و نوح فلمّا ماتوا صوّروا تبركا بهم فلمّا طال الزّمان عبدوا، و قد انتقلت إلى العرب فكان ودّ لكلب، و سواع لهمذان، و يغوث لمدحج، و يعوق لمراد، و نسر لحمير..."[3]، و قال ابن عادل الدّمشقي في تفسير هذه الآية: " فقوله: ﴿ و لا يغوث و يعوق﴾ فقرأها العامّة بغير تنوين، فإن كانا عربيّين فالمنع من الصّرف للعَلَمِيَّة و الوزن، و إن كانا أعجميّين فالعجمة و العَلَمِيَّة، و قرأ الأعمش ﴿و لا يغوثا و يعوقا ﴾ مصروفين، قال ابن عطيّة: و ذلك وهم، لأنّ التّعريف لازم و وزن الفعل.انتهى. و قال شهاب الدّين: و ليس بوهم لأمرين: أحدهما: أنّه صرفهما للتّناسب إذ قبلهما اسمان مصروفان و بعده اسم مصروف كما صرف (سلاسل)، و الثّاني: أنّه جاء على لغة من يصرف غير المنصرف مطلقا و هي لغة حكاها الكسائي. و نقل أبو الفضل: الصّرف فيهما عن الأشهب العقيلي،

[1] سورة نوح: 23.

[2] تفسير المشكل من غريب القرآن: ابن أبي طالب القيسي، تحقيق: علي حسين البوّاب، مكتبة المعارف، الرّياض،د.ط، 1985م، ص280.

[3] ينظر، أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل: البيضاوي، ج5، ص250.

ثم قال جعلهما(فَعُولا) فلذلك صرفهما، فأمّا في العامّة. فإنّهما صفتان من الغوث و العوق، ...فليس في الصّفات ولا في الأسماء(يفعل) و الصّحيح ما قدمته، و قال الزّمخشري: و هذه قراءة مُشكلة لأنّهما إن كانا عربيّين أو أعجميّين ففيهما المنع من الصّرف و لعلّه وجد الازدواج فصرفهما لمصادفته أخواتهما منصرفات( وُدًا و سُوَاعًا و نَسْرًا) كما قرئ: ﴿و ضُحَاهَا﴾[1] بالإمالة لوقوعه مع الممالات للازدواج، و قال أبو حيّان: " كأنّه لم يطّلع على أنّ صرف ما لا ينصرف لغة."[2]

عرض ابن عادل في تفسير هذه الآية آراء و قراءات مختلفة فبيّن أنّ العامّة قرأت من غير صرف، و ذلك بسبب العَلَمِيَّة و الوزن في حالة ما كانا الاسمان عربيّين، و بالعجمة و العَلَمِيَّة في حالة ما كانا الاسمان أعجميّين، و ذكر قراءة الأعمش التّي تقضي بالصّرف، مبيّنا سبب صرفهما عند شهاب الدّين الّذي أرجعهما للتّناسب أو للغة قوم، و الرّأي نفسه نجده عند أحمد بن يوسف[3]، و أيضا عند أبي حيّان الأندلسي[4].

أمّا الزّجّاج فيرى أنّهما اسمان لا ينصرفان و لا يجب الصّرف فيهما إذ يقول:" و يغوث و يعوق لا ينصرفان لأنّهما في وزن الفعل و هما معرفتان، و القراءة الّتي عليها القرّاء و المصحف ترك الصّرف، و ليس في يغوث و يعوق ألف في الكتاب، و لذلك لا ينبغي أن يقرأ إلاّ بترك الصّرف، و الّذين صرفوا جعلوا هذين الاسمين الأغلب عليهما الصّرف_إذ كان أصل الأسماء عندهم الصّرف_ أو جعلوهما نكرة و إن كانا معرفتين، فكأنهم قالوا: و لا تذرون صنما من أصنامكم ولا ينبغي أن يقرأ بها لمخالفتها المصحف"[5]، و أمّا الفرّاء فقد كان له رأي مخالف لما تقدّم معنا يقول:" لم يُجروا (يغوث و يعوق)؛ لأنّ فيها ياءً زائدة، و ما كان من الأسماء معرفة فيه ياء أو تاء أو ألف فلا يُجرى من ذلك: يَمْلِكُ، و يَزِيد، و يَعْمر، و ثَغْلب، و أَحْمَد، هذه لا تجري لما

[1] سورة الشّمس:01.

[2] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج19، ص394.

[3] ينظر، الدّر المصون: أحمد بن يوسف، ج10، ص474.

[4] ينظر، البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج 10، ص 286.

[5] معاني القرآن وإعرابه: أبي إسحاق الزّجّاج، ج5، ص231.

زاد فيه، و لو أُجريت لكثرة التّسميّة كان صوابا، و لو أُجريت أيضا كأنّه ينوي به النّكرة كان أيضا صوابا و هي في قراءة عبد اللّه﴿ وَ لَا تَذَرَنَّ وُدًّا وَ لاَ سُوَاعًا وَ يَغُوثًا وَ يَعُوقًا وَ نَسْرًا﴾ بالألف."[1]

اختلفت الآراء في صرف (يغوث و يعوق) من عدمه، و اختلفت معه أسباب الصّرف و أسباب ترك الصّرف كما تقدّم معنا.

قال اللّه تعالى: ﴿ عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾ ﴾ [2]

الشّاهد في هذه الآية هو: إستبرق.

جاء في معجم لسان العرب في مادّة (برق):"الإستبرق الدّيباج الغليظ فارسي معرب و تصغيره أُبَيْرق"[3]، و هذا ما ذكره الرّازي أيضا في مادّة (برق).[4]

يقول أحمد بن يوسف في تفسير هذه الآية: " و قرأ ابن محيصن و(إستبرق) بفتح القاف ثمّ اضطرب النّقل عنه في الهمزة فبعضهم ينقل عنه أنّه قطعها، و بعضهم ينقل عنه أنّه وصلها، فقال الزّمخشري: و قرئ (إستبرق) نصبا في موضع الجرّ على منع الصّرف؛لأنّه أعجميّ و هو غلط؛لأنّه نكرة يدخله حرف التّعريف تقول:(الإستبرق) إلّا أن يزعم ابن محيصن أنّه يُجعل علما لهذا الضّرب من الثّياب. قرئ و(إستبرق) بوصل الهمزة والفتح، على أنّه مسمّى بـ(استفعل) من البريق، ليس بصحيح أيضا، لأنّه معرّب مشهور تعريبه و أنّ أصله (استبره) و قال الشّيخ: و دلّ قوله إلّا أن يزعم ابن محيصن و قوله بعد: و قرئ و(إستبرق) بوصل الألف و الفتح أنّ قراءة ابن محيصن هي بقطع الهمزة مع فتح القاف و المنقول عنه في كتب القراءات أنّه قرأ بوصل الألف

[1] معاني القرآن: الفرّاء، ج3، ص189.
[2] سورة الإنسان : 21.
[3] لسان العرب: ابن منظور، ج10، ص19.
[4] ينظر، مختار الصّحاح: ابن أبي بكر الرّازي، ص20.

و فتح القاف_ قلت_ قد سبق الزّمخشري إلى هذا مكيّ فقال: و قد قرأ ابن محيصن بغير صرف و هو وهم إن جعله اسما لأنّه نكرة منصرفة و قيل: إنّه في الأصل فعل ماض على(استفعل )من برق، فهو عربيّ من البريق، فلّما سميّ به قطعت ألفه، لأنّه ليس من أصل الأسماء أن يدخلها ألف الوصل..."[1]

ذكر أحمد بن يوسف في تفسيره هذا قراءة ابن محيصن بمنع الصّرف بسبب العجمة، و ذكر أيضا رأي الزّمخشري الّذي ردّ على قراءة ابن محيصن كون (إستبرق) منع من الصّرف لأنّه أعجميّ، و قال الزّمخشري بأنّ هذا غلط لأنّ( إستبرق) يدخله التّعريف و قال مكيّ بأنّه نكرة منصرفة، و قد تطرّق إلى هذا الرّأي ابن عادل الدّمشقي[2]، وأبي حيّان الأندلسي[3]، و هذا ما نجده أيضـــا عند الزّجّاج[4].

و أمّا القرطبي فقد تطرّق في تفسيره إلى قراءة من قرأ بالصّرف فقال: قرأ ابن عامر و أبو عمرو ويعقوب(خضرٌ) رفعا نعتا للثّياب و(استبرق) بالخفض نعتا للسّندس و اختاره أبو عبيد و أبو حاتم لجودة معناه لأنّ الخضر أحسن ما كانت نعتا للثّياب فهي مرفوعة، وأحسن ما عطف (الاستبرق) على السّندس عطف جنس على جنس والمعنى: عاليهم ثياب خضرٌ من سندس و استبرق أي: من هذين النّوعين، و قرأ الأعمش و ابن وثّاب و حمزة و الكسائي كلاهما بالخفض... و كلّهم صرف ( الإستبرق) إلّا ابن محيصن فإنّه فتحه و لم يصرفه فقرأ (إستبرق) نصبا في موضع الجرّ على منع الصّرف لأنّه أعجميّ و هو غلط لأنّه نكرة يدخله حرف التّعريف."[5]

نفهم من قول القرطبي أنّ القرّاء كلّهم اتّفقوا على أنّ( إستبرق) بالجرّ مصروف إلاّ أنّ ابن محيصن قرأ(إستبرق) بالفتح على منع الصّرف و قد غلّطه فيها بعض المفسّرين.أمّا النّحاس فقد

[1] الدّر المصون: أحمد بن يوسف، ج10، ص620.
[2] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج20، ص45.
[3] ينظر، البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج10، ص367.
[4] ينظر، معاني القرآن و إعرابه: أبي إسحاق الزّجّاج، ج5، ص262.
[5] ينظر، الجامع لأحكام القرآن: ابن أبي بكر القرطبي، ج21، ص483.

ذكر قراءات مختلفة منها قوله:"... و القراءة الثّالثة حسنة أيضا جعل(خضر) نعتا للثّياب و هو الوجه البيّن الحسن، وخفض(إستبرق) على(سندس) أيضا...و قراءة ابن محيصن عند كلّ من ذكر القراءات ممّن علمنا من أهل العربيّة لحن؛ لأنّه منع( إستبرق) من الصّرف و هو نكرة، و لا يخلو منعه إيّاه من إحدى وجهين: إمّا أن يكون منعه من الصّرف لأنّه أعجميّ و إمّا أن يكون ذلك لأنّه على وزن الفعل، و العجميّ و ما كان على وزن الفعل ينصرفان في النّكرة."[1]

**5-تصريف العلم المعدول:**

قال اللّه تعالى:﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ﴿١٢﴾ ﴾[2]

الشّاهد في هذه الآية هو: طُوًى.

جاء في مختار الصّحاح للرّازي في مادّة(طوى):" طُوًى بضمّ الطّاء و كسرها اسم موضع بالشّام يصرف و لا يصرف: فمن صرفه جعله اسم واد و مكان و جعله نكرة و من لم يصرفه جعله بلدة و بقعة و جعله معرفة، و قال بعضهم: طُوًى هو الشّيء المثنيّ، و قال في قوله تعالى: ﴿المقدّس طُوًى﴾ طُوًى مرّتين أي: قدّس مرّتين، و قال الحسن: تنيت فيه البركة و التّقدس مرّتين و دو طُوًى بالضمّ موضع بمكّة و(الطّويّة) الضّمير."[3]

يقول ابن عادل: " قوله (طوى) قرأ الكوفيّون و ابن عامر(طوى) بضمّ الطّاء و التّنوين و قرأ الباقون بضمّهما من غير تنوين، و قرأ الأعمش و أبو حيوة و ابن محيصن بكسر الطّاء منوّنا، وأبو زيد عن أبي عمرو وبكسرها غير منوّن، فمن ضمّ ونوّن فإنّه صرفه لأنّه أوّله بالمكان، و من منعه فيحتمل أوجها: أحدها: أنّه منعه للتّأنيث باعتبار البقعة و العَلَمِيَّة، و الثّاني: أنّه منعه للعدل إلى فُعَلَ، و إن لم يعرف اللّفظ المعدول عنه و جعله كعُمَرَ و زُفَرَ، و الثّالث: أنّه اسم

[1] ينظر، اعراب القرآن: محمّد بن إسماعيل النّحاس، ص1244.

[2] سورة طه:12.

[3] مختار الصّحاح: ابن أبي بكر الرّازي، ص168.

أعجميّ فمنعه للعَلَمِيَّة و العجمة، و من كسر و لم ينوّن فباعتبار البقعة أيضا فإن كان اسما فهو نظير عِنَبَ وإن كان صفة فهو نظير عَدى و سِوى، و من نوّنه فباعتبار المكان"[1]، و أشار إلى هذا ابن عطيّة[2]، و الزّمخشري[3]،و البيضاوي[4]، و يقول الزّجاج: " طُوًى اسم الوادي... فمن نوّنه فهو اسم الوادي و هو مذكر سميّ بمذكر على(فُعَلَ) نحو: (حُطَمَ) و (صُرَدَ)، و من لم ينوّنه ترك صرفه من جهتين: إحداهما أن يكون معدولا من (طاءٍ) فيصير مثل: عُمَرَ المعدول عن عامر، و الجهة الأخرى أن يكون اسما للبقعة كما قال اللّه عزّ وجلّ:﴿ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [5] وإذا كسر و نوّن طِوًى فهو مثل: مِعًى و ضِلَع مصروف، و من لم ينوّن جعله اسما للبقعة"[6]، و نجد الطّبري يقول في (طوى):" و قرأ ذلك عامّة قرأة أهل الكوفة (طُوًى) بضم الطّاء و التّنوين و قارئوا ذلك كذلك مختلفون في معناه على ما قد ذكرت من اختلاف أهل التّأويل؛ فأمّا من أراد به المصدر من (طويت) فلا مئونـــــة في تنوينه؛ و أمّا من أراد أن يجعله اسما للوادي، فإنّه إنّما ينوّنه لأنّه اسم ذكر لا مؤنّث، و أنّ لام الفعل منه(ياء)، فزاده ذلك خفّة فأجراه كما قال اللّه عزّ و جلّ: ﴿وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [7] إذا كان(حُنَيْنٌ)، اسم وادٍ و الوادي مذكر، و أولى القراءتين عندي بالصّواب قراءة من قرأ بضم الطّاء و التّنوين؛ لأنّه إن يكن اسما للوادي فحظّه التّنوين؛ لما ذكرت لك قبل من العلّة لمن قال _ذلك_ و إن كان مصدرا أو مفسّرا، فذلك أيضا حكمه التّنوين و هو عندي اسم الوادي، وإذا كان كذلك، فهو في موضع خفض ردّا على الوادي."[8]

يتّضح ممّا سبق أنّ في (طوى) أربع لغات: لغة تضمّ الطّاء و لا تنوّن، و لغة تضمّها و تنوّن،

---

[1] ينظر، اللّباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدّمشقي، ج13، ص189.

[2] ينظر،المحرّر الوجيز: ابن عطيّة الأندلسي ، ج4، ص39.

[3] ينظر، الكشّاف: الزّمخشري، ص 652.

[4] ينظر، أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل: البيضاوي،ج4 ، ص 24.

[5] سورة القصص: 30.

[6] ينظر، معاني القرآن و إعرابه: أبي إسحاق الزّجّاج، ج3 ، ص351.

[7] سورة التّوبة: 25.

[8] تفسير الطّبري: ابن جرير الطّبري، ج16، ص30.

و لغة تكسر الطّاء دون تنوين، أمّا اللّغة الرّابعة فتكسر الطّاء و تنوّن. فمن نوّنها قد أوّلها بالمكان، و قد أشار الزّجّاج إلى أنّها تؤنّث لأنّها اسم الوادي و هو مذكر سميّ بمذكر. و نوّنت أيضا لأنّ لام الفعل من (طُوًى) ياء فزاده ذلك خفّة فنوّن.

قال اللّه تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴿٣٤﴾ ﴾[1]

الشّاهد في هذه الآية هو: سَحَرٍ.

ورد في معجم لسان العرب في مادّة(سَحَرَ):" و السَّحْرُ و السَّحِرُ: آخر اللّيل قبيل الصّبح، و الجمع أسحارٌ و السُّحْرَةُ: السَّحَرُ، و قيل: أعلى السّحر، وقيل هو من ثلث اللّيل الآخر إلى طلوع الفجر: يقال: لقيته بسُحرة، و لقيته سُحرةٌ و سحرةً يا هذا، و لقيته سحرًا و سَحَرَ، بلا تنوين، و لقيته بالسّحر الأعلى، و لقيته بأعلى سَحَرَين و أعلى السّحرين"[2]، و جاء في مختار الصّحاح على النّحو الآتي: " و السَّحَرُ قبيل الصّبح يقول لقيته سَحَرًا إذا أردت به سحر ليلتك لم تصرفه لأنّه معدول عن الألف و اللّام و هو معرفة و قد غلب عليه التّعريف من غير إضافة و لا ألف و لام و إن أردت به نكرة صرفته."[3]

قال القرطبي في تفسير هذه الآية:" قال الأخفش: إنّما أجراه؛ لأنّ نكرة، و لو أراد سحر يوم بعينه لما أجراه، و نظيره﴿ اهبطوا مصرا﴾ [4] لمّا نكّره، فلمّا عرّفه في قوله: ﴿ ادخلوا مصر إن شاء اللّه﴾ [5] لم يُجره، و كذا قال الزّجّاج: (سحر) إذا كان نكرة يراد به سحرا من الأسحار يصرف، تقول: أتيته سحرًا فإذا أردت سحر يومك، لم تصرفه تقول: أتيته سحرَ يا هذا، و أتيته بسحر، و السّحرُ هو ما بين آخر اللّيل و طلوع الفجر، و هو في كلام العرب اختلاط سواد اللّيل ببياض

[1] سورة القمر: 34.

[2] لسان العرب: ابن منظور، ج4، ص350.

[3] ينظر، مختار الصّحاح: ابن أبي بكر الرّازي، ص122.

[4] سورة البقرة: 61.

[5] سورة يوسف: 99.

أوّل النّهار، لأنّ في هذا الوقت يكون مخابيل اللّيل و مخابيل النّهار"[1]، و الرّأي نفسه تطرّق إليه أبي حيّان الأندلسي[2] ، و الزّمخشري في تفسيره[3]، و وافقه أيضا ابن عادل و أضاف عليه قوله : " بسحر الباء حاليّة أو ظرفيّة، و انصرف سحر لأنّه نكرة، و لو قصد به وقت بعينه لمنع من الصّرف للتّعريف و العدل عن( آل). هذا هو المشهور"[4]، و ورد عن النّحاس في إعراب هذه الآية قوله:" قال الفرّاء: سحرٌ ههنا يجري؛ لأنّه نكرة كقولك: نجّيناهم بليّل. قال أبو جعفر: و هذا القول قول جميع النّحويّين لا نعلم فيه إختلافا."[5]

ممّا سبق ذكره يبدو أنّ لفظة (بسحر )صرفت بعدما كانت ممنوعة من الصّرف بسبب العلميَّة و العدل، و سبب صرفها أنّها جاءت نكرة، و لم يقصد بها وقت بعينه.

و جملة القول في هذا الفصل أنّ الاسم الممنوع من الصّرف ورد منصرفا في بعض الآيات و ذلك لأسباب مختلفة ذكرها المفسّرون في تفاسيرهم منها أنّ الاسم جاء على لغة العرب فاعتادت الألسنة على صرفه، و منه ما صرف للتّناسب مع ما قبله و ما بعده في الآية، و من الأسماء ما صرف لأنّه نكرة فلو جاء معرفة لامتنع الصّرف.

[1] الجامع لأحكام القرآن: ابن أبي بكر القرطبي، ج20، ص100.
[2] ينظر، البحر المحيط: أبي حيّان الأندلسي، ج10، ص46.
[3] ينظر، الكشّاف: الزّمخشري، ص 1067.
[4] اللّباب في علوم الكتاب:ابن عادل الدّمشقي، ج18، ص271.
[5] إعراب القرآن: النّحاس، ص1068.

# خاتمة

و في ختام هذا البحث نخلص إلى مجموعة من النّتائج، و لعلّ أهمها ما يلي:

- يمنع الاسم من الصّرف إمّا لوجود علّتين معا الوصفيّة و العلل المصاحبة لها ( الوصف الّذي على وزن فعلان، الوزن الّذي على وزن الفعل، الوصف المعدول)، أو العَلَمِيَّة و العلل المصاحبة لها ( التّركيب المزجيّ، زيادة الألف و النّون، وزن الفعل، العدل، التّأنيث،العجمة، ألف الإلحاق)،أو لوجود علّة واحدة تقوم مقام العلتّين: ألفا التّأنيث و صيغة منتهى الجموع.
- يصرف الممنوع من الصّرف لأسباب منها: الضّرورة و ذلك في الشّعر و التّناسب في القرآن الكريم، و نجد من يعتبر تصريف ما لا ينصرف لغة قوم، فمن العرب من يصرف ما لا ينصرف مطلقا. و يصرف أيضا للتّصغير و غيرها من الأسباب.
- ورد الممنوع من الصّرف في القرآن الكريم في مواضع قليلة.
- صرف الممنوع من الصّرف في القرآن الكريم لأسباب نذكر منها: التّناسب مثل: كلمة "قواريرًا"، و كونه لغة بعض العرب مثل : تصريف كلمة "فرادًى" و هي لغة تميم، و كلمة"سلاسلًا" و هي لغة من يصرف كلّ ما لا ينصرف ، و لوقوع الاسم نكرة مثل: لفظة "بكرةً"، و وقوع الاسم رأس آية مثل: كلمة "سلسبيلاً"، و يصرف لخفّته لتضمّنه أحد سببي خفّة الاسم مثل:كلمة "مصرًا".
- أكثر ما صرف في القرآن الكريم ما كان للعَلَمِيَّة و التّأنيث مثل: تصريف "مصرًا"، و "سلسبيلاً"، و "سبإٍ"، و "الأيكةِ"، و "بكرةً".و هذا ما لاحظناه من خلال دراستنا التّطبيقيّة.
- أغلب الآيات التي تطرّقنا إليها قرئت بقراءتين: قراءة بالصّرف و قراءة بالمنع، و لاحظنا أنّ التّفاسير قد فصّلت في أسباب صرف الممنوع من الصّرف.

- ممّا يلاحظ في مثل هذه المواضع كثرة الاختلاف بين النّحاة و المفسّرون. و لعلّ أهم سبب في ذلك تعدد القراءات.
- كما صرف الممنوع من الصّرف قد يمنع المصروف من الصّرف.

و أخيرا نسأل المولى عزّ و جلّ أن يتقبّل منّا هذا العمل و أن يوفّقنا إلى ما هو أرقى و أجلّ، و آخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين.

# قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم ( رواية حفص عن عاصم).

1. الإتقان في علوم القرآن: الحافظ أبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمان بن أبي بكر السّيوطي، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنيّة، مجمع الملك فهد، المدينة المنوّرة، د.ط، 1426هـ.
2. أثر الانسجام الصّوتي في البنيّة اللّغويّة (في القرآن الكريم): فدوى محمّد حسّان، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م.
3. أثر القرآن في تطوّر النّقد العربي إلى آخر القرن الرّابع الهجري: محمّد زغلول سلام، مكتبة الشّباب، المنيرة، ط1، د.ت.
4. أثر المناسبة في توجيه المعنى في النّص القرآني:محمّد عامر محمّد، كليّة الآداب، جامعة الكوفة، 2011م.
5. إحياء النّحو: إبراهيم مصطفى، مؤسّسة هنداوي، القاهرة، د.ط، 2012م.
6. الأدب الإسلامي: صباح نوري المرزوك، دار صفاء، الأردن، ط1، 2014م.
7. ارتشاف الضّرب من لسان العرب: أبي حيّان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان الحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
8. الأشباه و النّظائر في النّحو: جلال الدّين السّيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، دمشق، د.ط، د.ت.
9. إعراب القرآن: أبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحاس، اعتنى به: الشّيخ خالد العليّ، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2008م.
10. الإعراب المفّصل لكتاب اللّه المرتّل: بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، عمّان، د.ط، د.ت.
11. أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل: ناصر الدّين أبي الخير عبد اللّه بن عمر بن محمّد الشّيرازي الشّافعي البيضاوي، إعداد و تقديم: محمّد عبد الرّحمان المرعشلي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

12.أيسر التّفاسير لكلام العليّ الكبير: أبي بكر جابر الجزائري، راسم للدّعاية و النّشر، جدّة، ط3، 1990م.

13.الإيضاح في علل النّحو: أبي القاسم الزّجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط3، 1979م.

14.البحث اللّغوي عند العرب: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.

15.البحر المحيط: محمّد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر، بيروت،د.ط،2010م.

16.البرهان في علوم القرآن: بدر الدّين محمّد بن عبد اللّه الزّركشي، د.د، د.ط، د.ت.

17.التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين و الكوفيّين: أبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.

18.التّحفة السّنيّة بشرح المقدمة الأجروميّة: محمّد محي الدّين عبد الحميد، إدارة الشؤون الإسلاميّة، قطر، د.ط، 2007م.

19.تذكرة الأريب في تفسير الغريب: جمال الدّين أبي الفرج عبد الرّحمان بن علي بن محمّد ابن الجوزي، تحقيق: طارق فتحي السيّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2004م.

20.تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد: جمال الدّين أبي عبد اللّه محمّد بن مالك، المطبعة الميريّة، مكة، ط1، 1319هـ.

21.تفسير الطّبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبي جعفر محمّد بن جرير الطّبري، تحقيق: عبد اللّه بن عبد المحسن التّركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 2001م.

22. تفسير المشكل من غريب القرآن: بن أبي طالب القيسي، تحقيق: عليّ حسين البوّاب،مكتبة المعارف، الرّياض، د.ط، 1985.

23.التّطبيق النّحوي: عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ط2، 1998م.

24.التّناسب و دوره في الإعجاز القرآني: إقبال وافي نجم، كليّة الفقه، جامعة الكوفة، 2009م/1430هـ.

25.ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّماني و الخطّابي و عبد القاهر الجرجاني في الدّراسات القرآنيّة و النّقد الأدبي (الرّسالة الشافيّة): عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف اللّه أحمد، و محمّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، د.ت.

26.الجامع لأحكام القرآن و المبيّن لما تضمّنه من السّنة و آي الفرقان: أبي عبد اللّه محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ، تحقيق: عبد اللّه بن عبد المحسن التركي، مؤسّسة الرّسالة،بيروت، ط1، 2006م.

27.الحجّة في القراءات السّبع: ابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت، ط3، 1979م.

28.الحلل الذّهبيّة على التّحفة السّنيّة: ابن أحمد العبدلي المقطري، تقديم: مقبل بن هادي الوادعي، دار الإمام مالك، الجزائر، ط3، 2007م.

29.خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1998م.

30.الخصائص: أبي الفتح عثمان ابن جنيّ، تحقيق: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، مصر، د.ط، د.ت.

31.الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم ، دمشق، د.ط، د.ت.

32.دليل السّالك إلى ألفيّة ابن مالك: عبد اللّه بن صالح الفوزان، دار المسلم، د.ب، د.ط، د.ت.

33.ديوان أبي النّجم العجلي: الفضل بن قدامة، تحقيق: محمّد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، د.ط، 2006م.

34.ديوان إمرئ القيس: أمرؤ القيس، دار نوبليس، بيروت، ط1، 2004م.

35. ديوان أميّة ابن أبي الصّلت: أميّة ابن أبي الصّلت، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.

36.ديوان حسّان بن ثابت: حسّان بن ثابت، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط2، 1994م.

37. ديوان الفرزدق: الفرزدق، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1987م.

38.الرّائد: جبران مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1992م.

39. سير أعلام النّبلاء: الإمام أبي عبد شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذّهبي، بيت الأفكار الدوليّة، لبنان، د.ط، 2004م.

40.شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: بهاء الدّين عبد اللّه بن عقيل، دار نشر للطّباعة، القاهرة، ط20، 1980م.

41.شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: الأشروني، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955م.

42.شرح جمل الزّجّاجي: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.د، د.ب، د.ط، د.ت.

43.شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 2010م.

44.شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النّحويّة: محمّد محمّد شرّاب، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 2007م.

45.شرح قطر النّدى و بّل الصّدى: ابن هشام الأنصاري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط4، 2004م.

46.شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدّين الأستراباذي، قدمه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2007م.

47.شرح الكافيّة الشافيّة: ابن مالك، تحقيق: عليّ معوّض،و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000م.

48.شرح المفصّل: موفق الدّين بن يعيش، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر، د.ط، د.ت.

49.صرف ما لا ينصرف و منع صرف المنصرف: إبراهيم عبد اللّه أحمد الزّين، مجلة جامعة النّاصر، جامعة النّاصر، العدد 3، يناير، 2014م.

50.صرف الممنوع من الصّرف: صالح فليح زعل المذهان، قسم اللّغة العربيّة، كليّة الآداب، جامعة الشرق الأوسط،2010م.

51.الضّرائر و ما يصوغ للشّاعر دون النّاثر: محمّد شكري الألوسي، مكتبة لسان العرب، د.ب، د.ط، د.ت.

52.العربيّة و علم اللّغة الحديث: محمّد محمّد داود، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2001م.

53.علم الدّلالة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، د.ت.

54.علم الدّلالة و النّظريات الدّلالية الحديثة: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ط1، 2009م.

55.في اللّهجات العربيّة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط8، 1992م.

56.القاموس المحيط: مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط8، 2005م.

57.القواعد الأساسيّة للّغة العربيّة: السيّد أحمد الهاشمي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

58.الكتاب: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

59.كتاب السّبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت.

60.الكشّاف عن حقائق التّنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التّأويل: أبي القاسم جار اللّه محمود بن عمر الزّمخشري الخوارزمي، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009م.

61.اللّباب في علوم الكتاب: أبي حفص عمر بن عليّ ابن عادل الدّمشقي الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و آخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م.

62.لسان العرب: أبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت.

63.لغة الشّعر دراسة في الضّرورة الشّعريّة: محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار الشّروق، القاهرة، ط1، 1996م.

64. اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة: عبده الرّاجحي، دارالمسيرة،عمان، ط2008،1م.

65.متن ألفيّة ابن مالك: ابن مالك، دار الآثار، القاهرة، ط1، 2003م.

66.المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: القاضي أبي محمّد عبد الحق بن غالب بن عطيّة الأندلسي، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت،ط1، 2001م.

67.مختار الصّحاح: محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1986م.

68.المختارات من المناسبات بين السّور و الآيات: ابتسام عمر العمودي، مركز تدبر للدّراسات الاستشاريّة، الرياض، ط1، 2015م.

69.مدخل إلى علم أصوات العربيّة: غانم قدوري الحمد، دار عمان، عمان، ط2، 2004م.

70.المدخل لدراسة القرآن الكريم: محمّد محمّد أبو شهبة، دار اللّواء، السّعودية، ط3، 1987م.

71.مشكل إعراب القرآن: أبي محمّد مكي بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1984م.

72.معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م.

73.المعجم المفصّل في النّحو العربيّ: عزيزة فوّال بابتي،دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1992م.

74.معجم المصطلحات النّحويّة و الصّرفيّة: محمّد سمير نجيب اللّبدي، مؤسّسة الرّسالة،بيروت، ط1، 1985م.

75.معاني القرآن: يحيى بن زيّاد الفرّاء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.

76.معاني القرآن: أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م.

77.معاني القرآن و إعرابه: أبي إسحاق إبراهيم بن السّدي الزّجّاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.

78.المقتضب: أبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، 1994م.

79.المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة: بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: علي محمّد فاخر و آخرون، دار السّلام، القاهرة، ط1، 2010م.

80.مقاييس اللّغة: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، د.ب، د.ط، 1979م.

81.المماثلة الصّوتيّة في اللّغة العربيّة: شادي مجلي عيسى، شبكة الألوكة، الأردن، د.ط، د.ت.

82.الممنوع من الصّرف بين مذاهب النّحاة و الواقع اللّغوي: إميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م.

83.الممنوع من الصّرف في اللّغة العربيّة: عبد العزيز سفر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2009م.

84.ما لا ينصرف في القرآن الكريم: محمّد عليّ عبد الحليم، قسم الدّراسات النّحويّة و اللّغويّة، كلية اللّغة العربيّة، جامعة أم درمان الإسلاميّة، 2002م.

85. ما يجوز للشّاعر في الضّرورة: القزاز القيرواني، تحقيق: رمضان عبد التّواب، و صلاح الدّين الهادي، دار العروبة، الكويت، د.ط، د.ت.

86.ما ينصرف و ما لا ينصرف: أبو إسحاق الزّجّاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، 1971م.

87.الموضّح المبين لأقسام التّنوين: محمّد بن محمّد بن أبي اللّطف العشائر، تحقيق: محمّد عامر أحمد حسن، جامعة المنيا، د.ب، د.ط، 1988م.

88.النّحو الوافي: حسن عبّاس، دار المعارف، مصر، ط3، د.ت.

89.نظم الدّرر في تناسب الآيات و السّور: إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ط، د.ت.

90.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدّين عبد الرّحمان أبي بكر السّيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م.

# فهرس الموضوعات

الموضوع رقم الصّفحة

الإهداء

الشّكر و التّقدير

مقدمة ..... أ - ب - ج

مدخل : قيمة القرآن الكريم في الدّراسات اللّغويّة و الأدبيّة و النّقديّة.

تعريف القرآن الكريم ..... 6

قيمة القرآن الكريم في الدّراسات اللّغويّة ..... 7- 11

قيمة القرآن الكريم في الدّراسات الأدبيّة ..... 12- 14

قيمة القرآن الكريم في الدّراسات النّقديّة و البلاغيّة ..... 14- 17

الفصل الأوّل: ما لا ينصرف في اللّغة العربيّة

1 _ تعريف الصّرف ..... 19- 20

2 _ تعريف ما لا ينصرف ..... 20- 21

3 _ تعريف ما ينصرف ..... 21- 22

4 _ تسميات ما ينصرف و ما لا ينصرف ..... 22-23

5 _ حكم ما لا ينصرف ..... 23 - 24

6 _ علل منع الصّرف ..... 24

أ _ ما يمنع لعلّة واحدة ..... 24

1_ ألفا التّأنيث ..... 24 - 28

2 _ صيغة منتهى الجموع .....28

ب _ ما يمنع لعلّتين ..... 28

1 _ الوصفيّة و العلل المصاحبة ..... 29

أ _ الوصف الّذي على وزن فعلان ..... 29

ب _ الوصف الّذي على وزن الفعل ..... 30

ج _ الوصف المعدول ..... 30- 31

2 _ العَلَمِيَّة و العلل المصاحبة ..... 31

أ _ العَلَمِيَّة و التّركيب المزجيّ ..... 31- 32

ب _ الَعَلَمِيَّة و زيادة الألف و النون .....32

ج _ العَلَمِيَّة و وزن الفعل ..... 32

د _ العَلَمِيَّة و العدل ..... 32- 33

هـ _ العَلَمِيَّة و التّأنيث ..... 33

و _ العَلَمِيَّة و العجمة ..... 33– 34

ز_ العَلَمِيَّة و ألف الإلحاق ..... 34

تصريف ما لا ينصرف ..... 35

أسباب صرف ما لا ينصرف ..... 35

أوّلا: من صرفه لسببين ..... 35

أ _ التّناسب ..... 35- 39

ب _ الضّرورة ..... 39 – 43

ثانيّا: من العلماء من زاد على السّببين أسباب أخرى ..... 43

أ _ التّصغير ..... 43– 44

ب _ الوصف ..... 44

ج _ الجمع الّذي لا نظير له ..... 44- 45

ثالثا: صرف ما لا ينصرف لسبب واحد ..... 45 – 47

الفصل الثّاني: تصريف ما لا ينصرف في القرآن الكريم

1 _ تصريف الاسم المنتهي بألف التّأنيث .....49– 55

2 _ تصريف صيغة منتهى الجموع ..... 55– 61

3 _ تصريف العلم المؤنّث ..... 61– 72

4 _ تصريف العلم الأعجمي .....72– 80

5 _ تصريف العلم المعدول ..... 80– 83

خاتمة .....85 - 86

قائمة المصادر و المراجع ..... 88-95

فهرس الموضوعات.....97 – 99